الفصل الرابع

تأثيرات الأزمة المائية على الأمن القومى العربى

المبحث الأول : **الأمن المائي العربى**

المبحث الثانى : **الأمن الغذائى**

المبحث الثالث : **التأثيرات السياسية لأزمة المياه فى الوطن العربى**

المبحث الرابع : **التأثيرات الفنية لأزمة المياه فى الوطن العربى**

الفصل الرابع

تأثيرات الأزمة المائية على الأمن القومى العربى

انتهينا فى الفصول الثلاثة السابقة - من هذه الدراسة - من دراسة الموارد المائية للدول العربية ؛ فتعرفنا موارد واحتياجات كل قطر عربى على حدة ، أمنيًا ومستقبليًا .

بعد ذلك تعرضنا فى الفصل الثانى للوضع المائى لدول الجوار الجغرافى الثلاث الرئيسية ، أثيوبيا وتركيا اللتين ينبع جزء كبير من الموارد المائية العربية من أراضيهما ، وإسرائيل التى تنازع الدول العربية سيطرتها على مواردها المائية .

وفى الفصل الثالث تطرقنا إلى تأصيل مفهوم الأمن القومى العربى والمصرى ، وتعرضنا للاتجاهات المختلفة فى التعريف لمفهوم الأمن القومى .

ويعنى هذا الفصل الرابع - والأخير من هذه الدراسة - بدراسة التأثيرات المختلفة المباشرة وغير المباشرة ، التى تطرحها أزمة المياه فى الشرق الأوسط على الأمن القومى العربى ، وكيف تشكل ندرة الموارد المائية فى بعض الأقطار العربية ، وعدم توزيعها بين الدول العربية توزيعًا عادلاً ، وسوء استغلالها فى بعض الدول العربية ، وطموحات ومطامع أطراف غير عربية فى الموارد المائية العربية ، وكيف يشكل ذلك كله تهديدًا للأمن القومى العربى ، وفى أى مجال من مجالات هذا الأمن ، وإلى أى مدى يمكن أن يصل حجم ذلك التهديد ؟

وبادئ ذلك بدء . . يمكن تقسيم هذه التأثيرات إلى تأثيرات بعيدة المدى غير المباشرة ، وتأثيرات أخرى وثيقة مباشرة . وتتشعب التأثيرات فى كل من الأصلين إلى تأثيرات اجتماعية ، اقتصادية ، سياسية ، وفنية ؛ فتأثيرات أزمة المياه فى الشرق الأوسط على الأمن القومى العربى تشمل :

التأثير على الموارد المائية للدول العربية ؛ الأمر الذى يعوقها عن توفير احتياجاتها من المياه للأغراض المختلفة ، ويحدث خللاً كبيرًا فى تحقيق أمنها المائى .

والتأثير على تدفق وحجم الموارد المائية سينتج عنه تأثير على قدرة الدول العربية ، على تحقيق التنمية الزراعية وتوفير احتياجاتها الغذائية ، وسيظهر خلل فى الأمن الغذائى العربى ، ولن تقدر الدول العربية على تحقيق الاكتفاء الاقتصادى الذاتى ، فضلاً عن أن التأثير على تدفق الأنهار العربية يعنى تأثيرًا مماثلاً على المشروعات الكهربائية المقامة على مجارى هذه الأنهار ؛ الأمر الذى يؤثر سلبًا على المشاريع فى الدول العربية ، ويعرقل مسيرتها نحو التقدم والرخاء . هذه هى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لأزمة المياه فى الشرق الأوسط ، وتأثيراتها على الأمن القومى العربى .

أما عن التأثيرات الفنية . . فتتمثل فى تلويث مياه بعض مجارى الأنهار العربية ؛ نتيجة الاستغلال الخاطئ من قبل بعض الدول لمجرى النهر ، كما أن التوسع فى استخدام المياه الجوفية فى بعض أجزاء الوطن العربى ، أو من قبل أطراف غير عربية ، يسبب زيادة ملوحة الآبار ، وعدم صلاحيتها للشرب والزراعة .

أما عن التأثيرات السياسية لهذه الأزمة . . فتظهر جلية فى العلاقة بين الدول العربية ، ودول الجوار ، التى تنازعها سيطرتها مواردها المائية ، أو ينبع من أراضيها الأنهار العربية ، حيث أن دول الجوار غير العربية هذه ستصير لها كلمة فى تحديد الإرادة السياسية للدول العربية ، وتحريك سياستها الاقتصادية الداخلية وسياستها الخارجية ، بما سيتفق وأهداف هذه الدول ، التى تمسك بخناق الدول العربية ، من خلال سيطرتها على مواردها المائية ، ولن يكون القرار السياسى للدول العربية نابعًا عن إرادتها السياسية المستقلة ، بقدر ماهو إرضاء لهذه الأطراف غير العربية .

ويظهر ذلك جليًا فى موقف إسرائيل من التسوية السياسية لأزمة الشرق الأوسط ، وربطها بين التسوية وحصولها على ما يؤمن احتياجاتها المائية من مواردها المائية . إن القضية معقدة شاملة ، والتأثيرات متعددة ممتدة ، إلا أن أخطر التأثيرات على الإطلاق هو ما يتعلق بالأمن المائى ، والأمن الغذائى . ولهذا . . سنفرد الجانب الأعظم من هذا الفصل لدراسة هذين البعدين الخطرين ، من أبعاد أزمة المياه فى الشرق الأوسط .

ثم بعد ذلك نتعرض للتأثيرات المختلفة الأخرى لهذه الأزمة .

المبحث الأول

الأمن المائي العربى

إذا كان مفهوم الأمن واحداً من المفاهيم التأسيسية للدول الحديثة وللأيديولوجيا القومية فى المجتمعات الحديثة . . إلا أننا نلاحظ أن مفهوم الأمن قد تأخر كثيراً فى احتلال الموقع ، الذى كان يفترض بأن يحتله منذ البداية فى الوعى العربى . فعلى مدى عقود عديدة ، وعلى الرغم من احتلال الوطن العربى موقعه فى واحدة من أخطر العقود الاستراتيجية فى العالم ، بقى مفهوم الأمن عاجزاً عن الارتقاء فى الوعى العربى ، إلى مصاف المفهوم الاستراتيجى . وكأثر لهزيمة ١٩٤٨ ، بدأ الفكر العربى يتحدث عن مفهوم الأمن ، ولكن مع التركيز على البعد الاستراتيجى وحده ، دون الأبعاد الأخرى لمفهوم الأمن .

ولكن طرداً مع تكشف الأبعاد المجتمعية الشاملة للهزيمة العربية فى يونيه ١٩٦٧ ، راح مفهوم الاستراتيجية ومعه مفهوم الأمن يستكمل أبعاده الأخرى ، ويستبعد منطوقه الشمولى من منظور مجتمعى وحضارى كلى[١] .

فى هذا الإطار ظهر مفهوم الأمن المائى الغربى ، وترسخت أركانه . والأمن المائى يعنى المحافظة على الموارد المائية المتوفرة ، واستخدامها بالشكل الأفضل وعدم تلويثها ، وترشيد استخدامها فى الشرب والرى والصناعة ، والسعى بكل السبل للبحث عن مصادر مائية جديدة وتطويرها ، ورفع طاقات استثمارها . والأمن المائى لا يقل أهمية عن سواه ، بل العكس من ذلك . . فإن أهمية الأمن المائى تفوق كل ما سواه ؛ نظراً لإمكانيته تحقيق المزيد من الغذاء بطريقة أخرى ، زراعية وصناعية مختلفة ، بينما تظل إمكانات زيادة المصادر المائية العذبة محدودة[٢] . ويعتبر الوطن العربى من المناطق قليلة الموارد المائية ، التى أهمها الأمطار والأنهار والمياه الجوفية ، ويبدو هذا الوضع المائى العربى أكثر صعوبة وخطورة عاماً بعد عام ؛ بسبب زيادة الطلب على الماء ، وبسبب كثرة العقبات ، التى تحول دون استثمار الموارد المائية المتاحة بالشكل الأمثل ، حيث سنجد أن الدول العربية فى مجموعها تسير نحو شح مستمر فى الموارد المائية ؛ مما يشكل عجزاً خطيراً فى توفير المياه لغايات الشرب والرى

(١) مجلة الوحدة ، عدد يناير ١٩٩١ ، ص ٥ .

(٢) حسان الشويكى ، مرجع سابق ، ص ١١ .

والتغذية الصناعية ، وهذا يعود لعدة أسباب ، يأتى فى مقدمتها النمو السكانى وازدياد مناطق التحضر ، وتطور بلدان المنطقة ، وازدياد المساحات المنزرعة ، التى تتطلب مياهًا للرى ، إضافة إلى أن السياسات المائية لم تحظ بوضع خطط وطنية لاستثمار وحفظ الموارد المائية المتوافرة ، بما يحقق التوازن مع احتياجات التطور الاقتصادى والاجتماعى ، وكذلك قلة الاهتمام بتحسين إدارة الموارد المائية وحفظها وتنميتها ، ونضوب المخزون الجوفى ، وتناقص موارد المياه السطحية ، وتدهور نوعيتها نتيجة الاستنزاف المستمر وحدوث التلوث[1].

وفى الوقت الذى بدا فيه الفكر العربى يستوعب أهمية قضية المياه ، وأهمية تحقيق الأمن المائى العربى ، بدأت تظهر فى الآفاق بوادر أزمة مقبلة فى المياه فى الشرق الأوسط ؛ فمنذ أواخر عقد الثمانينيات حتى اليوم ، انبرت أقلام وكتابات عدة فى إسرائيل وتركيا وأوروبا والولايات المتحدة ، والأمم المتحدة ، والفاو تحذر من أن الحرب القادمة فى الشرق الأوسط لن تكون من أجل النفط أو من أجل الأرض ، بل من أجل المياه ، وتزامنت هذه الكتابات مع شروع تركيا فى استكمال مشروعها العملاق جنوب شرق الأناضول ، الذى حجز مياه نهر الفرات عن العراق وسوريا لعدة أسابيع ، وسبب أزمة خانقة للبلدين ، وكادت أن تشعل الحرب بينهما وبين تركيا .

كما تزامنت هذه الكتابات مع انعقاد مؤتمر السلام فى الشرق الأوسط ، وغرضه وهو واحد من أعلى معدلات النمو فى العالم ، فبينما كان تعداد سكان العالم العربى يبلغ ٧٦ مليون نسمة عام ١٩٥٠ ، ويبلغ ٢٠٥ مليون نسمة عام ١٩٨٥ ، ومن المتوقع أن يصل إلى نحو ٣١٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ . وتشير التقديرات المتفائلة إلى أن حجم العجز المائى فى الوطن العربى عام ٢٠٠٠ سيصل إلى ١٠٠ مليار م٣ ، فى حين تشير تقديرات أخرى إلى أن العجز سيصل ١٦٠ مليار م٣ ، بعد مراعاة كل الإجراءات التى يمكن أن تتخذ لتنمية الموارد المائية وتقليل الفاقد . وقد أوردنا فى الفصل الأول من هذه الدراسة جدولاً ، أوضحنا فيه إجمالى الموارد المائية العربية من المصادر المختلفة مطرية وجوفية وسطحية ، ونسبة المستغل وغير المستغل منها ، وتكتسب ثغرة الأمن المائى العربى دلالة أكثر عمقًا متى عرفنا أن نحو ٧٩ ٪ من الأراضى العربية المزروعة تروى مطريًا ، وفضلاً عن ذلك . . فإن الصحارى تحتل من أرض الوطن العربى ما مساحته ٦٠٠ مليون هكتار .

(١) نبيل فارس : «حرب المياه فى الصراع العربى - الإسرائيلى» ، مرجع سابق ص ٢٣-٢٤ .

وإذا علمنا أن المساحة الإجمالية للوطن العربى تبلغ ١٣٩٤ مليون هكتار ؛ فمعنى ذلك أن الصحراء تحتل ٤٣ ٪ من مساحته [١] . وتتفاقم ثغرة الأمن المائى العربى خطورة من منظور الواقع الإقليمى للوطن العربى ، والمشاريع المائية الحاضرة والمستقبلية لدول الجوار ، وحسبنا هنا أن نتذكر أن النيل والفرات ينبعان من أراضٍ غير عربية لدول ، لها مشروعاتها التنموية والمائية ، التى يمكن أن تؤثر على الموارد المائية للوطن العربى بالسلب . وحين تستقرئ خطة تقسيم الأراضى الزراعية فى الوطن العربى ، بين المروية والمطرية ، وخطة الاحتياجات المستقبلية للدول العربية . . ندرك مدى الخطر ، الذى يهدد الأمن المائى العربى .

ذكرنا أن المتوسط العام للزراعة المطرية فى الوطن العربى يصل إلى ٧٩ ٪ ، فى حين لا تشكل الزراعة المروية سوى ٢١ ٪ فقط من إجمالى الأراضى العربية المزروعة ، بل أكثر من ذلك نجد أن نسبة الزراعة المطرية تصل فى بعض البلدان إلى ٩٨,٥ ٪ .

مثل عرض الصومال مبادلة الأرض مقابل المياه ، وعرض تركيا ببيع بعض مياهها الوطنية للدول العربية ، هذا وقد كان مركز الدراسات الاستراتيجية قد أكد فى تقرير له عام ١٩٨٩ أن حربًا للسيطرة على المياه فى الشرق الأوسط ؛ أى إن المياه ستصبح عنصراً جديداً من العناصر المسببة للتوتر فى المنطقة ، والمهددة للاستقرار والأمن ، وهذه المعانى نفسها أكدت عليها دراسة صادرة عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن ؛ حيث أكدت على أن الشرق الأوسط على حافة أزمة كبرى أخرى ، من أزمات الموارد الطبيعية ، وأكدت الدراسة أنه قبل حلول القرن الواحد والعشرين ستصبح المياه محوراً جديداً للصراع فى المنطقة ، كما أن الأمم المتحدة فى إحدى دوراتها بجنيف فى الثمانينات ، أكدت هى الأخرى على خطورة الأزمة المائية المتوقعة فى منطقة الشرق الأوسط . وطالبت بتوفير المياه لكل شعوب المنطقة لتفادى المشاكل والاضطرابات ، التى يمكن أن تنشأ فى ظل ندرة المياه[٢].

وبقى السؤال قائمًا : متى تبدأ حرب المياه ؟

إن المياه لازمة لبقاء الإنسان ، وهى أيضاً عنصر رئيسى للتطور الصناعى والتنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعى والسياسى ، والنمو الحضارى فى مختلف جوانبه .

(١) نبيل فارس ، المرجع السابق ، ص ٢٦ .

(٢) جريدة مايو ، ٢٨ أكتوبر ١٩٩١ .

وبالنسبة للوطن العربى ، أصبحت أزمة المياه هى ثقب الأمن الواسع ، ويرجع ذلك إلى عدة اعتبارات ، منها : وقوع العالم العربى فى الحزام الجاف ، وشبه الجاف من العالم . ولذا . . فإن المياه المتجددة فى الوطن العربى تقل عن ١ ٪ من المياه المتجددة فى العالم ، ونصيب الفرد العربى منها لا يزيد عن ١٧٤٤ م٣ سنويًا ، فى حين نجد أن المعدل العالمى هو ١٢٩٠٠ م٣ سنويًا[١] .

وتزداد ثغرة الأمن المائى العربى خطورة من منظور النمو السكانى ، وتزايد الحاجة إلى استعمال المياه ؛ فمعدل النمو السكانى فى الوطن العربى يبلغ نحو ٣ ٪ سنويًا ، وهى تزيد عن ٩٠ ٪ فى كل من تونس وموريتانيا والجزائر وليبيا والأردن وسوريا[٢] .

إن سيادة هذا الأسلوب المغرى فى الزراعة له مجموعة من الآثار السلبية ، ذات الصلة بالإنتاج الزراعى بصفة عامة ، والأمن الغذائى بصفة خاصة ، فهو لا يوفر المياه الكافية لزراعة كل المساحة الأرضية القابلة للزراعة أو حتى المستغلة ؛ حيث يخفض معامل الكثافة المحصولية (عدد مرات زراعة محصول أو أكثر فى وحدة المساحة نفسها فى السنة) ؛ الأمر الذى ينعكس فى انخفاض المساحة فى السنة ، بحيث يؤدى ذلك إلى عدم القدرة على زراعة المساحة القابلة للزراعة ، وهذا الأمر يبدو جليًا فى انخفاض هذا المعامل إلى نحو ٠,٦٩ بالنسبة لكل الدول العربية ، إلا أنه يصل إلى حده الأدنى فى اليمن ٠,٤٣ ، وحده الأقصى فى مصر ١,٩ ، التى تعتمد اعتمادًا شبه كلى على الزراعة المروية من مياه النيل[٣] .

وتؤدى سيادة الزراعة المطرية فى ظل عدم انتظام هطول الأمطار إلى تفاوت المساحة المزروعة ، وتقلب الإنتاجية الناجمة عن عدم كفاية المياه ، الأمر الذى سينجم عنه عدم الاستقرار فى الإنتاج الزراعى السنوى .

ويبدو ذلك الأمر جليًا فى عدم الاستقرار فى إنتاج الحبوب ؛ خاصة البلاد التى تغلب فيها الزراعة المطرية ، وهذا الوضع يخلق بدوره عديدًا من الآثار السلبية الأخرى ، ومنها

(١) أحمد العربى ، «المياه العربية ، ثقب الأمن الواسع» ، جريدة البيان ، ١٩٩١/٦/٢٣ .

(٢) د. محمد أبو منذور ، «المياه والسياسة والغذاء ثلاثية تقويض الأمن القومى العربى» ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات القانونية باتحاد المحامين العرب ، ص ٥٦٧ .

(٣) المرجع السابق ص ٥٦٧ .

صعوبة تخطيط الإنتاج الزراعى ، وصعوبة تخطيط الصادرات والواردات الزراعية ؛ بحيث يشكلان معًا مخاطر الاضطراب فى السياسات والقرارات[1] .

وتمتد الآثار السلبية لسيادة نظام الزراعة المطرية لتشمل صعوبة وضع وتنفيذ الخدمة الإنتاجية والفنية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالنهوض بالإنتاج والإنتاجية ؛ حيث يشكل عدم انتظام هطول الأمطار سببًا جوهريًا ، يحد من كفاءة تكامل عوامل النهوض ، وأخيراً . . فإنه يحول دون استقرار المنتجين فى الزراعة ، ويمثل سببًا جوهريًا من أسباب تدهور دخولهم ، ويؤدى بالتالى إلى نزوحهم من مناطق الإنتاج الزراعى إلى الحضر .

ويوضح الجدول (١-٤) نسبة المساحات المطرية والمروية إلى إجمالى المساحة المزروعة فى كل قطر عربى على حدة .

(١) المرجع نفسه .

جدول (١-٤) :

نسبة كل من المساحات المطرية والمروية إلى إجمالى المساحة المزروعة فى دول الوطن العربى .

القطر	السنة	المطرية ٪	المروية ٪	المجموع
الأردن	١٩٨٠	٩٠,٨	٩,٢	١٠٠
الإمارات	-	-	١٠٠ -	١٠٠
البحرين	-	-	١٠٠ -	١٠٠
تونس	-	٩٦,٧	٣,٣	١٠٠
الجزائر	-	٩٥,٥	٤,٥	١٠٠
جيبوتى	-	-	١٠٠ -	١٠٠
السعودية	١٩٧٩	٦٤,٢	٣٥,٨	١٠٠
السودان	١٩٨٠	٨٧,٦	٢١,٤	١٠٠
سوريا	-	٩٠,٥	٩,٥	١٠٠
الصومال	١٩٧٩	٩٨,٥	١,٥	١٠٠
العراق	١٩٨٠	٤٧,٨	٥٢,٢	١٠٠
عمان	١٩٧٩	٥٦,١	٤٣,٩	١٠٠
قطر	١٩٨٠	-	١٠٠ -	١٠٠
الكويت	-	-	١٠٠ -	١٠٠
لبنان	١٩٧٩	٦٨,٩٧	٣١,٠٣	١٠٠
ليبيا	-	٩٤,٤٠	٥,٦	١٠٠
المغرب	١٩٨٠	٨٩ -	١١ -	١٠٠
موريتانيا	-	٩٥,٩٠	٤,١	١٠٠
اليمن العربية	-	-	١٠٠ -	١٠٠
اليمن الديمقراطية	-	٨٣,٦	١٦,٤	١٠٠
مصر	١٩٨٠	-	١٠٠	١٠٠
المتوسط		٧٨,٩٧	٢١,٣	١٠٠

المصدر : السياسات الزراعية العربية ، التقدير الشامل ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الخرطوم، الجزء الأول ، نوفمبر ١٩٨٢ ، ص ١٤٠ .

ويظـهر تأثيـر ما إذا كانـت الأرض المزروعة مرويـة أومطريـة ، عند حـساب الكثـافة المحصولية لكل من النوعين من الأراضى المزروعة ؛ حيث نجد أن المساحة المحصولية السنوية فى الأراضى الزراعية المروية تبلغ ١٠,٥ مليون هكتار ، فى حين أن الأرض الزراعية المروية تـبلغ حوالى ١٠,٨ مليون هكتار ، أى أن الكـثافة المحصولية فى هـذه الأراضى تقرب من الواحد، وبعبارة أخرى تنتج وحدة المساحة المروية فى المتوسط محصولاً واحدًا فى السنة[١] .

أما الأراضى الزراعية المطرية ، فإنها تتـفاوت من عام لآخر ، إلا أن مساحتها تقدر فى المتوسط بحوالى ٣٨,٥ مليون هكتار ، ذات كثافة محصولية منـخفضة ، إلا تتعدى ٥٠ ٪ أى إن الأرض المطريـة تزرع بمعدل محصـول واحد كل سنتـين ، ولهذا لا تتعدى المـساحة المحصولية للأراضى المطرية ١٩ مليون هكتار محصولى[١] .

ونظرًا لسيادة أسلـوب الزراعة المطرية فى الوطن العربى ، وما يشـكله ذلك من أخطار سبق الحديث عنها . . قام أحد الباحثين بحساب خط الفقر المائى بالنسبة لكل قطر عربى ؛ حيث رأى أن المسـاحة اللازمة لتوفيـر الغذاء للفرد - وتقـدر بنحو ١٠٠٠ - ٢٥٠٠ م٢ - تحتاج كمية سنوية من المياه تتراوح بين ١٠٥٠ م٣ - ٢٤٠٠ م٣ ، وبإضافة الاستهلاك المنزلى . . فإن حـاجة الفـرد لن تقـل عن ١١٠٠ م٣ - ٢٥٠٠ م٣ ، حسـب مـستوى كفـاءة فى الاستخدام ٣٣ ٪ ، ٧٥ ٪ على التوالى ، وبـتحديد ما يـسمى خط الفـقر المائى . . لابد من إنفاق ٨٠٠٠ دولار للـهكتار الواحد لرفع الـكفاءة إلى ٧٥ ٪ ، وذلك الأمر يتطـلب تحمل الفرد بتكلفة تقدر بـ ١٠٠ دولار سنويًا ولمدة ٢٥ سنة ، وهذا يعنى أن دخل الفرد يجب ألا يقل عن ٢٠٠٠ دولار سنويًا ؛ كى تستطيع أى بلد عربى رفع كفاءة الاستخدام إلى ٧٥ ٪ .

ويوضح الجدول (٢-٤) أوضاع الميـاه فى الأقطار العربية ومعدل دخل الـفرد فيها وخط الفقـر فى ضوء بيانات ١٩٨٦ ونوضح بيانات الجـدوى للأقطار الواقعة فوق خط الفقر المائى (متوسط نصيب من الداخل ومصـادر المياه المتـجددة فى علاقتها بتحديد المعدل المساوى لخط الفقر فى ضوء متوسط دخل الفرد) .

---

(١) مصطفى محمد عبد الحميد ، مشكلات نقص المياه فى الوطن العربى وتحدياتها المستقبلية ، بحث منشور ص ١٥ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٦ .

جدول (٢-٤): دخل الفرد فى المياه فى دول الوطن العربى ـ كل قطر على حده :

القطر	نصيب الفرد فى السنة		خط الفقر المحسوب م٣ / س	نصيب الفرد إلى خط الفقر المحسوب
	من الدخل القومى (دولار)	من المياه المتجددة م٣		
عمان	٤٩٨٠	١٥٤٠	١١٠٠	١,٤
الإمارات	١٤٦٨٠	٢١٥	١١٠٠	٠,٢
السعودية	٦٩٥٠	١٨٣	١١٠٠	٠,١٧
قطر	-	٥٧	١١٠٠	٠,٠٥
الكويت	١٣٨٩٠	-	١١٠٠	٠,٠٠
البحرين	-	-	١١٠٠	٠,٠٠
العراق	-	٥١٢٠	١١٠٠	٤,٦٥
مصر	٧٦٠	١١٥٠	٢٥٠٠	٠,٤٦
الأردن	١٤٨٠	٢٨٠	١٤٨٦	٠,١٩
اليمن الشمالى	٥٥٠	١٢٢	٢٥٠٠	٠,٠٥
ليبيا	٤	١٥٤	١١٠٠	٠,١٤
تونس	١١٤٠	٤٨٠	١٩٣٠	٠,٢٥
الجزائر	٢٥٩٠	٧٦٣	١١٠٠	٠,٦٩
المغرب	٠٥٩٠	١٣٣٣	٢٥٠٠	٠,٥٣
موريتانيا	١٢٠٠	٤١١١	١٨٣٣	٢,٢٤
سوريا	١٥٤٠	٤٧٠٠	١٤٢٨	٣,٢٩
السودان	٣٢٠	٥٧٥٠	٢٥٠٠	٠,٣٢
الصومال	٢٨٠	٢٠٩٠	٢٥٠٠	٠,٨٤
اليمن الجنوبى	٤٧٠	٦٨٠	٢٥٠٠	٠,٢٨
جيبوتى	-	٢٥٠٠	٢٥٠٠	١,٠٠

المصدر : د/ منذر حدادين ، الأهمية الاستراتيجية للمياه فى الأقطار العربية ، ندوة الموارد المائية فى الدول العربية وأهميتها الاستراتيجية ، مرجع سابق ، ص ٦٠ .

ومن هذا الجدول يتضح أن الأقطار العربية الواقعة فوق خط الفقر المائى حسب قدراتها الداخلية والمائية ، هى : العراق ، سوريا ، موريتانيا ، السودان ، عمان ، جيبوتى ، فى حين تقع بقية الأقطار العربية تحت خط الفقر المائى ، مع تفاوت فى حدة أزمتها المائية .

ويزداد وضوح الأزمة المائية ، التى يتعرض لها عالمنا العربى ، حين نستعرض الاحتياجات المستقبلية المائية لأقطار الوطن العربى :

ونجد أنه بناء على خطط التنمية فى مجالات الصناعة والزراعة ، وزيادة عدد السكان فى الأقطار العربية ، والتطور الحضرى الذى تشهده الدول العربية تدريجيًا . . فإن الزيادة فى الاحتياج المائى تضطرد باستمرار ، ويلاحظ أن معظم المياه تستخدم فى الزراعة ، فى حين نجد أن الصناعة لا تستخدم سوى ١٠ ٪ فقط من إجمالى المياه والاستخدام المنزلى ٧,٥ ٪ فقط .

ولهذا . . نجد أن عمليات التوسع فى النشاط الزراعى تعتبر العامل الرئيسى المحدد لكمية المياه ، التى سيحتاج إليها العالم العربى فى المستقبل .

* فمن حيث المساحة الزراعية يتوقع زيادتها فى العالم العربى من ١٠,٦ مليون هكتار ؛ مروى حيث إن تحقيق الأمن الغذائى العربى يعتمد على الزراعة المروية المطرية إلى ١٦,١ مليون هكتار عام ٢٠٠٠ ، وهذا يعنى ارتفاع كميات المياه المطلوب للرى الزراعى من ١٣٣ مليار م٣ إلى ٢٠٠ مليار م٣ .

* أما عن الاستخدام المنزلى لموارد المياه فى المستقبل . . فإنه يرتبط بعنصرين أساسيين ، هما :

الأول : النمو السكانى ، وفى هذا الصدد نجد أنه من المتوقع أن يصل تعداد سكان العالم العربى إلى نحو ٢٧٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ ، وهذه الزيادة ستصاحبها زيادة فى استهلاك المياه من ١٢,٥ مليار م٣ عام ١٩٨٠ إلى ١٨,٨ مليار م٣ عام ٢٠٠٠ .

الثانى : زيادة التحضر ، وهجرة السكان من الريف إلى الحضر ؛ مما ينتج عنه زيادة استهلاك المياه ، ولهذا يتوقع البعض تضاعف الاحتياج المائى للاستخدام المنزلى ، يصل إلى ٣٦ مليار م٣ عام ٢٠٣٠ . أما عن الاستخدام الصناعى للمياه . . فيتوقع الخبراء ارتفاعه من ١٠,٧ مليار م٣ ١٩٨٥ إلى ٢٤,٧ م٣ عام ٢٠٠٠ .

جدول (٣-٤) : يوضح الاحتياجات المستقبلية لكل دولة على حده ،

فى مجالات الانشطة المختلفة بحلول عام ٢٠٠٠ .

مجال الاستخدام / القطر	الزراعة	القطاع المنزلى	القطاع الصناعى
المغرب	١٤,٧٤	١,٨١	٢,٤٦
الجزائر	٤,٤	١,٩	٢,٤١
تونس	٣,٤	٠,٦٩	٠,٨١
ليبيا	٢,٠١	٠,٢٨	٠,٠٤
موريتانيا	٢,٦٤	٠,٠٩	٠,١٥
مصر	٦١,٩	٤,٤٨	٥,٢٣
الصوال	-	٠,٢٩	٠,٤٥
جيبوتى	-	٠,٢١	٠,٢٩
السودان	٢٧	١,٥١	١,٥
الأرض المحتلة	-	٠,٣٥	٠,٨٩
الأردن	٠,٨	٠,٢٨	٠,٠٣
لبنان	٣,١٨	٠,٦	٠,٩٨
سوريا	١٨	١,٣٥	٢,١٩
العراق	٥٢	٢,٠٤	٣,١٤
السعودية	٣,٢٤	١,٨٢	١,٠٥
اليمن	٣,٥٣	٠,٧٥	٠,٩٨
البحرين	٠,١٢	٠,٠٧	٠,٠١
الإمارات	٠,٤١	٠,٣	٠,٠١
عمان	٠,٤٢	٠,١٩	٠,٢٧
قطر	٠,٠٥	٠,٠٠٨	٠,٠٠٢
الكويت	١,١٥	٠,٠٧	٠,٠٥

المصدر : مشكلة المياه فى الوطن العربى ، بحث غير منشور ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، د. ت. ، ص ١١٠-١١٦ .

ومن هـذا الجدول نجـد تفـاوتًا شديدًا فـيمـا بين الـدول العربـية ؛ مـن حيـث درجة استخداماتها للمياه ، وعمومًا يحتل القـطاع الزراعى المرتبة الأولى بين الاستخدامات المختلفة للمياه فى شتى الـدول العربية . ولكن يتوقع بعض الخبراء اختلاف نسـب توزيع المياه على الاستخدامات المختلفة عام ٢٠٠٠ ، عما هى عليه الآن لصالح القطاع المنزلى ، على حساب القطاع الصناعى ، انظر جدول (٤-٤) .

جدول (٤-٤): الاستخدامات الحالية للمياه والاستخدامات المتوقعة عام ٢٠٠٠ .

استخدامات المياه	حاليًا	عام ٢٠٠٠
فى الزراعة	٨٣ ٪	٨٣,٣ ٪
فى الصناعة	١١,٥ ٪	٧,٨ ٪
فى الإسكان	٥,٥ ٪	٩,٩ ٪

المصدر :المنظمة العمومية للتنمية الزراعية ، برامج الأمن الغذائى ، الموارد الطبيعية ، الخرطوم ١٩٨٠ .

هذه هى بعـض أبعاد أزمة الأمن المائى ، الذى تـعانى منه الدول العـربية الآن ، ومن المتوقع أن تـعانى منه مسـتقبلاً . والأزمة المائيـة حقيقة لا مفر مـنها ؛ فعدد سكـان العالم العربى فى تـزايد ، واحتياجـات الـسكان الغذائية فى تزايـد كبير ، والنمو الصـناعى يشق طريقه ، والنمو الحضرى سينتشر فى معـظم الدول العربية ، وهى أمور تـستلزم زيادة الموارد المائية العربية لتـلبية الاحتياجات المتزايدة ، ولكن فى حدود الأمة المـتطورة فإنه ليس بالأمر اليسيـر تدبير المـوارد المائـية واللازمة لمواجهة هذه الاحـتياجات ، فالأمطار تتـقلب من عام لآخـر ، والـسحب من الخزان الجـوفى يؤدى إلى تلـوث المياه وزيادة مـلوحتها عـلى المدى الطويل ، ومياه الأنهار تنازعنا فيها أطراف غير عربية .

ولننـتقل الآن إلى بعد آخـر من أبعاد تأثيـر أزمة المياه فى المنـطقة على الأمن الـقومى العربى ، وهو بعد الأمن الغذائى .

المبحث الثانى

الأمن الغذائى

يرتبط الأمن المائى ارتباطًا وثيقًا بالأمن الغذائى ، كما أن الأمن المائى يعنى المحافظة على الموارد المائية المتوافرة ، واستخدامها بالشكل الأفضل وعدم تلويثها ، وترشيد استخدامها فى الأغراض المختلفة ، والسعى بكل السبل للبحث عن مصادر بديلة جديدة ، وتطويرها ورفع طاقات استخدامها . . لأن الأمن الغذائى هو الآخر يعنى المحافظة على الموارد الغذائية المتوافرة ، وتنميتها بصورة مستمرة لتواثم الزيادة السكانية الرهيبة ، وصولاً إلى تحقيق الاكتفاء الذاتى غذائيًا ؛ حتى لا تضطر الدول العربية إلى استيراد احتياجاتها الغذائية من الخارج ، فتصير تحت رحمة هذا الخارج ، وتفقد استقلالية قرارها السياسى . والأمن الغذائى بهذا المعنى جزءًا من الأمن القومى الشامل للدولة القومية الحديثة ، فكما أن الدولة الحديثة تنشد تأمين حدودها السياسية ومؤسساتها السياسية وتأمين مواطنيها . . فإن الأمن الغذائى ، ومعه الأمن المائى يعنى بتأمين الاحتياجات الأساسية لهذا المواطن، فهى مسألة حياة أو موت.

وعلاقة المياه بالغذاء علاقة تأثيرية ؛ فنقص الموارد المائية يؤدى حتمًا إلى نقص الغذاء ، وهو ما يتوقف عليه وجود العالم العربى ذاته ، والغذاء أصبح اليوم وأخيرًا من أخطر الأسلحة ، التى تستخدمها الدول فى علاقاتها بالدول الأخرى ، وبالتحديد الدول المصدرة للغذاء ، والدول المستوردة له ، ويأتى على رأسها غالبية أقطار الوطن العربى إن لم تكن كلها ، ولاشك فى أنه من خلال هذه العلاقة تتحكم الدول المصدرة فى الدول المستوردة ، وفى سياستها الخارجية والداخلية ، فى كثير من الأحيان .

إن الماء ضرورى للغذاء ومكمل له ، وكلاهما أساس وجود الكائن الحى ، وركيزة طاقته ، وأهميته الماء لا تنحصر فى اعتباره مادة حيوية تتصل ببقاء الإنسان فحسب ، بل لأنه أيضاً يشكل القاعدة الأساسية للتطور الصناعى والتنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعى والسياسى ، والنمو الحضارى فى مختلف مجالاته . وغالبًا ما ارتبط اسم بعض الحضارات العربية الغابرة بمواقع مائية معينة كحضارة ما بين النهرين ، وحضارة مصر هبة النيل ، وحضارة حضر موت ، كما ارتبط التطور الاقتصادى والاجتماعى فى الجزيرة العربية ، وفى المناطق الصحراوية العربية بالواحات والمحطات المائية الخصبة المهمة .

ولكننا نجد أن عالمنا العربى يعانى ثغرة فى أمنه الغذائى ، تضاف إلى ثغرة الأمن المائى ؛ حيث نجد إنه من بين الـ ١٩٧ مليون هكتار الصالحة للزراعة فى الوطن العربى يستغل منها فقط ٢٨ ٪ .

والمتفحص لمعظم تقارير المركز العربى لدراسات المناطق الجافة والأراضى القاحلة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، المتعلقة بالمسألة المائية فى البلاد العربية وعلاقتها بالأزمة الغذائية (الزراعية تحديداً) يدرك جيداً مدى تقلص الثروة المائية فى البلاد العربية ، وما كان لذلك من أثر على أمنه الغذائى .

ويكفى فى هذا الصدد أن نتذكر سنة الجفاف التى عاشتها بعض أجزاء الوطن العربى أواسط الثمانينات ، ولكن السودان أكثر البلدان العربية تأثراً بهذه الظاهرة حيث يتأثر حوالى ستة ملايين سودانى ، ونزح حوالى مليون سودانى من مناطقهم التى يعيشون فيها ، وأصبحوا لاجئين فى مناطق أخرى ، والسودان الذى يملك أكبر عدد من المواشى فى الوطن العربى ، أصبح يواجه حالياً نقصاً فى إنتاج اللحوم ، وتدنياً كبيراً فى الانتاج الزراعى .

وهكذا أدت مشكلة نقص المياه ، والجفاف ، وتردى الأحوال الجوية فى الوطن العربى إلى انخفاض إنتاج أهم البلاد العربية إنتاجاً للحبوب فى أواسط السبعينيات ، وعانى الوطن العربى من زيادة الانكشاف الغذائى والاعتماد المتزايد على الخارج فى تلبية حاجاته من المواد الغذائية المختلفة ، وذلك خلال الحقبة النفطية منذ أواسط السبعينيات حتى بداية الثمانينيات ؛ حيث تدهور الإنتاج الزراعى ، وعجز عن تلبية الطلب المتزايد[1] . وتوضح الأرقام المتاحة أن إنتاج الغذاء شهد إبان الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٤ تقلباً شديداً من عام لآخر ؛ نظراً لأن أغلبية الأراضى المزروعة بالحبوب تعتمد على مياه الأمطار ، هذا بالإضافة إلى أن معدل نمو الإنتاج السنوى للحبوب فى الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٤ مقارنة بالسنوات ١٩٧٥ - ١٩٧٩ لم يتعد ١ ٪ ، وهو ما يقل كثيراً عن معدل نمو الطلب ، بينما على العكس كانت أهم زيادة فى متوسط الإنتاج فى الفترة ١٩٨٠ ١٩٨٤ ، مقارنة بالفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٩ ، جاءت فى ميدان إنتاج الفواكه والخضروات والبيض .

وبمقارنة درجات الاكتفاء الذاتى بين جميع منتجاتنا الغذائية النباتية والحيوانية . . نجد أن

(١) مصطفى محمد عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص ١٨ .

أقل درجات الاكتفاء الذاتى فى المنتجات الأساسية هى فى درجة الاكتفاء من السكر (٣٠ ٪) فى مجموعة الحبوب ، التى انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتى منها إلى ٤٩ ٪ فى الفترة ٨٠ - ١٩٨٤ ، بعد أن كانت ٦٠ ٪ فى الفترة ٧٥ - ١٩٧٩ ، وتعتبر نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح هى أدنى النسب المحققة لمجموع الحبوب ؛ إذ هبطت من ٤٣ ٪ إلى ٣٤ ٪ فقط .

وتواجه الأقطار العربية فجوة غذائية واسعة بين المنتج الفعلى وحجم الطلب ، وتتركز الفجوة أساسًا فى مجموعات أربع ، هى : القمح ، السكر ، اللحوم ، والألبان ، والبذور الزيتية ، والزيوت النباتية ، ولكى يمكن الوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتى من هذه السلع الغذائية الرئيسية ، لابد من إنجاز معدلات نمو سنوية مرتفعة جدًا من الصعب تحقيقها فى مدى زمنى قصير ، وذلك حتى نفرض توافر الإمكانات المالية .

وتعد مشكلة نقص المياه والعجز عن استغلال وتوفير الإمكانات المالية والقدرات التقنية لاستغلالها وتخزينها أحد أهم العناصر الرئيسية ، المسئولة عن ضعف الإنتاج الزراعى ، وتباطؤ معدلات نموه فى الوطن العربى ؛ فلم تزد نسبة النمو طوال السنوات الماضية عن ٢ ٪ سنويًا ، وهى نسبة لا تكاد تلاحق الزيادة السكانية العالية التى تبلغ نسبتها السنوية حوالى ٣ ٪ .

فضلاً عن زيادة الطلب الفردى على كثير من المنتجات الغذائية بفعل ارتفاع مستويات المعيشة ؛ فتقدر النسبة السنوية بنمو الطلب على المنتجات الغذائية بحوالى ٥ ٪ ، ويوضح الجدول (٥-٤) مقارنة بين نمو السكان ونمو الإنتاج الغذائى ، وزيادة الطلب على الغذاء لعدد من الدول العربية فى الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م :

جدول (٥-٤): النسب المئوية لمتوسط النمو السنوى فى عدد من البلاد العربية .

الدولة	السكان	إنتاج الغذاء	الطلب على الغذاء	الفرق بين الإنتاج والطلب
مصر	٢,٦	٣,٤	٣,٨	- ٠,٤
العراق	٣,٣	٢,٨	٥,٢	- ٢,٤
السعودية	٢,٤	٢,٩	٥,٠	- ٢,١
سوريا	٣,٠	١,٨	٤,٦	- ٢,٥
المغرب	٣,٠	٢,٨	٣,٣	- ٠,٧
لبنان	٢,٨	٥,٠	٣,١	١,٩

المصدر : التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٨٧ .

وتبدو أزمة الغذاء فى الوطن العربى واضحة من خلال المؤشرات التالية :

١ - انخفاض ما يخص الفرد من سعرات حرارية فى معظم الأقطار العربية ، دون المستوى العالمى ، مع تفاوت ذلك الانخفاض من قطر لآخر .

٢ - اتساع الهوة بين واردات وصادرات الوطن العربى من السلع والمنتجات الغذائية ، وتزايد اعتماد الوطن العربى على الاستيراد ولتأمين احتياجاته الغذائية .

٣ - تدنى نسبة الاكتفاء الذاتى ومستوياته ؛ نتيجة لتزايد الواردات الغذائية من خارج الوطن العربى ، مع اختلاف نسبة الاكتفاء الذاتى من قطر لآخر .

إن خطورة الأزمة الغذائية فى الوطن العربى تكمن فى الاعتماد المتزايد على الاستيراد لتأمين حاجة السكان من الموارد الغذائية ؛ حيث لا يستطيع المستورد أن يتحكم فى أسعار المواد المستوردة ، وقد يصعب توفيرها فى جميع الأوقات ، وربما تستخدم كوسيلة للضغط على البلاد العربية ؛ لحملها على اتخاذ موقف سياسى ما ، (انظر جدول ٦-٤) .

جدول (٦-٤) : مقارنة بين واردات الوطن العربى من السلع الغذائية عامى ١٩٨٠-١٩٨٤ ، ونسبة واردات العالم العربى إلى إجمالى واردات العالم من السلع الغذائية .

السنة / السلع	١٩٨٠			١٩٨٤		
	وطن عربى	العالم	٪	وطن عربى	العالم	٪
الحبوب	٥٢٧١	٢٤٩٠١	١١,٦	٧٢٢٥	٤١٩٤٨	١٧,٢
القمح	٢٥٤٢	٦٧٦٤٨	١٣,٦	٣٠٢٨	١٨٧٦٥	١٦,١
الأرز	٧٨٧	٥٤٠١	١٤,٦	٨٥٧	٤٢٨٩	٢٠,٠
السكر	٢٠٩١	١٦٠٠٥	١٧,١	١٠٤٣	١٠٨٨٠	٩,٦
اللحوم	١٣٧٩	١٧٩٨٨	٧,٧	١٠٩٠	١٥٥١٨	١٠,٢
الألبان	٨٨٤	٥٢٢٦	١٧,٧	١٠٤٣	٥١٨٨	٢٠,٤
كافة المنتجات الزراعية	٢١٧١٠	٢٥٤٦٢٨	٨,٨	٢٢٥٢٤	٢٣٩٣٨٨	٩,٤

المصدر :التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٨٦ ، ص ٤١ .

وباستقراء بيانات الجدول المذكور أعلاه .. نلاحظ ارتفاعًا ملحوظًا فى إجمالى المبالغ ، التى أنفقت على واردات الوطن العربى من الموارد الغذائية ، تواكبها زيادة ملحوظة أيضًا فى نسبة واردات الوطن العربى من السلع الغذائية إلى إجمالى واردات العالم من هذه السلع من ٨,٨ ٪ عام ١٩٨٠ إلى ٩,٤ ٪ عام ١٩٨٤ ، بإجمالى ، ارتفع من ٢١٧١٠ مليون دولار إلى ٢٢٥٢٤ مليون دولار[١] . وهو رقم ارتفع فى العام التالى ١٩٨٥ إلى ٢٣٢٣٣ مليون دولار[٢] .

وبإلقاء نظرة على الجداول الإحصائية للميزان التجارى فى الدول العربية .. نجد أن كل الدول العربية قد أصبحت مستوردة للغذاء بنسب مختلفة منذ منتصف السبعينيات ، وأصبحنا ننتج أقل من نصف احتياجاتنا من الحبوب ، التى تعد المصدر الرئيسى لغذاء المواطن العربى ، وأصبح العرب من أكبر مستورى الغذاء فى العالم .

(١) د. منصور الراوى : «الصناعات الغذائية والأمن الغذائى فى الوطن العربى» ، مجلة شئون عربية ، عدد مارس ١٩٨٩ ، ص ٦٥-٧٠ .

(٢) د. مصطفى العبدالله : «الأمن الغذائى فى الوطن العربى» ، مجلة شئون عربية عدد يوليه ١٩٩١ ص ٣٧ .

جدول (٧-٤): تطور قيمة السلع الغذائية المستوردة وتوقعاتها حتى عام ٢٠٠٠ فى مجمل الوطن العربى .

العام	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٨	عام ٢٠٠٠
القيمة مليار دولار	٢	٧,٢	١٩	٢٥	٣٠	٦٠

ونجد من بيانات جدول (٧-٤) أن أكبر زيادة فى قيمة المشتريات الغذائية قد حصلت فى الفترة الواقعة بين ١٩٧٠ - ١٩٨٠ ؛ حيث كانت نسبة الزيادة السنوية حوالى ١٧ ٪ ، وهى الفترة التى أصبحت فيها كل الدول العربية مستوردة للغذاء .

وحاليًا تؤمن الدول العربية نحو ٦٠ ٪ من احتياجاتها من السلع الغذائية عن طريق الاستيراد ، وتشكل الواردات الغذائية ١١ ٪ من القيمة الكلية لواردات الدول العربية ، وقد بلغت قيمة الديون المستحقة على الدول العربية حتى منتصف عام ١٩٨٩ ، نحو ٨٠ مليار دولار من المشتريات الغذائية ، وهى تشكل ٣٢ ٪ من إجمالى الديون المستحقة على العرب[١] .

ونتج عن هذه الفجوة الغذائية عدد من النتائج السلبية ، ومنها :

- اضطرار الأقطار العربية ، وخاصة ذات الكثافة السكانية الكبيرة ، والعجز المالى إلى تخصيص مبالغ طائلة للإنفاق على الواردات الغذائية ؛ مما خلق ضغوطًا على موازين مدفوعات هذه الدول .
- ارتفاع أسعار الأغذية فى معظم الأقطار العربية ؛ مما أثر على مستوى استهلاك الطبقات الفقيرة والمحدودة الدخل ، كما أدى إلى تزايد أهمية الدعم المالى ، الذى تخصصه الحكومات لتخفيض أسعار المنتجات الغذائية الضرورية ، وبيعها دون تكلفتها الحقيقية ؛ مما أسفر عن ضغوطات على موازناتها العامة .
- تزايد أهمية المعونات الغذائية ؛ مما أدى إلى تزايد تبعية الحكومات العربية ، وتعرضها للضغوطات الخارجية فهذه المعونات كانت تمثل عام ١٩٨٤ حوالى ٨٥ ٪ من جملة واردات الحبوب فى السودان ، و ٥٤ ٪ فى الصومال ، و ٢١ ٪ فى مصر ، و ١٧ ٪ فى المغرب ، و ١٤ ٪ فى تونس .

(١) د. إبراهيم أحمد سعيد : «نظرة جغرافية على مشكلة الأمن الغذائى فى الوطن العربى» ، مجلة شئون عربية ، عدد يونيه ١٩٩١ ، ص ٢٦-٢٧ .

- وقوع معظم الأقطار العربية تحت ضغوط الفائض الغذائى ؛ حيث تحول الغذاء إلى سلاح استراتيجى على المستوى العالمى ، وقف فى موازاة سلاح النفط ، بالإضافة إلى استنزاف الفوائض النفطية بفاتورة الغذاء المتزايدة[1] .

ولا يقتصر الأمن الغذائى العربى على الحاصلات الزراعية فحسب بل يشمل أيضًا الثروة الحيوانية البرية ، التى تمثلها الأغنام والأبقار والماعز والجمال والجاموس ، والتى بلغت أعدادها فى ١٩٨٦ حوالى ٢١٢ مليون رأس ، شكلت الأغنام منها حوالى ٧٦ ٪ ، وتعادل الثروة الحيوانية فى الوطن العربى نحو ٨٥ مليون وحدة حيوانية ، تبلغ طاقاتها الإنتاجية ١١,٣ مليون طن من مشتقات الألبان ، و ٢,٣ مليون طن من اللحوم الحمراء[2] .

إلا أن هذه الثروة الحيوانية لدى الوطن العربى لا توفر أكثر من ٥٥ ٪ من حاجة السكان لمشتقات الألبان ، ذات القيمة الغذائية المهمة ، ويرجع ذلك إلى ضعف السلالات ، وتدنى المراعى والاعتداء عليها وتخريبها ، فضلاً عن تذبذب مستوى الأمطار من عام لآخر ؛ مما يؤثر على المراعى وإنتاجها ، إضافة إلى ما قد يصيب بعض أنحاء الوطن العربى من عام لآخر من جفاف وتصحر .

ويعطينا مؤشر تزايد كلفة استيراد المواد الغذائية للفرد الواحد فى الوطن العربى خير دليل على الأعباء ، التى تتحملها اقتصاديات الدول العربية لتأمين الغذاء اللازم لمواطنيها ؛ ففى عام ١٩٧٦ بلغت كلفة استيراد المواد الغذائية للفرد الواحد ٣٥ دولار ؛ ارتفعت فى عام ١٩٨٢ إلى ١١٥ دولار للفرد ، وبلغت على مستوياتها فى الدول العربية المصدرة للنفط ، لتصل إلى حوالى ٥٥٨ دولار للفرد الواحد ، فى الوقت الذى لم يزد فيه مؤشر كلفة استيراد المواد الغذائية فى أوروبا الغربية عن ٦٨ دولار للفرد ، و ١٦ دولار فى قارة آسيا ، و ١٠ دولارات فى القارة الأفريقية[3] .

---

(١) حسن العبد الله ، «الأمن المائى فى الوطن العربى» ، مرجع سابق ص ٣٦ .

(٢) د/ إبراهيم أحمد سعيد مرجع سابق ، ص ٣٢ .

(٣) مصطفى العبد الله : «الأمن الغذائى فى الوطن العربى» ، مرجع سابق ، ص ٤٠ ، ٤١ .

المبحث الثالث

التأثيرات السياسية لأزمة المياه فى الوطن العربى

تتعدد وتتعقد وتتشابك تأثيرات أزمة المياه فى الوطن العربى ، فالذى سيتعلق منها الأمن المائى لا يمكن فصله عن الأمن الغذائى ، والاثنان لا يمكن فصلهما عن هدف الاكتفاء الذاتى والاستقلال الاقتصادى ، وهى أمور تدخل فى صميم أهداف وغايات الأمن القومى . والجانب السياسى فى تأثيرات أزمة المياه فى الوطن العربى ، لا يمكن النظر إليه بمعزل عن بقية أبعاد أزمة المياه فى الوطن العربى .

وإذا كان قد سبق القول بتعدد وتعقد وتشابك أبعاد تأثيرات أزمة المياه فى الوطن العربى ، يكون السؤال المثار الآن ، هو : متى يظهر البعد السياسى فى أزمة المياه فى الوطن العربى ؟

ونجد هنا أن البعد السياسى فى أزمة المياه فى الوطن العربى يظهر جليًا فى العلاقة بين الدول العربية ودول الجوار الجغرافى ، التى تتنازع الدول العربية سيطرتها على مواردها المائية (إسرائيل) ، أو التى تنبع من أراضيها الأنهار العربية (دول حوض النيل ، تركيا) .

وهكذا يصير لهذه الدول غير العربية دور فى تحديد وتحريك الإرادة السياسية للدول العربية ، وتحريك سياستها داخليًا وخارجيًا بما سيتفق وأهداف هذه الدول ، التى تمسك بخناق الدول العربية من خلال سيطرتها الفعلية على مواردها المائية ، وهكذا لن يكون القرار السياسى للدول العربية نابعًا عن إرادتها السياسية الحرة المستقلة ، بقدر ماهو إرضاء لهذه الأطراف غير العربية .

والذى يجعل التأثيرات السياسية لأزمة المياه فى الوطن العربى ، تختلف فى جوهرها ومبررها عن البعدين ، اللذين سبق شرحهما من أبعاد أزمة المياه فى الوطن العربى المتعلقين بالأمن المائي ، والأمن الغذائى ، هو أن هذه التأثيرات السياسية ومضاعفاتها لا تعانى منها كل الدول العربية بأسلوب مباشر ، بل يقتصر تأثيرها على سبع دول عربية فقط هى التى تتفاعل تأثيرات وأبعاد أزمتها المائية ، مع سياسات وأهداف دول الجوار الجغرافى ، وهذه الدول السبع ، هى : مصر والسودان ، والأردن ، وفلسطين المحتلة ، ولبنان ، وسوريا ،

والعراق ؛ فمصر والسودان تخشيان مطامع ومطامح ومشروعات دول حوض النيل ، خاصة أثيوبيا ، والعراق وسوريا تعانيان من التعسف التركى ، الذى يحجب عنهما فى كثير من الأحيان حقهما الطبيعى فى مياه نهرى دجلة والفرات ، فى الوقت الذى تعرض فيه تركيا على دول الخليج النفطية تصدير المياه إليها من خلال مشروع أنابيب السلام ، الذى تتعدى تكاليفه العشرين مليار دولار .

وتظهر الأزمة السياسية المائية فى أجلى صورها وأتم تعقيداتها فى إسرائيل ، ذلك الكيان الغريب على الأمة العربية الذى يحتل أرض فلسطين ، فهو يسيطر بالفعل على الموارد المائية للأراضى الفلسطينية المحتلة ، وامتد احتلاله ليشمل جزءاً من نهر الأردن ، وهكذا يهدد الأمن المائى لدولة الأردن ، ويحتل هضبة الجولان السورية ، ويستغل مواردها المائية ، وهكذا يهدد الأمن المائى السورى ؛ وتحتل جنوب لبنان وتسيطر على موارد أنهار الليطانى واليرموك وبانياس اللبنانية ، وبهذا يهدد الأمن المائى اللبنانى ، وفى ذلك كله تهديد للأمن المائى العربى فى مجمله ، فهذه الدول العربية السبع لها أهمية خاصة بين الإحدى وعشرين قطراً عربياً :

أولاً : تشغل هذه الدول منطقة القلب من الوطن العربى ؛ فهى تتوسط بين الشق الشرقى الآسيوى من الوطن العربى ، والشق الغربى الأفريقى منه .

ثانيًا : تشمل هذه الدول مجتمعة ما يقرب من ثلثى عدد سكان الوطن العربى ، وهى نسبة كبيرة مؤثرة .

ثالثًا : تشكل هذه الدول القوة الضاربة للوطن العربى ؛ فمن بين هذه الدول نجد مصر وسوريا الجانبين المدافعين عن الوطن العربى ، اللذين خاضا كل الحروب ، التى خاضها الوطن العربى ضد العدو الإسرائيلى من أجل تحرير الأراضى العربية ، والعراق - قبل حرب الخليج الثانية وما تلاها من تداعيات - كان قوة عسكرية كبيرة لا يستهان بها ، ويحسب حسابها فى التوازن العسكرى بين العرب وإسرائيل ، وبصدد التأثيرات السياسية لأزمة المياه فى الوطن العربى ، تصطدم بثلاث ثنائيات مفزعة فى : حوض النيل ، وفى حوض دجلة والفرات ، فى الأراضى العربية المحتلة .

فى حوض نهر النيل . ثنائية العلاقات والتهديدات :

فحين تتدهور العلاقات السياسية بين مصر والسودان من ناحية ، وأثيوبيا من ناحية

أخرى ، تصير المياه الورقة الرابحة فى يد أثيوبيا التى تهدد بها مصر والسودان ، معلنة حقها وحريتها الكاملة فى استغلال مياه نهر النيل ، ومعلنة رفضها للاتفاق المبرم بين مصر والسودان لاستغلال وتقسيم مياه النيل بينهما ، ورافضة لأى سعى مصرى أو سودانى ، لضمها لأى تنظيم سياسى ، أو اتفاق قانونى يضم دول حوض النيل .

فى حوض دجلة والفرات تظهر ثنائية غياب الاتفاقات والمشروعات :

حيث لا يوجد اتفاق قانونى ينظم تقسيم المياه بين دول الحوض الثلاث سوريا وتركيا والعراق ، فى الوقت الذى تبنت فيه تركيا مشروعًا تنمويًا عملاقًا لتنمية وتطوير وزراعة ملايين الأفدنة ، وتوليد الطاقة الكهربائية ، بالاعتماد على مجارى نهرى دجلة والفرات .

وهكذا كان غياب الاتفاق الدولى هنا حجة ، استندت إليها تركيا ، وادعتها حين شرعت فى تنفيذ مشروعها التنموى العملاق ، الذى يضر ضررًا كبيرًا بالاقتصادين العراقى والسورى ، ويؤثر على حقها فى الموارد المائية لنهرى دجلة والفرات .

أما فى الأراضى العربية المحتلة فتظهر ثنائية شرعية القوة والاحتياجات :

فإسرائيل - فى الواقع - تحتل فلسطين والجولان وجنوب لبنان وجانب من نهر الأردن، هذا فى الوقت الذى يتزايد فيه عدد سكان إسرائيل نتيجة الهجرة المتزايدة إليها ، وتزايد احتياجاتها المائية ؛ نتيجة مشروعاتها التنموية لاستيعاب المهاجرين الجدد وتلبية احتياجاتهم.

وهكذا كان احتلال إسرائيل للموارد المائية العربية ، وشرعية القوة هى السند الذى استندت إليه إسرائيل فى صرفها للموارد المائية العربية لتأمين احتياجاتها ، ومع التطورات التى شهدتها المنطقة عقب انهيار الاتحاد السوفيتى ، ومع انعقاد مؤتمر السلام فى الشرق الأوسط .. أصبحت قضية المياه إحدى القضايا المثارة على مائدة المفاوضات فى مؤتمر السلام ، وخضعت المفاوضات بصدد قضية المياه - شأنها شأن أى مفاوضات أخرى - لموازين القوى بين الأطراف المتناقضة القوة بشتى عناصرها سياسة واقتصادية ، عسكرية .

وفى إطار مؤتمر السلام .. تم تشكيل اللجنة متعددة الأطراف لمناقشة قضية المياه ، وعُهِدَ إلى تركيا برئاسة هذه اللجنة ، فهى البلد الشرق أوسطى الوحيد ، الذى لديه فائض مائى ، يستطيع أن يقوم ببيعه إلى الأطراف الأخرى .

وعلى الجانب الآخر سارت عجلة المفاوضات الثنائية بين إسرائيل من جانب ، وكل من سوريا ولبنان والأردن والفلسطينيين من جانب آخر .

وأذعن الفلسطينيون للأمر الواقع الذى يشهد اختلالاً خطيرًا فى موازين القوى لصالح الجانب الإسرائيلى ، وتوصل الطرفان لاتفاق غزة - أريحا ، أولاً فى الثالث عشر من سبتمبر ١٩٩٣ فى أوسلو بالنرويج ، وتم توقيع الاتفاق التنفيذى لاتفاق غزة - أريحا فى الرابع من مايو ١٩٩٤ بالقاهرة ، وبالفعل تم تنفيذ الاتفاق ، وعادت غزة - وأريحا إلى أبنائها الفلسطينيين ، وعاد الرئيس ياسر عرفات إلى فلسطين فى الأول من يوليه ١٩٩٤ .

ونجد أن أهم بنود اتفاق غزة - أريحا أولاً هى بنود التعاون الاقتصادى ، وعلى رأسها موضوعات المياه والطاقة ، وخاصة الملحقين رقم ٣ ، ٤ من اتفاق إعلان المبادئ ، والتى نجحت إسرائيل فى التفاوض عليها وتوثيقها وألزمت الجانب الفلسطينى بها .

وينص الملحق رقم ٣ - بشأن بروتوكول حول التعاون الإسرائيلى الفلسطينى فى البرامج الاقتصادية والتنموية - على التعاون فى مجال المياه بما فى ذلك مشروع تطوير المياه ، الذى يقوم بإعداده خبراء من الجانبين، والذى سيحدد شكل التعاون فى إدارة موارد المياه فى الضفة الغربية وقطاع غزة، وتتضمن مقترحات الدراسات، وخططاً حول المياه بكل طرف، وكذلك حول الاستخدام المنصف لموارد المياه المشتركة، وذلك للتنفيذ خلال وما بعد الفترة الانتقالية.

وينص الملحق رقم ٤ بشأنه بروتوكول التعاون الإسرائيلى الفلسطينى ، حول برنامج التنمية الإقليمية ، الذى شمل برنامج التنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة ، الذى نصَّ فى أحد بنوده على برنامج لتنمية البنية لتحقيق المياه والكهرباء[1] .

وتكمن خطورة البنود الواردة فى هذا الاتفاق بالمياه هى أنها أعطت شرعية وقانونية لواقع احتلال إسرائيل للموارد المائية للشعب الفلسطينى ، وحرمان الفلسطينيين من حقهم المشروع فى التمتع بمواردهم المائية ليس هذا فحسب ، بل إن إسرائيل ضمَّنت إعلان المبادئ عدداً من البنود ، ضمنت بها ربط الاقتصاد الفلسطينى الوليد فى منطقة الحكم الذاتى بالاقتصاد الإسرائيلى نفسه ، الأمر الذى يكرس من تبعية الفلسطينيين فى مناطق الحكم الذاتى للحكومة الإسرائيلية وقراراتها التعسفية .

---

(١) نص إعلان المبادئ لجريدة الجمهورية ، بتاريخ ١٤/٩/١٩٩٣ .

بل إن إسرائيل استطاعت من خلال إعلان المبادئ هذا أن تضمن - على المدى البعيد - تحقيق طموحاتها وأحلامها فى شق قناة ، تصل بين البحر الميت والبحر المتوسط ، وفى تنمية منطقة البحر الميت ؛ بما يعود بالخير عليها ، دون أن تثقل كاهل اقتصادها الوطنى بتكاليف هذه المشروعات العملاقة ؛ فالدول الأوروبية والولايات المتحدة ودول الخليج النفطية على استعداد لدفع فاتورة مسيرة السلام فى الشرق الأوسط ؛ شريطة أن تتوقف الحروب فى المنطقة ، ويستقر توازن القوى فيها على ماهو عليه لصالح الجانب الإسرائيلى .

كما ضمنت إسرائيل من خلال إعلان المبادئ هذا مشاركة الفلسطينيين فى منطقة الحكم الذاتى ، فى أى مشروعات مائية يقيمونها للحصول على احتياجاتهم المائية ، ولهذا تضمن إسرائيل عدم تنفيذ أى مشروع يضر - ولو من بعيد - بحصة إسرائيل من المياه العربية ، التى اعترف الاتفاق بحقها فيها ، وهو أمر يضع الموارد المائية للشعب الفلسطينى فى منطقة الحكم الذاتى ، تحت رحمة الحكومة الإسرائيلية . وهكذا استطاعت إسرائيل أن تربط الفلسطينيين فى منطقة الحكم الذاتى بها ، وهو أمر يحول دون قيام أى مشروعات مائية عربية مشتركة يكون غرضها خدمة أهالى منطقة الحكم الذاتى ؛ إذ لابد وأن تكون إسرائيل طرفًا فى مثل هذه المشروعات ، وبالطبع لن تسمح إسرائيل بقيام أى مشروعات مائية عربية مشتركة ، يمكن أن تهدد بالسرقة من مياه الشعب الفلسطينى .

وهكذا . . استطاعت إسرائيل أن تجنى الثمار قبل موسم الحصاد ؛ فقد قدمت للفلسطينيين منطقة غزة - أريحا ، وهى منطقة صغيرة المساحة معدومة الموارد الاقتصادية ، فاقدة الموارد المائية ، وها معقل حركة المقاومة الإسلامية ، التى تنظم الانتفاضة ضد الاحتلال الإسرائيلى فتنازلت إسرائيل عن غزة وأريحا لمنظمة التحرير الفلسطينية ؛ لتقيم فيها حكمًا واقعيًا لا سيادة فيه ، وتتعهد منظمة التحرير بالتصدى للاضطرابات ، التى تثيرها حركة المقاومة الإسلامية للحكومة الإسرائيلية .

وهكذا أخذت إسرائيل دون أن تعطى ، وتنازل الفلسطينيون دون أن ينالوا ما يعوضهم عن هذا التنازل ، وهكذا انتزعت إسرائيل من الفسطينيين أصحاب المشكلة الرئيسية اعترافًا ضمنيًا ، وإقرارًا شرعيًا بكل ما فعلته إسرائيل من قبل من احتلال للأراضى العربية ، واستغلالاً للموارد المائية العربية .

وبعد ٢٤ ساعة تم توقيع اتفاق إعلان المبادئ الفلسطينى الإسرائيلى ، ووقعت الأردن وإسرائيل فى واشنطن يوم ١٤/٩/١٩٩٣ اتفاقًا يشمل جدول أعمال ، يحدد خطوات المفاوضات بين الطرفين إلى أن يتم التوصل إلى معاهدة سلام نهائية بين البلدين ، وشمل جدول الاتفاق : قضايا اللاجئين ، والأرض ، والمياه . ووافقت إسرائيل بمقتضاه على الانسحاب من شريطين صغيرين من الأرض ، أولهما : بالقرب من البحر الميت ، وثانيهما شمال الأردن ، ويلزم جدول الأعمال كلا الطرفين بالارتفاع عن الإضرار بأمن الطرف الآخر ، والتعهد بقيام تعاون مستقبلى فى مجالات المياه والطاقة والتعليم والعمالة[١] .

وبعد شهور من المفاوضات بين الطرفين . . توصل الطرفان لإعلان مبادئ بواشنطن يوم ٢٥/٧/١٩٩٤ ، وكان من أخطر بنود هذا الإعلان ، ذلك البند الذى تعهدت فيه إسرائيل باحترام الدور الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية فى الأماكن الإسلامية المقدسة بالقدس ، وعندما تجرى المفاوضات حول تحديد الوضع النهائى لها ، تتعهد إسرائيل بإعطاء الأولوية القصوى للدور التاريخى للأردن فى هذه الأماكن .

كما أقر عاهل الأردن ورئيس الوزراء الإسرائيلى فى هذا الإعلان ما انتهت إليه اللجنة الفرعية ، للمياه والبيئة والطاقة من الاعتراف المتبادل بحقوق الجانبين ، فى مياه نهر الأردن ، ونهر اليرموك ، مع الاحترام الكامل والانصياع التام للمخصصات المتفق عليها ، وفقًا للمبادئ المقبولة من الطرفين[٢] . وهكذا استطاعت إسرائيل أن تخدع الأردن ، وتنزع منها اعترافًا جزئيًا بحقوق قانونية ومشروعة ومخصصات محددة فى مياه نهر الأردن ونهر اليرموك.

وهكذا . . تمكنت إسرائيل من فرض رأيها على الأردن ، وقايضت الماء مقابل السلام ؛ فى حين أن الصيغة العربية كانت الأرض مقابل السلام ، وهكذا حوّلت إسرائيل شريعة القوة إلى أمر قانونى معترفًا به ، ليس هذا فحسب ، بل إن إسرائيل استطاعت أيضًا أن تفجّر الخلافات بين الدول العربية وبين الأردن ، بما نصت عليه فى إعلان المبادئ من إعطاء مكانة خاصة للأردن بصدد القدس ، والاعتراف بدور خاص للأردن فى الأماكن الإسلامية المقدسة بالقدس ، ولهذا توالت التصريحات من الدول العربية تتهم الأردن بخيانة القضية

(١) الأهرام ١٥/٩/١٩٩٣ .

(٢) الأهرام ٢٦/٧/١٩٩٤ .

العربية ، وتعلن أن القدس قضية عربية إسلامية ، تخص كل العرب وكل المسلمين ، ولا تخص فلسطين والأردن وحدهما .

وهكذا .. فإن من لا يملك أعطى وهمًا لمن لا يستحق ؛ إذ إن الخطاب الإسرائيلى المعلن ، هو التمسك بالقدس عاصمة أبدية لإسرائيل .

وهكذا .. كان إعلان المبادئ بين الأردن وإسرائيل تضييعًا للحقوق العربية فى مياه نهرى الأردن واليرموك ، استغلت فيه إسرائيل رغبة الأردن فى استعادة أراضيه المحتلة ، مقابل حصولها على ما تحتاج إليه من مياه بصورة تعد شرعية ومقبولة نسبيًا ، وتمهد الطريق أمام تنفيذ المشروعات والطموحات الإسرائيلية من ناحية ، كما تعوق أى احتمالات لقيام أى مشروعات تنموية مائية عربية من ناحية أخرى ، واستمرت المفاوضات لعدة أشهر بين الجانبين الإسرائيلى والأردنى ، وكانت حقوق المياه ونقاط ترسيم الحدود بين البلدين ، هى نقاط الخلاف الرئيسية فى المفاوضات بين البلدين ، ولكن تمت تسوية هاتين المشكلتين ، وأشارت صحيفة «معاريف» الإسرائيلية إلى أن هناك اتفاقًا بين البلدين ؛ للبحث عن موارد مائية ومشروعات تحلية لمياه البحر[1] .

وهكذا .. استطاعت إسرائيل أن تفرض مبدأها على المفاوضات ، وبدلاً من مبادلة الأرض مقابل السلام ، بادلت الأرض مقابل المياه .

وتم الإعلان عن التوصل إلى اتفاق بين البلدين بشأن ترسيم الحدود وتقسيم المياه ، وأكدت مصادر إسرائيلية أنه فى الوقت الذى كانت فيه للأردن مطالب إقليمية تتعلق باستعادة أراضيه ، أكدت أن إسرائيل والأردن سيعمدان إلى تبادل الأرض ، وبناء سد على اليرموك من أجل حل مشكلة المياه[2] .

هكذا .. استعاضت الأردن بالتعاون المائى مع إسرائيل عن التعاون العربى ، فى مجال تنمية الموارد المائية، ولم يعد هناك مجال للحديث عن التعاون المائى العربى بالنسبة للأردن.

وتم التوقيع على الاتفاق الأردنى - الإسرائيلى بالأحرف الأولى فى السابع عشر من أكتوبر ١٩٩٤ ، وأعلن الملك حسين أن بلاده حصلت على حقها بالكامل وفقًا للحدود

(١) الأخبار ٢٧/ ٩/ ١٩٩٤ .

(٢) الوفد ١٨/ ١٠/ ١٩٩٤ .

الدولية مع فلسطين ، زمن الانتداب ، مع تعديلات حقيقية ، ورابين يعلن أن بلاده ليست لها أطماع فى شبر واحد من الأراضى الأردنية ، وأعلن شمو فنيز مدير مكتب إسحق رابين أن الجانبين اتفقا على توزيع المياه ؛ بحيث يحصل الأردن على كمية إضافية من المياه تقدر بنحو ٥٠ مليون م٣ ، فى الوقت الذى يستعيد فيه الأردنيون مناطق فى وادى عربة ، تقدر مساحتها بـ ٣٨٠ كم٢ ، دون إزالة القرى الإسرائيلية على أن تقوم إسرائيل باستئجار هذه المساحة لمدة طويلة[١] .

وأخطر بنود الاتفاق الأردنى الإسرائيلى ما يتعلق منه بإلغاء المناطق الاقتصادية لإسرائيل ، وهو حلم طالما سعت إسرائيل إلى تحقيقه ؛ إذ إنه يفتح أبواب السوق الشرق أوسطية على مصراعيها أمام الاقتصاد الإسرائيلى ، كما أن اتفاق السلام بين الطرفين تضمن عدم إزالة أية مستوطنة إسرائيلية فى الأراضى التى سيستردها الأردن ، ومنها مستوطنتا سوفار ، نهاريم ، اللتين سيكون لإسرائيل حق استئجارهما لمدة ٣٥ عامًا ، قابلة للتجديد كما يقضى الاتفاق ببقاء مسئولية الأوقاف الإسلامية فى القدس فى أيدى الأردنيين ، وليس الفلسطينيين[٢] .

وقد نصت المادة الأولى من الاتفاق الموقع بين الطرفين على اعتراف الطرفين بسيادة كل منهما وبسلامته الإقليمية واستقلاله السياسى ، وبحق كل منهما فى العيش بسلام ، ضمن حدود آمنة ومعترف بها ، وسيمتنعان عن التهديد بالقوة وعن استعمالها ، وسيحلان كل النزاعات بينهما بالطرق السلمية ، وهكذا . . تمكنت إسرائيل من انتزاع اعتراف الأردن بحقها فى العيش بسلام ضمن حدود آمنة ، وهى فى الأصل أراضٍ عربية .

ونصت المادة الثالثة من الاتفاقية على أن تحدد الحدود الدولية بين الطرفين ، على أساس تعريف الحدود زمن الانتداب ، دون المساس بوضع الأراضى ، التى دخلت تحت سيطرة الحكم العسكرى الإسرائيلى ١٩٦٧ ، وعند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة سيعيد كل طرف الانتشار إلى جهته من الحدود الدولية .

وبسبب الأوضاع الخاصة بمنطقة الباقورة نهاريم - والتى هى تحت السيادة الأردنية -

(١) الأهرام ١٨/ ١٠/ ١٩٩٤ .

(٢) الأخبار ١٩/ ١٠/ ١٩٩٤ .

وفيها حقوق امتلاك خاصة إسرائيلية ، يقرر الطرفان تطبيق المواد المنصوص عليها فى الملحق (ب) ، وهى المواد المتعلقة بتأجير هذه الأراضى للإسرائيليين لمدة ٣٥ سنة ، قابلة للتجديد تحت السيادة الأردنية .

وفيما يتعلق بمنطقة تسوفار ، يطبق عليها ما طبق على منطقة نهاريم[١] .

وهكذا . . تمكنت إسرائيل للمرة الثانية من فرض شرعية القوة كإطار للتفاوض بينها وبين الأردن ، بدلاً عن الشرعية القانونية .

فعندما عقد مؤتمر السلام للشرق الأوسط ، كان القراران ٢٤٢ ، ٣٣٨ الصادران عن مجلس الأمن ، هما : الأساس القانونى والإطار العام للمفاوضات ، وكان القرار ٢٤٢ ينص على انسحاب إسرائيل من الأراضى التى احتلتها عقب عدوان ١٩٦٧ ، لكن تأتى الاتفاقية الأردنية الإسرائيلية لتصنيع هذا الأساس القانونى ، وتقر اعترافًا أردنيًا بعدم المساس بالأراضى ، التى دخلت تحت سيطرة الحكم العسكرى الإسرائيلى عام ١٩٦٧ . وليس هذا فحسب ، بل لقد اتفق الطرفان على قيام إسرائيل باستئجار المستوطنات الإسرائيلية فى المناطق ، التى ستعود إلى السيادة الأردنية . أما المادة التى تهمنا فى إطار هذه الدراسة . . فهى المادة السادسة من الاتفاق الإسرائيلى الأردنى ، والتى نصت على :

تهدف تحقيق تسوية شاملة ودائمة لكافة مشاكل المياه القائمة بين الطرفين ، يتفق الطرفان بالتبادل على الاعتراف بتخصيصات عادلة لكل منهما ، وذلك من مياه نهرى الأردن واليرموك ، ومن المياه الجوفية لوادى عربة .

. . . ويتعهدان التعاون بالعمل على ضمان عدم تسبب إدارة وتنمية الموارد المائية لإحداهما بالإضرار بالموارد المائية للطرف الآخر ، وتجهيز كميات إضافية بغية استخدامها ، عبر وسائل وطرق مختلفة بما فيها مشاريع التعاون على الصعيدين الإقليمى والدولى ، ويتفقان على القيام بالبحث عن وسائل ، من شأنها التخفيف من حدة شح المياه . . .[٢] .

و . . . هكذا تمكنت إسرائيل من خلال هذا الاتفاق من انتزاع اعتراف أردنى بحق إسرائيل فى الموارد المائية العربية ، وهكذا أقرت الأردن لإسرائيل اغتصابها للموارد المائية

(١) الأهرام ٢٠/ ١٠/ ١٩٩٤ .

(٢) المرجع السابق .

العربية ليس هذا فحسب ، بل إن المادة المذكورة أعلاه نصّت على تعهد الطرفين بالعمل على ضمان عدم تسبب إدارة وتنمية الموارد المائية لإحداهما بالإضرار بالموارد المائية للطرف الآخر ، وهو الأمر الذى يعنى أن إسرائيل تستطيع أن تتدخل فى رسم السياسة المائية الأردنية ، وفى توجيه اللوم للأردن ، وفرض غرامات عليها تحت دعوى أن الموارد المائية فى الأردن ، تضر بحصة إسرائيل من المياه .

و . . . هكذا لم تكتف إسرائيل بانتزاع اعتراف الأردن باغتصابها للموارد المائية العربية فى نهرى الأردن واليرموك ، واعتبار هذا الاغتصاب أمرًا قانونيًا ؛ بل نصت فى الاتفاق أيضًا على ما يضمن لها التدخل فى الشئون الأردنية مستقبلاً تحت دعاوى حجج كثيرة .

و . . . هكذا كانت هذه الاتفاقية مدخلاً للاختراق الإسرائيلى للأردن ، وهكذا نجد أننا نعالج العجز فى الأمن القومى من ناحية باستعادة الأراضى العربية المغتصبة ، فى نظير السكوت عن عجز فيه من ناحية أخرى ، بالتنازل عن جزء من مواردنا المائية المشروعة .

أما على المسار السورى الإسرائيلى . . فإن إسرائيل تريد عقد اتفاق مع سوريا ؛ نظرًا لإدراكها أن سوريا هى أقوى دول المواجهة من الناحية العسكرية ، فضلاً عن أن المتغيرات الجدولية الإقليمية لا تهيئ لنشوب حرب جديدة فى المنطقة .

نجد أن إسرائيل سعت منذ بداية عملية السلام إلى طرح منهاج ، قائم على الفصل بين الاتفاق على المبادئ ، والاتفاق على التفاصيل ، وهو المنهاج الذى نجح على المسارين الأردنى والفلسطينى .

ونجد أن قضية المياه لا تحتل الأهمية الأولى فى المفاوضات بين سوريا وإسرائيل ؛ إذ أن قضية الجولان هى العقبة الرئيسية فى المفاوضات بين الطرفين ؛ فسوريا تريد استعادة الأرض الوطنية ، هضبة الجولان ،وإسرائيل لا تستطيع أن تتنازل عن هضبة الجولان لأهميتها الاستراتيجية من ناحية ، وبسبب المستوطنات التى أنشأتها بها من ناحية أخرى .

سوريا ترى السلام فى استعادة الجولان بممارسة السيادة عليها ، وإسرائيل ترى السلام فى مقابل السلام دون تنازلات[1] .

(١) أمين السيد عبد الوهاب : «المسار السورى - الإسرائيلى ، ومعوقات الصفقة الكاملة» . السياسة الدولية ، عدد ١٢ ، أبريل ١٩٩٥ ص ٢١٩ .

وبالنسبة للمسار الإسرائيلي - اللبناني .. فإن إسرائيل لا تخشى لبنان نظرًا لضعفها ، ولا تهتم كثيرًا بالتوصل إلى اتفاق سياسي معها ، كما أنها تسيطر بالفعل على جنوب لبنان ، وموارد نهر الليطاني الذي يمد إسرائيل بقدر لا بأس به من احتياجاتها المائية .

ولهذا .. فمن الراجح أن إسرائيل تخطط لإبقاء سيطرتها الدائمة على مصادر المياه اللبنانية بمعاونة القوى العميلة الموجودة في جنوب لبنان ، (جيش الجنوبي اللبناني بقيادة انطوان لحد) ، وتسيطر إسرائيل حاليًا على مياه أنهار الليطاني ، الوزاني ، الحاصباني في جنوب لبنان[1] .

ولهذا وقبل بدء عملية السلام ، أعلنت إسرائيل في الحادي عشر من مايو ١٩٩١ أنها لن تنسحب من لبنان ، دون تعهدات بالحصول على حصتها من مياه نهر الليطاني ، وهذا يعني أن هدف إسرائيل من التفاوض مع لبنان - على وجه الخصوص - لا لإقرار السلام في الشرق الأوسط ، ولكن لتشريع سرقة المياه اللبنانية ، أو بالأحرى إجبار الدولة اللبنانية على توقيع اتفاقيات تقر بحق إسرائيل في المياه اللبنانية ، وقبل بدء مؤتمر السلام ، كان رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق شامير ، قد أطلق مبادرة سلام ، وتركزت على الآتي :

- إعلان الاستعداد لتوقيع معاهدة حظر استخدام أسلحة الدمار الشامل .
- إعلان الاستعداد بقبول التفتيش على ترسانة الأسلحة الإسرائيلية .
- ذلك كله في مقابل الاشتراك في توزيع حصص المياه العذبة في المنطقة .
- أن يكون التفاوض الإسرائيلي مع العرب تحت مظلة مؤتمر إقليمي ، وليس دوليًا ، وهذه المبادرة الإسرائيلية تعني مضمونها السلام من قبل إسرائيل ، مقابل المياه من قبل العرب أو غيرهم[2] .

---

(١) «مشكلة المياه في الوطن العربي» ، مرجع سابق ص ٥٦-٥٨ .

(٢) عصام كمال خليفه ، «أزمة المياه ، وقضية السلام في الشرق الأوسط» ، الحياة ٢٧/ ١/ ١٩٩٤ م .

المبحث الرابع

التأثيرات الفنية لأزمة المياه فى الوطن العربى

تشمل هذه التأثيرات قسمين رئيسين ، لهما أكبر الأثر على الأمن القومى العربى ، يتعلق أولهما بتلوث مصادر المياه العربية ، ويتعلق ثانيهما بتعطيل المشروعات العربية المقامة على الأنهار .

أولاً : تلوث المياه العربية

تعتبر مشكلة تلوث مصادر المياه العربية واحدة من أخطر المشكلات ، التى تؤثر على الأمن القومى العربى ، سواء كانت هذه المصادر هى الأنهار أو المياه الجوفية ؛ فتلوث الأنهار العربية نتيجة المخلفات والنفايات الصناعية والكيماوية ، التى تلقى فيها أمر واقع ، ينذر بخطر شديد ، يهدد صحة المواطن العربى ؛ فالنفايات الكيماوية ومخلفات المصانع المنتشرة على ضفاف أنهار الفرات ودجلة والأردن والنيل ، تؤدى إلى تغير الخواص الطبيعية لمياه النهر ، وفى كثير من الأحيان لا تفلح عمليات التنقية والتحلية فى التخلص من المعادن والكيماويات الضارة المنتشرة فى مجرى النهر .

فنهر الأردن تلوثه المخلفات الصناعية ومياه الصرف الصحى التى تلقى فى النهر فى الأجزاء الواقعة فى الأراضى السورية والأردنية ، كما أن المخلفات التى تلقيها إسرائيل فى مجرى النهر جعلت مياهه غير صالحة للزراعة والاستخدام الأدمى ، ولا يقتصر تلوث مصادر المياه العربية على ما تسببه المخلفات الصناعية والصرف الصحى فقط ، بل تشمل أيضًا المخلفات الزراعية ؛ فمياه الصرف الزراعى تتدفق من الأراضى الزراعية إلى مجارى الأنهار ، مرة أخرى ، بعد أن تكون قد تشبَّعت بالأملاح والمعادن الضارة والمواد الكيماوية والأسمدة ومقاومات الآفات ؛ الأمر الذى يؤدى إلى تلوث مجرى النهر تلوثًا كبيرًا .

ولا يقتصر تلوث مصادر المياه العربية على الأنهار فحسب ، بل يشمل مصادر المياه الجوفية أيضًا ، فهناك حدود آمنة للسحب من الآبار ، وإذا تم تجاوز هذه الحدود ، تهدد المخزون الجوفى بالنضوب وزادت احتمالات تلوث المياه وغليها ، وصعوبة استخدامها لأغراض الشرب والزراعة .

ونجد أن إسرائيل أقامت آبارًا عميقة فى الأراضى المحتلة لتزويد المستوطنات بالمياه ، الأمر الذى أدى إلى جفاف عديد من الآبار الضحلة ، وخفض مستوى المياه فى الآبار الأخرى ، التى يستفيد منها الفلسطينيون[1] .

كما أن مشروع قناة البحرين الذى تقيمه الحكومة الإسرائيلية ستكون له تأثيرات سلبية ، تتعلق بتلوث مصادر المياه العربية ؛ حيث سيؤدى هذا المشروع إلى تعرض خزانات المياه الجوفية للخطر ؛ فالخزانات فى قطاع غزة ستتعرض للأخطار ؛ نتيجة مرور القناة بمنطقة القطيفية ، ولهذا . . فمن المتوقع أن تتسرب المياه المالحة إلى هذه الخزانات ، وتفسدها ، وتحرم السكان العرب والمزروعات من فوائدها ، ومع ارتفاع معدلات التصحر والجفاف فى الوطن العربى ، تزداد خطورة الأزمة المائية وتعقيداتها .

ثانيا : تعطل المشروعات الكهربائية العربية المقامة على الانهار

تعتبر الكهرباء أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتمثل الدعامة الرئيسية التى تقوم عليها مشروعات الدول المختلفة فى القطاعين العام والخاص ؛ ولهذا فالمشروعات الكهربائية تعد من أهم ركائز البنية الأساسية . ومشكلة المشروعات الكهربائية المقامة على أنهار الوطن العربى ، تعانى منها ثلاث دول رئيسية هى العراق وسوريا ومصر ؛ حيث تقيم كل من سوريا والعراق مشروعات لتوليد الطاقة الكهربائية على المجرى الرئيسى لنهرى دجلة والفرات وعلى الروافد ، وتقيم مصر مشروع السد العالى ، لتوليد الكهرباء على السد العالى . وتصل مشاركة الطاقة الكهرومائية فى إنتاج الطاقة الكهربائية فى مصر إلى ٢٢ ٪ عام ١٩٨٩[2] ، وعليه . . فإن أى تهديد لتدفق مياه نهر النيل سيؤدى إلى تعطيل توربينات التوليد فى السد العالى ؛ الأمر الذى سيخفض من الطاقة الكهرمائية المولدة ، ويهدد المشاريع التنموية .

أما فى سوريا والعراق . . فالوضع أشد خطورة ، حيث إن تركيا تسيطر على منابع نهرى دجلة والفرات ، وتقيم الآن مشروعًا تنمويًا ضخمًا فى جنوب الأناضول ، تضطر معه فى بعض الأحيان إلى خفض منسوب تدفق المياه فى النهر ، الأمر الذى يؤدى إلى تعطل

(١) الأهرام ، ١٣/ ٥/ ١٩٩١ .

(٢) د/ مصطفى سويدان ، «الطاقة الكهرومائية فى مصر ، ومواجهة احتياجات التنمية فى مصر فى التسعينيات» ، ورقة مقدمة إلى ندوة «أزمة مياه النيل وتحديات التسعينيات» ، مرجع سابق ص ٣ .

المشروعات الكهرومائية ، وهو ما حدث بالفعل عام ١٩٩٠ ، الأمر الذى أثَّر كثيرًا على إنتاج الكهرباء فى سوريا ، وانعكس بصورة سلبية على صناعات الأسمدة والنفط والنسيج ، واضطرت أجزاء كبيرة من القطر السورى إلى قضاء الليل فى ظلمة دون كهرباء ؛ نتيجة هذا التصرف التركى ؛ حيث إن التصرف التركى أدى إلى أن توربينة واحدة فقط ظلت تعمل من بين ثمانى توربينات مولدة ، مقامة على نهر الفرات لمد سوريا بـ ٦٠٪ من احتياجاتها الكهربائية ؛ حيث انخفض منسوب المياه من ١٠٠٠ م٣/ث إلى ٢٠٠ م٣/ث ؛ مما تسبب فى انخفاض إمدادات الكهرباء عن المدن السورية جميعًا ، بما فيها العاصمة دمشق[١] .

وهكذا .. نجد أن تأثيرات أزمة المياه فى الوطن العربى تتعدد وتتشابك وتتعقد وتمتد إلى عديد من المجالات السياسية ، والاقتصادية ، والتنموية ، ولكنها فى المقام الأول والأخير تصب فى مجرى إضعاف الأمن القومى العربى ، فى مواجهة القوى الإقليمية الأخرى ودول الجوار الجغرافى ، وفيما بين التأثير على حصة الوطن العربى من الموارد المائية ، وانخفاض متوسط نصيب المواطن العربى من المياه النقية عن مثيله فى الدول المتقدمة ، وتدهور خطير فى نسب الاكتفاء الذاتى الغذائى العربى فى ثقل موازين مدفوعات الدول العربية ، وإرهاق ميزانياتها لاستيراد الغذاء ، امتدادًا إلى وقوع الدول العربية تحت تهديد دول الجوار الجغرافى ، التى تسيطر على منابع الأنهار العربية بالتأثر على تدفق هذه الأنهار تحقيقًا لأغراض سياسية .

وفى النهاية تؤدى أزمة المياه فى الوطن العربى فى مجملها إلى تلوث مصادر المياه العربية ، وتعطل أو انخفاض إنتاج بعض أقطار الوطن العربى من الطاقة الكهرومائية وكل ذلك يؤدى إلى خلخلة الأمن القومى العربى .

لكن كيف يمكن مواجهة هذه التحديات ، وتصحيح أوضاع الأمن القومى العربى ؟

هذا ما تجيب عنه خاتمة هذه الدراسة ، بما تحتويه من توصيات وسيناريوهات مستقبلية .

---

(١) د/ نبيل السمان ، مرجع سابق ص ٣٣ .

(الخاتمـــــة)

الاستراتيجية العربية لتأمين الاحتياجات العربية من المياه

تأتى أهمية وضع استـراتيجية عربية لمعالجة أزمة المياه من مـنطلق خطورة هذه الأزمة ، وما تشكلـه من أهمية خلال السـنوات المقـبلة ، ونتيجة لارتباطهـما بالتنمية بكافـة أشكالها وجوانبها ، وبذلك فهى تمس الأمن القومى العربى ؛ نتيجة لتهديد دول المنبع وأطماع الدول المحيطة بها فى التـهديد ، باستغلال المياه كسلاح فى أى نزاع يثـور فى المنطقة ، خاصة إذا علمنا أن معظم الموارد المائية للعرب خارج أراضيها ؛ حيث تأتى أكثر من ٦٧ ٪ من مواردها المائية من مـصادر غير عربية ، خارج أراضيـها كدول منبع تركيا ، أثيوبيا ، (دول حوض النيل) ، وبذلك يتضح أنه فى ظل أطماع دول الجـوار الجغرافى فى المياه العربية من جهة ، ونقص المياه فى المنطقة العربية ، وشدة الحاجة إلـيها فى الحاضر والمستقبل القريب من جهة أخرى ، لزم علينا التفكير فى الخروج من هـذا المأزق الخطير ، الذى يشكل أكبر التحديات الحالية والمستقبلية ؛ فـالاحتياجات المستقبلية بالنسبة للوطن الـعربى من المياه تؤكد حدة هذه المشكلة ، ودرجـة أهميتها ؛ فالاحتـياجات المائية تتوقـف على معدلات التزايد الـسكانى ، وعلى استراتيجية الدول العربية ، نحو تحقيق الاكتفاء الذاتى من الغذاء ، وتوفير مياه الشرب الصحية، والنهوض بالتنمية الصناعية من خلال تنمية سليمة ومتواصلة للموارد المائية المتاحة. وفـيما يتعلق بإسقاطـات التعداد السـكانى ، نجد فى إحـصائيات عام ١٩٨٢ أن مـعدل النمو السـكانى الطبيـعى لكل دولة عربية ، كان فى الفترة من ٧٠ - ١٩٧٨ معدلاً ثابتًا ، وسيظل كذلك حتى عام ٢٠٣٠ ، وقدر بحوالى ٣ ٪ سنويًا ، وهو من أعلى المعدلات فى العالم .

وبالـتالى . . فإن العـدد السكانى فى الـوطن العربى ، والـذى وصل عام ١٩٩٠ إلى حوالى ٢٢٢ مليون نسـمة ، سوف يرتفع إلى حوالى ٧٥٨ مليون نـسمة عام ٢٠٣٠ .

وبنظرة سريعة - وفـى ضوء الإمكانيات المستمرة عام ١٩٨٥ ، والمقدرة بحوالى ١٧٠ - ١٨٠ مليار م٣ سنويًا - يتـبين أن كمية المياه المطـلوبة للوفاء بالاحتـياجات المـستقبلـية لعام ٢٠٣٠ ، سوف تـكون حوالى ٧١٠ مليار م٣ سنويًا ؛ أى ما يـعادل تقريبًا ضعـف المتوفر

والمتاح بالوطـن العربى عام ١٩٨٥ ، والتـى قدرت بحوالى ٣٥٠ مليار م٣ ، هذا مع ثـبات الوضع الراهن للإنتاج الزراعى[١] .

ومـن المعلوم أن مصر هى أكثر بلاد العالم اعـتماداً على الزراعة المروية ؛ فالأمطار فيها لا تـسقط إلا على السـاحـل الشمالى ، بمعدل يـتراوح ما بين ١٤٠ - ٢٣٠ مم فى العام ، ولذلك كانت الزراعة المطرية لا تتجاوز ٢ ٪ من المساحة الكلية المزروعة فى القطر ، وتعتمد مصـر على ميـاه النيـل فى رى ٩٧ ٪ من أراضيـها المزروعة ، وتعتـمد على المياه الجـوفية بالصحـراء الغربية ، وسيـناء فى زراعة ١ ٪ من الأرض[٢] . ولا نستـطيع أن نذكـر ضمن مواردنا المائية العذبة مياه البحر المالحة ، فلازالت تكاليف هذه العملية تفوق طاقتنا .

ويجب قبل أن نخـوض ونتكلم عن الأبعاد المختلـفة للاستراتيجية المقـترحة أن نحاول الإجابة عن سؤال يطرح نفسه بقوة :

كيف يمكن للـدول العربية تأمين احتياجاتـها المائية ، ومواجهة التحـديات والعقبات ، التى تحول دون ذلك ؟

وبادئ ذى بدء . . ستثور معضلة الصراع أم التعاون ؟

هل تختار الدول العربـية أسلوب التصعيد ، وتحاول بشتى السبل الحـيلولة بين جاراتها وبين استكمـال مشروعاتها ، ولو بالقـوة ؟ أم أن على الدول العربية أن تـنأى عن أسلوب المواجهة ، وتـبحث عن أسلوب لـتبادل المنافع مـع الجيران ؟ ونجد أن الظروف والمـتغيرات الدولية والإقليمية والقومية لا تسمح الدول العـربية بتبنى أسلوب التصعيد والمواجهة ، وأول هذه الظروف والمتغـيرات ، مؤتمر السـلام فى الشرق الأوسط ، الذى بدأت أولـى اجتماعاته منذ ثلاث سنوات ، واستقر الآن عن اتفاق فلسطينى إسرائيلى ، أردنى إسرائيلى . وفى ظل مؤتمر الســلام . . لا يمكن لأى دولة عـربية أن تتبنـى أسلوب التصـعيد والمواجهـة ؛ لأنها ستواجه برفـض شديد من قبل المجتمع الـدولى عمومًا ، ومن قبل الأطراف العـربية المؤيدة لمسيـــرة الـسلام ، وستـبدو الدول العربية الـتى تدعو إلى سياسـة التصعيد كعـدو للـسلام

(١) عميد أ ح / نور أحمد عبد المنعم نور ، «مشاكل المياه فى الدول المؤثرة على الأمن القومى المصرى» ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، أكاديمية ناصر العـسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطنى ١٩٩٤ ، ص ١٥٧ .

(٢) مهندس / مصطفـى محمود القاضى ، الأرض الجديدة ، بحث مقـدم إلى ندوة «أزمة مياه النيل وتحديات التـسعينيات» ، م. س. ذ ص ٢ .

والأمن ، وستسعى القوى الإقليمية والدولية إلى محاربته والقضاء عليه . فضلاً عن ذلك . . فإن ميزات القوى العربية فى مواجهة دول الجوار مختل لصالح هذه الأخيرة ؛ بسبب ضعف القوة العسكرية العربية من ناحية ، وتشتت الدول العربية من ناحية أخرى .

. . وهكذا يخرج الصراع والأداة العسكرية من دائرة آليات تحقيق الأمن المائى العربى ، ولا يبقى سوى التعاون ، وإذا كنا نتحدث عن التعاون مع دول الجوار . . فلابد أن يكون هذا التعاون مسبوقًا بتعاون وتنسيق فيما بين الدول العربية بعضها البعض ، فلابد وأن تقوم الجامعة العربية بتشكيل هيئة فرعية عنها ، تختص بدراسة الموارد المائية العربية ؛ من حيث الاحتياجات الآلية والمستقبلية (مصادر التهديد ، الموارد البديلة ، المشروعات المقترحة) وتكون هذه الهيئة بمثابة جهاز ؛ للتشاور بين الدول العربية وتنسيق المواقف فيما بينها ، تجاه الأنهار المشتركة ، وتجاه مشروعات ومقترحات دول الجوار . وإلى أن تنشأ هذه الهيئة العربية ، أو تصل الدول العربية إلى التنسيق والتشاور فيما بينها ، لا يكون أمام العرب بديل ، سوى الاتفاق مع دول الجوار الجغرافى بصدد المياه والتعاون ، مع دول الجوار ، المتعددة الأوجه سياسيًا ، واقتصاديًا، وقانونيًا ، وفنيًا .

أولا : البعد السياسى

يعتبر البعد السياسى ونوعية العلاقات بين الدول المطلة على النهر الدولى الواحد أحد الأبعاد المهمة ، التى يمكن أن تؤثر فى تصعيد أو تخفيف حدة الخلاف حول كيفية استغلال مياه النهر ؛ فأصل المشكلة ليس فقط ندرة المياه أو سوء استغلالها ، بل وقبل كل ذلك سوء العلاقات السياسية بين الدول المشتركة فى مصدر مياه مشترك . وجوهر تأثير العلاقات السياسية بين الدول المشتركة - فى مصدر المياه - على أزمة المياه تكمن فى أنه فى حالة تحسن العلاقات بين تلك الدول . . فإنه يسهل التوصل إلى اتفاقيات ملزمة لكافة الأطراف بأن تضمن كافة الحقوق والالتزامات المقررة .

ولكن فى الوقت نفسه فإنه قد تكون المشاكل المثارة بشأن كيفية استغلال المياه سببًا فى تدهور العلاقات السياسية بين الدول الواقعة على نهر واحد ، ومن هنا تتضح جدلية العلاقة بين المشاكل المثارة بشأن المياه وطرق استغلالها من جهة ، وطبيعة العلاقات السياسية بين تلك الدول من جهة أخرى .

ولكن الشئ الذى لا يمكن إنكاره ، ويمكن إطلاقه على العموم أن التحسن فى العلاقات بين الدول المشتركة فى مصدر مياه ، سيكون عاملاً ، يدفع إلى تخفيف حدة الأزمة ، من خلال الاتفاق حول طرق الاستغلال ، وبذلك يكون هذا البعد مدخلاً لإنهاء مشكلة المياه .

ومن هذا المنطلق . . نجد أن الأصل فى إثارة أزمة المياه بين الدول المتجاورة أو المشتركة فى نهر دولى ، هو سوء العلاقات السياسية أو تدهورها فيما بين هذه الدول ، وعليه . . فإنه لو بادرت هذه الدول إلى تسوية علاقاتها السياسية مع بعضها البعض ، لأمكن تسوية الأزمة المائية بيسر وسهولة . ونجد فى هذا الصدد أيضًا أن مناخ العداء ، الذى سيطر على العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل طوال الأربعة العقود الماضية ، كان هو السبب الرئيسى فى شروع إسرائيل لسرقة المياه العربية لتأمين احتياجاتها ، وعليه . . فإنه لو تغير نمط العلاقات بين إسرائيل وجاراتها العربية فى الصراع إلى التعايش والوفاق ، كما يرمى إلى ذلك مؤتمر السلام ، الذى تجرى مفاوضاته فى الوقت الراهن ، لأمكن التوصل إلى تسوية بصدد الموارد المائية ، تضمن لكل قطر الحد الأدنى من الاحتياجات ؛ فضلاً عن أن التوصل إلى مثل هذا المناخ من التعايش والوفاق ، سيوفر على هذه الدول مبالغ طائلة ، كانت تنفق على التسلح ، تستطيع أن توجهها إلى تكنولوجيا الرى والموارد المائية ، وإلى البحث عن مصادر بديلة للمياه ، حتى ولو كانت تحلية مياه البحر .

ويرى الباحث أن مباحثات السلام الجارية - كمتغير جديد فى المنطقة - قد تكون لها أكبر الأثر فى إنهاء النزاعات حول المياه فى المنطقة ؛ حيث خصصت لها لجنة كاملة لبحث هذا الموضوع بالمباحثات المتعددة الأطراف ، ضمن إجراءات التسوية الشاملة لمشكلة الشرق الأوسط ، ولكن فى الوقت نفسه فإنه من غير المتوقع حدوث تعاون إقليمى ، أو حتى مجرد بحث قضايا التعاون الإقليمى فى المنطقة ، فى مجال المياه ، دون الحل المسبق لمشكلة الصراع العربى الإسرائيلى ، وانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلى من الأراضى العربية المحتلة ، وما يؤكد ذلك رفض سوريا ، مؤيدة فى ذلك من جهات عربية أخرى ؛ حيث رفضت تلك الجهات حضور إسرائيل للمؤتمر ، الذى قامت تركيا - بمعونة من جهات أمريكية متعاطفة مع إسرائيل - بالدعوة إليه ، والخاص بالتعاون فى مجال المياه ، والذى كان مزمعًا عقده باستنبول فى نوفمبر ١٩٩١ .

ولقد نجم عن مباحثات السلام اتفاق فلسطينى إسرائيلى ، واتفاق أردنى إسرائيلى ؛

حيث تم الأول فى يوم ١٣/ ٩/ ١٩٩٣ ؛ حيث وقعت منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل فى واشنطن إعلانًا للمبادئ ، وكان من بين بنود الاتفاق التعاون الاقتصادى - وعلى قمته - موضوع المياه ؛ حيث نص الملحق رقم ٣ بشأن بروتوكول ، حول التعاون الإسرائيلى الفلسطينى فى البرامج الاقتصادية والتنموية ، على التعاون فى مجال المياه ، بما فى ذلك مشروع تطوير المياه ، الذى يقوم بإعداده خبراء من الجانبين ، والذى سيحدد شكل التعاون فى إدارة موارد المياه فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، ويتضمن مقترحات لدراسات وخطط حول حقوق المياه لكل طرف ، وكذلك حول الاستخدام المنصف لموارد المياه المشتركة ، وذلك لتنفيذه خلال ما بعد الفترة الانتقالية .

ويشمل الملحق رقم ٤ بشأن بروتوكول التعاون الإسرائيلى الفلسطينى ، حول برنامج التنمية الإقليمية ، عدة نقاط :

١ - تطوير خطة إسرائيلية فلسطينية أردنية مشتركة لاستغلال منطقة البحر الميت .

٢ - قناة البحر المتوسط (غزة) - البحر الميت .

٣ - تحلية المياه إقليميًا ومشاريع تطوير أخرى للمياه .

وتنفيذًا لهذا الاتفاق ، شكلت أربع لجان مشتركة لوضع الاتفاق موضع التنفيذ : اللجنة الأولى لجنة الارتباط ومقرها القاهرة ، واللجنة الثانية لجنة غزة - أريحا ، ومقرها طابا ، واللجنة الثالثة لجنة اقتصادية ومقرها دولة أوروبية ، والرابعة لجنة ثنائية ، ومقرها واشنطن .

أما الاتفاق الأردنى - الفلسطينى فقد تم بعد ٢٤ ساعة من توقيع إعلان المبادئ الفلسطينى الإسرائيلى ؛ حيث وقعت الأردن وإسرائيل فى واشنطن ، يوم ١٤/ ٩/ ١٩٩٣ ، اتفاقًا يشمل جدول الأعمال ، يحدد خطوات المفاوضات بين الطرفين ، إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق نهائى ، ويشمل جدول الاتفاق : قضايا اللاجئين ، والأرض ، والمياه ، ويلزم جدول الأعمال الطرفين بالامتناع عن الإضرار بأمن الدولة الأخرى ، وإبداء تعهد بقيام تعاون مستقبلى فى مجالات المياه والطاقة والصحة والتعليم والعمالة[1] وبذلك يتضح جليًا الحرص القوى على شمول موضوع المياه ، ومن منظور الاتفاق على التعاون المشترك فى مجال المياه ومشروعاتها لخدمة كلا الطرفين .

(١) لمزيد من التفاصيل ، انظر نور احمد عبد المنعم نورم س ذ ص ٢٤٨ ، ص ٢٥٣ .

وبالمثل .. نجد أن صراع سوريا وتركيا بصدد لواء الإسكندرونة ، وصراع تركيا والعراق بسبب المسألة الكردية كان السبب الرئيسى لتوتر العلاقات بين الأطراف الثلاثة وذلك التوتر الذى استغلت فيه تركيا المياه كسلاح لردع وتهديد العراق وسوريا ، ولو تمت تسوية هاتين المشكلتين ، وتحسنت علاقة كل من سوريا والعراق بتركيا ؛ لأمكن التوصل إلى حل لمشكلة المياه لكل من سوريا والعراق ، ولو بشراء المياه من تركيا ، التى لديها فائض فى نهرى سيحان وجيحان ، ولكن الأمر لا تتوقف خطورته عند هذا الحد ، بل إن التوتر فى العلاقة السورية العراقية قد دعم الجانب التركى ضد دولتى المصب « سوريا والعراق» ، وهو ما يفسر الإجحاف الذى لحق بكل من سوريا والعراق من جراء المشروعات المائية التركية .

وهذا الخلاف نفسه هو الذى دعا الدولتين العربيتين إلى توقيع اتفاقيات منفردة مع تركيا ، متجاهلة مصالح بلديهما على المدى البعيد ، وهذا ما دفع تركيا إلى استغلال مياه الفرات ، دون استشارة سوريا والعراق ، ضاربة عرض الحائط بمصالح الدولتين المائية ، وشجعها أيضًا على عقد صفقات واتفاقيات منفردة مع كل من الدولتين على حدة ، كما أنه بتحليل نتائج الحرب الإيرانية العراقية .. نجد أن لها انعكاسات خطيرة وتأثيرات سلبية كبيرة على حقوق البلدين المائية ؛ حيث أيدت سوريا إيران فى حروبها مع العراق ، بينما وقفت تركيا موقف المستغل للأحداث ، تناور الأطراف المتحاربة للكسب بقدر المستطاع ؛ مما مكنها أن تؤدى دورًا مهمًا كأداة غربية متخفية ، خلف ستار من الحديد المزعوم ، بينما أغلقت سوريا خط الأنابيب النفطية العراقية المارة بأراضيها للبحر المتوسط ؛ فلجأت العراق إلى بناء خطين نفطيين بديلين ، عبر الأراضى التركية إلى موانيها على البحر المتوسط ؛ مما أضاف لتركيا مكسبًا مهمًا لم يكن فى الحسبان ، وفاق كل التوقعات .

كذلك قامت تركيا باستغلال الخلافات السياسية السورية العراقية ؛ للحصول على أكبر كمية من مياه دجلة والفرات ؛ فتارة تدعى بأن السوريين يرفضون الاجتماع مع العراقيين ، وتارة تزعم أنه إذا وافقت تركيا على مطالب العراق من مياه الفرات .. فإن سوريا ستحتفظ بالمياه الإضافية لخلافها مع العراق ، الذى يحاول تجنب إثارة أى خلافات سياسية مع تركيا من منظور عداء كل من إيران وسوريا له ، ولوجود التجمع الكردى فى حوض الفرات فى أرض تركيا .

ويصر الجانب التركى على أن أى اتفاقية ميـاه شاملة مع سوريا ، يجب أن تعتمد على التعاون للحد من النشاط الكردى ، وعلى أن تتضـمن توزيع مياه جميع الأنهار المشتركة بين الجانبين ، وبصورة خاصة مـياه نهر العاصى ، الذى ينبع من سوريا ، ويـفيض إلى منطقة لواء الإسكنـدرونة ، التى استولت عليها تركيا إبان الحرب العالمية الثانية بالتواطؤ مع فرنسا ، وطالبت جميع الحكـومات السورية منذ استقلال بعودتها إليهـا . وتهدف تركيا من ذلك الاعتراف الرسمى السورى بالسيادة التركية عـلى منطقة الإسكندرونة ، وهذا أمر مرفوض من كافة الشعب السورى[1] .

وبذلك يتـضح جليًا أن هناك تداخـلاً واضحًا وتأثيرًا متـبادلاً بين العلاقات السـياسية ومشاكل المياه ، فوجـود خلافات بين الجانب التركى من جهة ، والجـانب السورى العراقى من جهة أخـرى أدى إلى تصعيد مشـكلة المياه ، وعدم التوصـل إلى صيغة مرضيـة لجميع الأطراف ، كما أن طبـيعة العلاقات السوريـة العراقية ، والخلاف المزمن بـين الدولتين ، قد دعم الجانب التركى ، وجعله يستغل هذا الخـلاف لصالحه ، بل ويستخدم المياه كورقة ضغط على كلتا الدولـتين ، وليس أدل من ذلك على تهديد الرئيـس تورجوت روزال أكثر من مرة كلاً من سوريا والـعراق بقطع المياه من نهر الـفرات عنهما ، إذا لم تمنع الدولـتان هجمات الأكراد من أراضيهما على تركيا .

ولذلك . . فإنه لابد من إعادة النظر بشأن العلاقات السورية العراقية ، والسعى من كلا الطرفين عـلى التوصل إلى الـتشاور والتنسـيق بشأن مواقفـهما تجاه المياه ، وذلـك لمواجهة الأطماع التركية .

ويتضح تأثيـر البعـد السياسـى وتـأثيره على إثارة مشكلة المياه ، عند دراسة حالة نهر النيل ؛ حيث تلعب التناقضات والتـعارضات بين توجهات دول حوض النيل دورًا كبيرًا فى إثارة مشكلة المياه :

يقول الدكتور «حامد ربـيع» فى كتابه «نظرية الأمن القومى العـربى» أنه على الرغم من أن المد الإسلامى فـى وسط أفريقيا اسـتطاع أن يخفف مـن حقيقة المخاطـر من دول حوض النيل ومصر ، إلا أن على هـذا المد أن يمنع من حقيقة المخاطر الجيوبولـيتيكة ، أضف إلى

(١) لمزيد من التفاصيل ، انظر نور أحمد عبد المنعم نور م س ذ ص ٢٠١ ، ص ٢٠٣ .

ذلك أن التقدم العلمى أبرز مخاطر من نوع جديد ما كان يستطيع أحد أن يتصور احتمالاتها حتى وقت قريب ، فنهر الكونغو تفصله عن نهر النيل سلسلة من الجبال ، ولو أمكن تفجير بعض أجزائها لاستطاع نهر الكونغو سحب مياه نهر النيل ، والبعض يتحدث عن مشروعات تدرس بهذا المعنى بين زائير وإسرائيل ، فهل تقف مصر من هذه المخاطر موقف الصمت والترقب ؟ أم تقوم بحركة التفاف واعية ؟ وتواجه مصر تهديدات من دول حوض النيل ، لعل أهمها التهديد الأثيوبى والتهديد السودانى . ولقد أجمع المراقبون على أن مبدأ استقرار العلاقات المصرية الأثيوبية قائم أساسًا ، من منظور حرص مصر ، على استمرار تدفق مياه النيل إليها ، دون عوائق أو عقبات ؛ لاسيما وأن أكثر من ٨٥ ٪ من مياه النيل التى تصل إلى مصر ، تأتى من مرتفعات أثيوبيا ، ولقد وصل التهديد بين مصر وأثيوبيا إبّان حكم الرئيس السابق محمد أنور السادات إلى ذروته ، وذلك بالتلويح باستخدام المياه كسلاح للحرب .

أما التهديد السودانى فنجد أنه قد دأبت السودان على زيادة حدة التوتر باستمرار بينها وبين مصر ، كلما ازدادت حدة المشاكل الاقتصادية والسياسية الداخلية بها ، فتارة تثير مشاكل الحدود ، وتارة تثير مشاكل حول المياه .

وفى ظل المشاكل السودانية المصرية الحدودية الحالية حول تبعية منطقة حلايب وشلاتين ، وأيضًا الاختلاف في التوجهات السياسية بين النظامين السودانى والمصرى .

وأخيرًا الاشتباه فى تورط النظام السودانى فى محاولة اغتيال الرئيس المصرى محمد حسنى مبارك ، أثناء تواجده فى أديس أبابا لحضور مؤتمر القمة الأفريقية ، وعدم محاولة النظام السودانى تبرئة ساحته من تدبير تلك المحاولة ، رغم كافة ملابسات القضية ، وعلم النظام السودانى نفسه أن كافة أصابع الاتهام تشير إليه ، فبدلاً من أن يدافع عن نفسه ، أدلى بتصريحات شديدة اللهجة ، ووصل الأمر إلى تهديد باستخدام سلاح مياه النيل .

ومن منطلق ما تشكله المياه لمصر - حيث إنها تمس صميم الأمن القومى المصرى - تحاول مصر منذ أوائل الثمانينيات توسيع شبكة علاقاتها مع دول حوض النيل ، وإقامة علاقات حسن الجوار ، تحول دون التفرد فى استخدامات مياه النيل ، بما يؤثر على دول الحوض الأخرى . ولتعزيز هذه العلاقات ، بدأ التفكير فى تنفيذ مشروعات مشتركة ، مثل

مشروع الربـط الكهربائى بين مـصر وزائير ، ومشاريـع تنمية الأراضى فى كـل من أوغندا وكينيـا ، والسعى لإنشاء مجموعة الأندوجو فى عام ١٩٨٣ فى محاولة لإنشاء منظمة واحدة لدول الحوض ، ترعى المصالح المائية والزراعية بينهما[١] .

ونجد بالنـسبة لدول حوض النيل أنه كلما مر الوقت ، أصبحت الحاجة أكثر إلى ترسيخ التعاون بينهمـا ، وإلا تفجر الصراع حول توزيع المياه على نحو لم يـشهده تاريخ العلاقات بين دول الحوض ، ويعود ذلك إلى التوزيع الفريد لمياه النهر واستغلالها ؛ حيث إن البلدين الأكثر استخـدامًا لمياه النهر ، والتى تقل فيها إلى حد كبير - أو تكـاد تنعدم - أى موارد أخرى للمياه هى مصـر والسودان ، وهما بلدان أسفل النهر أو بلدان المـصب ، بينما بلدان المنبع كانت تتميز حتى وقت قريب بقلة عدد السكان ، والتخلف الاقتصادى الشديد ، الذى كان يعوق استخدامها لمياه النهر على نحـو منظم ؛ خاصة مع وفرة الأمطار فى كثير من هذه البلدان على مدار العام .

ثانيًا : البعد القانونى

وهذا البعد يعد الترجـمة الحقيقية والانعكاس المباشر للبعـد السياسى ؛ ذلك أن تحسن العلاقات السياسية ين الدول المشتركـة فى نهر دولى واحد ، من شأنه أن يؤدى إلى الاتفاق حول استغلال المياه ، وتقنين استغلالها بما يتناسب مع احتياجات وحقوق كل دولة .

ومن هنا تـتضح أهمية تـسوية الخلافات الـسياسية بين دول الجوار الجـغرافى ، والدول العربية ؛ حتى تتبلور فى شكل معاهدات واتفـاقات قانونية ملزمة ، تبرمها الأطراف المختلفة بمطلق إرادتها الحرة .

وفى هذا الصدد . . سنجـد أنه لا يوجد حتى الآن اتفاق قانونى ملـزم ، ينظم العلاقة بين دول حوض نهر الفرات ونـهر دجلة ، كما أن إسرائيل تسرق الموارد المـائية العربية دون سند قانونى .

ولاشك أن القانون الـدولى اهتم بقضية الميـاه ، وبذل الفقه الدولى جهودًا مـضنية فى سبيل تـأكيد وضمان حقوق الـدول المشتركة فى النـهر الدولى . ومحور الإجمـاع أن النهر

(١) حسن العبد الله ، «الأمن المائى العربى» ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٠ .

الدولى سواء كان صالحًا للملاحة أو لم يكن ، يمر عبر دولتين أو أكثر أو يفصل بينهما ، فإن لكل الدول المشتركة وإن كانت تمارس السيادة على جزء من النهر المار أو المتاخم لأراضيها إلا أن عليها أن تحترم حقوق الدول المشتركة الأخرى فى هذا النهر .

ومنذ بداية القرن ، والقضية مطروحة للنقاش . . ففى اجتماع مدريد ١٩١١ م ناقش معهد القانون الدولى المسألة فى أعماله ، وجاء فى المادة الثانية من «إعلان مدريد» ما يلى :

- لا يجوز للدولة إقامة منشآت لاستغلال مياه النهر ، دون موافقة الدول الأخرى ، وتمنع جميعًا التعديلات الضارة بالمياه .
- لا يجوز إنشاء المشاريع التى تستهلك كمية كبيرة من المياه .
- عدم انتهاك حقوق الملاحة فى النهر الدولى .
- لا يجوز إقامة مشاريع فى دول المصب ، من شأنها إحداث فيضانات من دول المنبع .
- يجب على الدول المعنية تعيين لجان مشتركة دائمة ؛ لكى تتولى دراسة المشاريع المقترح إقامتها على النهر .

وفى عام ١٩٥٦ ، زاد الاهتمام الدولى بهذا الموضوع فشكلت لجنة خاصة ؛ لتثبيت قواعد القانون الدولى فى مجال استغلال مياه الأنهار الدولية ، وفى عام ١٩٥٧ أنجزت اللجنة مشروع قرار ، جاء فى المادتين الثانية والثالثة منه ، تأكيدًا على احترام حقوق الدول المنشاطئة ، ومنعت المادة الخامسة إجراء أى تغيير على الوضع الطبيعى للمياه ، يكون من شأنه الإضرار بحقوق الآخرين .

وبالنظر إلى الاتفاقات الدولية ، سواء العامة منها أو الخاصة ، والتى عقدت لتنظيم استعمال مياه الأنهار الدولية فى غير شئون الملاحة . . يمكننا استخلاص قاعدة عريضة ، تذهب إلى ضمان حقوق هذه الدول المنشاطئة فى مياه النهر الدولى ؛ فقد حرصت هذه الاتفاقيات والمعاهدات الدولية على ضمان حقوق هذه الدول المنشاطئة فى مياه النهر الدولى ، وذلك عن طريق النص على منع الدول المنشاطئة من القيام بمشروعات استغلال المياه ، دون أخذ موافقة الدول المعنية ، أو عن طريق النص صراحة على واجب احترام حقوق الدول المنشاطئة الأخرى ، وتوزيع المياه بينها للحيلولة ، دون استئثار بعضها بحقوق البعض الآخر والإضرار به[1] .

(١) حسن العبد الله ، «الأمن المائى العربى» ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٢ ، ٥٤ .

ولا يفوتنا فى هذا المجال أن نذكر أهم المبادئ الأساسية ، التى أقرها القانون الدولى عام ١٩٦١ فيما يتعلق بحقوق وواجبات الدول المنتفعة بالأنهار الدولية ، والتى تتطلب وجوب التعاون فى استغلال مياه النهر الدولى ، وعدالة التوزيع لمياهه ، ووجوب سداد التعويضات المناسبة عند أى ضرر محتمل وقوعه ؛ بسبب سوء استغلال أحد الأطراف المنتفعة ، ووجوب تسوية المنازعات بين الدول المنتفعة بالطرق السلمية .

ولقد أرسى اجتماع هلسنكى لجمعية القانون الدولى عام ١٩٦٦ عدة قواعد مهمة ، تضع مؤشرات إلى السبل القانونية لإدارة واستغلال الأنهار الدولية ، وحل المنازعات بين الدول المنتفعة فى حالة غياب اتفاقيات محددة ، أو سوابق خاصة حول استعمال النهر الدولى .

ونصت تلك القواعد على ما يلى :

١ - وجوب التعاون فى استغلال مياه النهر الدولى ، وبشأن المشروعات المقترحة .

٢ - وجوب سداد التعويضات المناسبة عند أى ضرر محتمل حدوثه ؛ بسبب سوء استغلال أحد الأطراف الآخرين المنتفعين .

٣ - وجوب تسوية المنازعات بين دول الحوض سلميًا ، إعمالاً لمبدأ حسن الجوار .

٤ - احترام الحقوق التاريخية المكتسبة للدول الأخرى المنتفعة .

٥ - امتناع الدول المنتفعة عن تحويل مجرى النهر ، أو إنشاء خزانات سدود عليه ، يمكن أن تؤثر على حصص الدول الأخرى ، دون تشاور مسبق معها .

٦ - عدالة توزيع المياه بين دول حوض النهر ، وهذه العدالة لا تعنى حصول الجميع على حصص متساوية ، ولكن يتم توزيع المياه حسب عدة قواعد :

أ - الظروف المناخية المحيطة بحوض النهر بصفة عامة .

ب - طبوغرافية الحوض ، وحجم تصريف المياه داخل كل دولة من دول الحوض .

جـ - عدد واحتياجات السكان ، داخل كل دولة من دول الحوض .

د - التكاليف المقارنة للوسائل الأخرى البديلة ؛ لسد احتياجات كل دولة من دول الحوض .

هـ - ضرورة تفادى الإسراف غير الضرورى ، وغير الحتمى للدول الأخرى ، وبالنسبة للاتفاقيات الخاصة والمنظمة للانتفاع لمياه النيل . . فلقد تم إبرام عدة اتفاقيات لتنظيم استغلال مياهه ، ولكنه لا توجد بين مصر وباقى دول حوض

النيل - عدا السودان - اتفاقيات ، تحدد نصيب مصر من المياه ، وذلك لعدم اعتراف بعض دول حوض النيل باتفاقيات المياه ، التى دفعت فى ظل الاستعمار الأوروبى .

ومن دول الحوض الرافضة للتوزيع الحالى لمياه النيل .. نجد أثيوبيا ، وتقوم بدورها بتحريض كينيا وأوغندا وغيرها من دول شرق أفريقيا ، التى تدور فى ملكها على رفض هذا التوزيع والمجادلة فيه ، ويحتمل أن تكون إسرائيل وراء هذا الموقف الأثيوبى ؛ لإثارة المشاكل لأمن مصر بطريق مباشر ، وغير خاف على أحد أهمية أثيوبيا بالنسبة لمصر ، حيث إنها كما سبق القول تعتبر المصدر الرئيسى لمواردها المائية (حوالى ٨٥٪) ؛ فإنها ترفض اتفاقية عام ١٩٥٩ بين مصر والسودان ، وتدعى أن الآثار المترتبة عليها لا تمتد إليها ؛ لأنها ليست طرفًا فيه ، ولأنها اعترضت عليها فى حينها ، علاوة على مطالبتها فى مختلف المحافل الدولية بإعادة النظر فى توزيع حصص المياه ، وآخرها اعتراضها على «إعلان المياه فى أفريقيا» ، الذى صدر عن الندوة الدولية ، التى عقدت فى جامعة القاهرة فى يونيو ١٩٩٠ ؛ قائلة إن استخدام المياه لدول النيل يجب أن يؤسس على مبدأ الاستخدام العادل ، وأن التوزيع الحالى ليس عادلاً ، ولا تزال أثيوبيا ترفض الاشتراك فى مجموعة الأندوجو لتنظيم النواحى ، والدراسات الفنية لمياه النيل بين دول الحوض ، وتحضر اجتماعاتها كمراقب[1] ؛ هذا علاوة على المشروعات التى تنوى أثيوبيا إقامتها على النيل ، والتى تضر بنصيب مصر فى المياه . فلقد أجرى مكتب استطلاع الأراضى الأمريكية دراسة عام ١٩٦٤ ؛ لاستصلاح أراضى أثيوبيا المتاخمة لحدود السودان ، واقترحت الدراسة إنشاء ٢٦ سدًا وخزانًا لتوفير مياه الرى لها ، وبالتالى خفض تصريف النيل الأزرق لنحو ٥,٤ مليار متر مكعب ، وهذا يعتبر كارثة لمصر والسودان ، ولقد نفذت أثيوبيا مشروعًا واحد (فينشا) لتوفير نصف مليار م٣ ، بتمويل من البنك الدولى .

وأعلنت أثيوبيا فى عام ١٩٨١ - فى مؤتمر الأمم المتحدة للدول النامية - أن فى نيتها إقامة ٤٠ مشروعًا للرى ، يقع معظمها على حوض النيل الأزرق ونهر السوباط ، وأنها تحتفظ بحقها الكامل فى تنفيذ مشروعاتها مستقلة ، وتجاه كل ذلك نجد أن مصر تتبنى سياسة التعاون وحسن الجوار ، وأيضًا الحياد الرسمى إزاء الصراعات الداخلية والإقليمية فى

(١) نور احمد عبد المنعم نور ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٩ : ٦٠ .

دول حوض النيل ، ولا يعنى ذلك أنها - أى مصر - قد أسقطت من حسابها أسلوب الحزم والمواجهة ؛ إذا وجد ثمة ما يهدد مصالحها بشكل جدى فى مياه النيل ، سواء ذلك فى السودان أو فى أثيوبيا ، أو فى غيرهما ، بل بالعكس . . فقد حرصت مصر فى أكثر من مناسبة على التوكيد على حقيقة أن الأسلوب المذكور وارد تمامًا ، كبديل أخير لمواجهة عجز الأساليب الأخرى . ومن ذلك مثلاً أنه عندما شرعت أثيوبيا فى أواخر السبعينيات - منفردة دون تشاور ، مع أى من الدول المعنية فى إقامة مشروع على منابع النيل الأزرق - أعلنت مصر بلا تردد أنها لا تستبعد اللجوء إلى الحرب ؛ لمنع إقامة هذا المشروع ، مؤكدة أنها إذا لم تكن لتحارب من أجل المياه فلأى شئ تحارب .

وعلى أية حال . . وبالنظر إلى أن استخدام القوة أو حتى مجرد التهديد بها فى العلاقات الدولية ، هو أمر غير مشروع كقاعدة عامة ؛ طبقًا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة . . فإن أسلوب التعاون يبقى هو الأسلوب الأكثر ملاءمة لحل المنازعات ، التى يمكن أن تثور بين الدول الواقعة على حوض النهر الدولى .

وفى إطار علاقات دول حوض النيل . . فإن هذا التعاون يمكن أن يكون عظيم الفائدة بالنسبة لدول الحوض جميعًا ، خاصة إذا علمنا أن هناك - حسب تقدير بعض الخبراء - فاقدًا كبيرًا من مياه النيل ، يضيع فى المستنقعات ، وفى أحراش المنطقة الاستوائية .

وقد قدرت الأمطار التى تسقط على المنطقة الاستوائية سنويًا بنحو ١٧٤ مليار م٣ ، لا يصل منها عند أسوان إلا ٦٠ مليار م٣ فى السنة ، وبذلك يجب أن يكون التعاون وحسن الجوار هو المبدأ الحاكم للسياسات المائية لدول حوض النيل ؛ من أجل الوصول إلى نظام قانونى ، واضح المعالم ، يكفل الانتفاع المشترك بمياه النيل ، ويمكن فى الوقت ذاته من مواجهة الاحتياجات المائية المتزايدة باستمرار لهذه الدول . وبعبارة أخرى . . فإن دول الحوض مطالبة بإحلال مبدأ التعاون بدلاً من الصراع فى كل ما يتعلق بتسوية مشاكلها المائية المشتركة ، ولذلك يتعين على أثيوبيا أن تتخلى عن موقفها الرافض للانضمام إلى عضوية مجموعة «الأندوجو» ؛ حتى يتسنى لها أن تشارك فيه بقية دول الحوض فى سعيها المشترك ؛ لتنظيم وضبط مياه ومشروعات الرى على نهر النيل[1] .

(١) أحمد حسن الرشيدى ، «مياه النيل فى سياسة مصر الخارجية» ، دراسة فى ضوء القواعد القانونية الخاصة بتنظيم الانتفاع ، بحث مقدم إلى ندوة «أزمة مياه النيل وتحديات التسعينيات ص ١٣ ، ص ١٤» .

ثالثاً : البعد الاقتصادى

أما البعد الاقتصادى والتعاون بين الدول العربية ودول الجوار . . فالهدف منه - فى المقام الأول - خلق درجة من الاعتماد المتبادل بين الدول العربية ، ودول الجوار ، يتم فى إطارها تنفيذ عدد من المشروعات غير القومية ، التى يستفيد من مزاياها عديد من الدول ، والتى يتم فى إطارها تبادل الخبرات ورؤوس الأموال بين الدول المشتركة ، وخاصة أن مثل هذه المشروعات غير القومية تلقى تأييداً من الدول المانحة ، ومن المؤسسات الاقتصادية الدولية .

ويعتبر مشروع «أنابيب السلام التركى» ، الذى تحاول فيه تركيا توصيل مياه نهرى سيحان وجيحان إلى كل من سوريا والأردن وفلسطين وإسرائيل والسعودية وقطر والكويت والبحرين والإمارات ، وتبلغ تكلفته الإجمالية ٢١ مليار دولار ، من هذا النوع ، وهو يقضى - حسب دراسة الجدوى التى وضعتها شركة براون انروت العالمية - بإنشاء خطين منفصلين : الأول هو الخط الشرقى ، الذى يبدأ فى جنوب تركيا ، وينتهى فى غرب السعودية على البحر الأحمر فى جده ، والثانى الخط العربى ، ويبدأ فى شرق تركيا ، وينتهى فى الشارقة ، ويقضى الخط الغربى بنقل جزء من فائض نهرى سيحان وجيحان ، اللذين تبلغ طاقتهما ٣٤ مليون م٣ ، تستهلك تركيا ثلثيهما ويصب الباقى فى خليج إسكندرونة ، وهذا الخط فى الواقع مؤلف من أنبوبتين : الأولى تقضى بنقل ثلاثة ملايين ، ونصف م٣ إلى سوريا فى اليوم ، ويمر بالمدن التالية : (حلب وحما وحمص ودمشق) ، قبل أن يمر فى الضفة الغربية وينتهى فى عمان ، والأنبوبة الثانية تمر فى خط مواز باتجاه السعودية ، ويمر فى المدن التالية : (ينبع وجده ، وينتهى فى غرب السعودية على البحر الأحمر ، قرب جده) وسيغطى هذا الخط مسافة تبلغ ٢٦٥٠ كم ، ويفصل بينهما مسافة تبلغ ٢٤٠٠١ كم ، ومن المتوقع أن يتراوح قطر الأنبوب ما بين ٣٠٠٠ إلى ٣٦٠٠ ملم . ونظراً لطبيعة المياه وارتفاعها فى هذه المنطقة سيتم إنشاء محطات لضخ المياه ، وأخرى لتوليد الكهرباء ، أما الخط الشرقى فيقضى بنقل المياه من نهر دجلة وروافده ، ويمر بمدينة البصرة العراقية ، ثم فى مدينة الكويت ، ويدخل بعدها فى مدينة الدمام والخبر والهفوف فى السعودية ، قبل المرور فى البحرين وقطر ، وأخيراً إلى دولة الإمارات العربية المتحدة ، عبر «أبو ظبى» ودبى والشارقة ، وسيغطى هذا الخط مسافة ٢٧٠٠ كم ، ويبلغ طول أنابيبه

٣٩٠٠ كم ، وسينـقل هذا الخط مليـونين ونصف متر مكـعب من المياه فى الـيوم ، وتقدر تكلفة الخط الغربى ٨,٥ مليار دولار ، بينما تصل تكلفة الخط الشرقى إلى ١١ مليار دولار.

ويرى الأتراك أن الجدوى المالية للمشروع تتأكد عند مقارنة سعر المياه التركية بالمياه التى يتم تحليـتها ، وقدرت الدراسة سعر المـتر المكعب من المياه الـتركية عند وصولهـا الـسعودية بدولار ونصف ، بالمقارنة مع ٥ دولارات للمياه المحلاة ، وأن تكاليف هذا المشروع لا تشكل عائقًا ، يستحيل تخطيه ، ويمكن أن يأتى تمويله عن طريق منظمات عالمية مثل البنك الدولى وبنك التنمية الإسلامى .

إلا أن المشكلـة الأساسية التى يواجهـها المشروع هى مشكـلة سياسية ؛ نظرًا لـتناقض مصالح الدول المعنية ؛ ولذلك فإن الحكومة الـتركية تدعو هذه الدول لتحقيق المشروع بروح جديدة من التعاون . والمشروع غاية فى الأهـمية ؛ إذ يرى الأتراك أن بلادهم هى من أغنى دول العالم بالمياه ، والناظر للخريطة الجيولوجية التركية يرى أن هضبة آسيا الصغرى ليـست سوى شبـكة من مئات الأنهـار الكبيرة والمـتوسطة والصـغيرة ، تروى الأراضى الـتركية ، وتحولها إلى غابات وسـهول مزروعة ، ولابد من الإشارة إلى أن نهرى دجلة والفرات ينبعان من تركيا ، إضافة إلى نهر الخابور ، الذى يغذى شمال سوريا .

و . . هكذا فإن الهضبة التركية هى مصدر مـياه رئيسى للهلال الخصيب ، وفى المقابل فإن الهلال الخصيب ودول الخليج أغنى منطقة بالنفط والغاز اللذين تفتقر إليهما تركيا ؛ إذًا فالمشروع الـتركـى يقضى بتبادل المياه بالـغاز النفط ، والهواجس نفـــها تحوم حول الأهداف التركية من مشـروع أنابيب السلام ؛ ففى خطابه أمام مؤتمـر فى أمن المياه فى عام ١٩٨٧ ، أعلن مـستشار رئيس الوزراء التركى للشئـون الخارجية أن كلا من خطى أنابيب المياه يمكن أن ينقلا مياهًا تكفى ٢٥ ٪ من حاجة المـناطق ، التى تمر بهـا هذه الأنابيب من الميـاه الصالحة للشرب ، ولـم يخف المـسئول الـتركى نوايا بلاده ، عنـدما أعلن أنه بمجرد أن تـصبح هذه الدول معتمدة على هذين الخطين من الأنابيب ، فـسوف يساعد ذلك على تقوية وضع تركيا السياسى فى المنطقة ، وقد تكشف مخاطر النوايا التركية ، من خلال صفقة المياه التى عقدتها مع إسرائـيل فى مارس ١٩٩٠ ، والتى ترتبط بالمشاريع الـتركية المطروحـة ؛ لتزويد دول الخليج وإسرائيل بالمياه فى الوقت نفسه ، ومن الشبكة نفسها ، وهو ما أعلنه الرئيس التركى عام ١٩٨٧ فى حديثه عن مشروع جسر مياه نهرى سيحان وجيحان فى أنابيب باتجاه الجزيرة

العربية ، على أن تمر الأنابيب فى الضفة الغربية ، التى سيدق فيها حوالى ٦ ملايين م٣ من المياه يوميًا[١] .

إن الحديث عن السوق الشرق أوسطية ومشروعاتها المقبلة يجب ألا يثير تخوف الدول العربية ؛ فالدول العربية لديها من الأراضى الزراعية ، ومن الأيدى العاملة ، ومن رؤوس الأموال ما يكفى لإقامة مشروعات عملاقة ، تخدم كل منطقة الشرق الأوسط ، ولن تضار الدول العربية فى شئ إذا ما حصلت على المعونة الفنية من إسرائيل أو تركيا ؛ فهاتان الدولتان متقدمتان فى الجانب التكنولوجى والغنى عن الدول العربية ، وهذه حقيقة لايستطيع العرب تجاهلها أو مصارعتها ، بل يجب عليهم الاستفادة منها ؛ لتحقيق النفع والفائدة للشعوب العربية ، وبدلاً من أن تقيم تركيا وإسرائيل مشروعات مائية تهدد احتياجات الدول العربية . . تقيمان مشروعين بالتنسيق والاتفاق مع الدول العربية ، وبتمويل عربى ودولى .

فمشروع جنوب شرق الأناضول الذى تنفذه الحكومة التركية حاليًا لن يكون ضارًا بسوريا والعراق ، إذا أمكن الاتفاق مع الحكومة التركية للاستفادة ببعض مزاياه من الموارد المائية والطاقة الكهربائية ، فى مقابل إمداد العراق لتركيا بالبترول ، و . . هكذا يتم تبادل المنافع والمصالح بين الدول المختلفة ، بدلاً من الشك والتهديد المتبادل .

ومع بداية مباحثات السلام - كمتغير جديد فى العلاقات العربية الإسرائيلية - وانبثاق لجنة المياه كإحدى نتائج مؤتمر المفاوضات المتعددة الأطراف لتحقيق التسوية الشاملة ، برزت إمكانة وجود مشروعات تعاون بين إسرائيل والدول العربية فى مجال المياه .

ويعتبر مشروع «اليشاع كالى وافرا هام طال» ، الذى طرحته إسرائيل فى عام ١٩٨٤ ، وتحت عنوان «خطة مياه الشرق الأوسط فى ظل السلام» واحدًا من أهم الخطط والمشروعات ، التى طرحتها إسرائيل فى هذا الشأن ، ويمكن إيجاز مشروعات التعاون المقدمة فى خطة (اليشاع كالى) فى الشرق الأوسط ، فى ظل السلام كالتالى[٢] :

(١) حسن العبد الله ، مرجع سبق ذكره ص ٩٥ .

(٢) نور أحمد عبد المنعم نور ، مرجع سبق ذكره ص ٢٤٣ .

أ - مشروع نقل مياه النيل :

ويعتمد على أن مصر تمتلك فائضًا ضخمًا من المياه ، يقدر حجمه بنصف كمية المياه التى تستهلكها ، خلافًا لما جاء فى تحليلات عديدة ، والتى يتضح فى خلافها أن مصر ستكون فى موقف عجز مائى ، وربما قبل حلول نهاية هذا العقد ، وأن هذه الكمية بمقدورها حل مشكلات سائر البلدان ، ومن الممكن نقل هذه الكمية بتكلفة اقتصادية معقولة إلى قطاع غزة وصحراء النقب والضفة الغربية والأردن . وفى حالة إقامة هذا المشروع . . فإن إسرائيل ستصبح شريكًا فى مشاريع نقل المياه بين بلدان المنطقة ؛ باعتبارها ستكون دولة معبر ؛ خاصة أنه من المتوقع حصول مصر لفترة طويلة على فائض ضخم من المياه ، وحيث تعمل مصر حاليًا على نقل مياه النيل إلى سيناء وإقامة مشروعات للرى بها «مشروع ترعة السلام» . . فإن هذا المشروع يعتمد على امتداد وإقامة قناة بطول ساحل البحر المتوسط ، ويمكن لهذا المشروع أن تستفيد منه مصر اقتصاديًا .

ب - المشروع الأردنى الإسرائيلى لاستغلال مياه اليرموك :

وتقوم فكرته على أساس تخزين مياه نهر اليرموك بتحويلها إلى خزانها الطبيعى فى بحيرة طبرية ، تحت سيطرة «إسرائيل» ، بينما الخيار البديل هو إنشاء سد على النهر ، وتصل تكلفة هذا السد إلى مبالغ هائلة ؛ حيث تقدر بنحو نصف مليار دولار ، إذا أقيم بمنطقة المخيبة ، وحوالى مليار دولار إذا أقيم بمنطقة المقارن . والمشروع الإسرائيلى هنا يركز على أنه من حيث التكلفة الاقتصادية . . فإن تحويل مياه النهر إلى بحيرة طبرية هو الأكثر ملاءمة لحاجات كل من إسرائيل والأردن ؛ حيث تصل تكلفة المتر المكعب فى هذه الحالة إلى ١,٥ سنت .

جـ - التعاون اللبنانى - الإسرائيلى :

ويشمل المشروع المقدم هنا تحويل مياه نهر الليطانى إلى بحيرة طبرية أيضًا ، وتحت سيطرة إسرائيل بحيث لا تزيد عن ١٠٠ مليون م٣ سنويًا لمواجهة احتياجات لبنان المستقبلية ، كما يمكن تحويل نحو ١٠٠ مليون م٣ من مياه نهر الليطانى إلى مياه نهر الحاصبانى ، أو إلى نهر مرجعيون ، وتقدر تكلفة المتر المكعب لتحويل مياه الليطانى نحو ٨ سنتات للمتر المكعب .

رابعاً : البعد الفنى

يتمثل البعد الفنى فى التعاون المائى ، يعتبر - وبحق - أحد أهم أساليب حل الأزمة المائية للوطن العربى ، وإن كان العبء الأكبر من التصدى الفنى التكنولوجى للأزمة يقع على عاتق الدول العربية نفسها . وتتمثل أهمية هذا البعد فى أنه يضمن حسن استغلال المياه المتاحة ، وتقليل الفاقد منها ، وهذا يؤدى بدوره إلى تخفيف حدة الأزمة المائية داخل الأقطار العربية .

إن الدراسات العربية لموارد المياه تدل على تعدد المصادر بالوطن العربى ، متمثلة فى أحواض الأنهار الكبرى ، التى تقع منابعها خارج الدول العربية ، وفى أحواض مياه جوفية ممتدة ، عبر عدد من الأقطار العربية ، وفى أحواض داخلية تسقط عليها أمطار ، متراوحة الكثافة والزمان والمكان ، ولكن بالأسلوب والأوضاع السائدة فى أسلوب استثمارها . . يتضح أن هناك عجزًا فى الوقت الحالى ، وسوف يتصاعد هذا العجز مع الزمن ، ما لم يُبادر بإصلاح المسار ؛ فالمصادر المائية بالمنطقة العربية متمثلة فى أنهار كبرى كالنيل والفرات والدجلة والأردن ، وهى لم تنل القدر الكافى من أعمال التهذيب أو إقامة المشروعات الإقليمية الكبرى ؛ نتيجة لقصور فى التمويل أو ضغوط اقتصادية ، أو تحديات سياسية خارجية ، وكذلك فى أحواض مياه جوفية عميقة وسطحية ، بعضها لم تتحدد معالمه الهيدرولوجية ، وبعضها الآخر يفتقر إلى الإدارة المائية السليمة لاستثماره ، وكذلك فى أحواض مياه الأمطار التى مازالت كميات كبيرة منها تضيع فى البحر أو التبخر ؛ نتيجة ضآلة كفاءة وسائل حصارها وتجميعها للنثر أو الخزن .

هذا بالإضافة إلى محدودية استثمار مياه الصرف الصحى والزراعى ، الذى يمكن أن تشكل كمياته الضخمة موردًا مائيًا مهمًا إذا تدعمت وسائل معالجته . وإضافة لذلك فإن الهدر الأكبر الذى نعانى منه فى وقتنا الحالى المتمثل فى تلويث موارد المياه بالمخلفات الصناعية والزراعية والآدمية كنتيجة لفقدان الوعى بين الجماهير العربية ، يشكل أعباء مالية كبيرة فى سبيل معالجتها ، أو أضرارًا جسيمة على صحة المواطن العربى ، وهذه الأوضاع جميعها تشكل المعوقات الرئيسية لتنمية الموارد المائية والتعاون فى هذا المجال[1] .

(١) د/ نور أحمد عبد المنعم نور ، مرجع سبق ذكره ص ١٥٥ .

هـذا . . ويمكـــن اقتراح بعض الوسائل الفنية للعمل على حسن استغلال المناخ من المياه ، وتقليل الفاقد منها .

١ - أولاً وقبـل كل شئ . . لابد وأن تـكون هنـاك جهة عربـية رسمـية ، تتـبنى وتنـفذ المشروعات المائية المشتركة ، ويقترح أن تكون تلك الجهة تابعة للجامعة العربية .

٢ - ضرورة مراجعة وتعديل التركيب المحصولى ، ويعتبر التركيب المحصولى الجارى اتباعه حاليًا (فى مـصر) من الأمور ذات الأولوية ، الـتى يلزم مراجعـتها وإعادة النظـر فيها بالنسبة لما تـستهلكه بعض المحاصيل من كميات كبيرة من المياه كمحصول الأرز ؛ فعلى الرغم من أن مساحة الأرز تمثل ٧,٤ ٪ من إجمالى المساحة المحصولـية فإن احتياجاتها المائية تبلغ ١٨٪ من إجمالى الاحتياجات المائية الحقلية للزراعة ، وعليه . . فإننا نوصى بتحديد مساحـات الأرز التى يصرح بها سنويًا ، ابتداء من العـام القادم بما لا يزيد عن ٧٠٠ ألف فدان[١] .

٣ - ضرورة العمل على إعادة استخدام مياه الصرف ، التى تعتبر مصدراً مهمًا للمياه ، يمكن الاستفادة منه لأغراض الرى وتوفير المياه الـلازمة لمزيد من التوسع الأفقى ، ولكن هذه المياه يرتفع فيها تركيز الإملاح ، وهو ما يضر بالنبات . وعلى قدر محتواه من الأملاح يمكن تـوقع مدى القدر الـناتج منه . . فقـد وجدوا أن زيادة الأملاح تؤدى إلـى ارتفاع الضغط الأزموزى للمحلول الأرضى ، وضعف قدرة النبات على امتصاص الماء .
هذا . . وتحدد جـودة المياه من خلال عدة مـقاييس ، تأخذ فـى اعتبارها درجة تـركيز الأملاح : تركيز عـنصر الصوديوم بالنـسبة لعناصر الكـالسيوم والماغنسيـوم ، وتركيز الكربونات والبيكربونات المتبقية ، وتركيز الدورون[٢] .
ويرتبـــط باستخـدام ميـاه الصرف استنباط أصناف جـديدة ، تستخدم مياه بـها نـسبة ملوحة ، ولقد أمكن نجـاح تطوير طرق اختبار التحمل للملـوحة ، والتى تشمل غرف النمـو فى مراحل الإنبـات والمزرعة الرمـلية والأحواض الإسمـنتية ؛ مما يـنتج تقـييم

(١) محمد قطب نصير : « التركيب المحصولى وحساب الاحتياجات المائية » ، بحث مقدم إلى ندوة « أزمة مياه النيل وتحديات التسعينيات » ، م س ذ ص ١٥ .

(٢) د/ محمد راغب الزناتى ، « استخدام مياه الصرف فى الزراعة » ، بحث مقدمة إلى ندوة « أزمة مياه النيل وتحديات التسعينيات » ، م س ذ ص ٥ .

الأصناف فى جميع مراحل النمو ، وفى المناطق المتأثرة بالملوحة ، وكل ذلك يسمح بانتخاب أفضل السلالات تحملاً للملوحة ونتيجة للجهود فى هذا الصدد فلقد تم تقييم عديد من السلالات من القمح والشعير والأرز والأعلاف .

٤ - تسوية الأراضى الزراعية باشعة الليزر ؛ إذ نجد أن الأراضى الزراعية ، فى كثير من أجزاء الوطن العربى ، تسبب تسرب المياه عبر الأراضى الزراعية وتشبعها بالمياه ، وهذا أمر يؤدى إلى ارتفاع معدل استهلاك الأراضى الزراعية للمياه . وقد وجد أن الفلاح المصرى يستخدم نظامى الدورة الطويلة والدورة القصيرة ، وفى كلتا الحالتين يؤثر عدم استواء هذه الأحواض على كفاءة استخدام المياه ، ولقد تطور تصميم طرق الرى الحقلى ، بحيث أصبح من الممكن استخدام أحواض كبيرة أو خطوط طويلة مع التحكم فى التصرفات التى تطلق إليها عن طريق التسويات الدقيقة ، وتصميم أطوال وانحدارات الخطوط المناسبة ، وهو ما يقلل من الزمن اللازم لرى الفدان ، ويحد من فواقد التسرب العميق[1] .

٥ - ضرورة الاعتماد على نظام الرى بالرش بدلاً من الرى بالغمر ، وذلك لأن أسلوب الرش أكثر اقتصاداً فى استعمال المياه ؛ مما يتيح زراعة أرض أكثر ، ولذلك فإن اختبار طرق ذات كفاءة عالية فى توصيل مياه الرى وإعطائه للنبات هو أمر بالغ الأهمية .
وفى الواقع . . فإن طريقة إعطاء مياه الرى للنبات فى صورة رذاذ أو مطر ، يتساقط على سطح التربة والمعروف باسم «الرى بالرش» قد ظهرت حوالى عام ١٩٠٠ ، وظلت مقصورة على رى أشجار الفاكهة والمشاتل حتى عام ١٩٢٠ ، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية ، ومع التقدم الفنى فى صناعة مواسير الألمونيوم الخفيفة والمضخات وصناعة الرشاشات نفسها ، ورخص الطاقة الكهربائية . . أصبحت هذه الطريقة تطبق فى كثير من أنحاء العالم ، كوسيلة اقتصادية ناجحة للرى .

٦ - ضرورة استغلال مياه الصرف الصحى ، التى تضيع هباء دون الاستفادة منها فى أى مجال ، وسوف تصل كميات هذه المياه فى مجارى مدينة القاهرة إلى حوالى ٤ ملايين متر مكعب يوميًا تكفى لاستزراع ٢٥٠٠٠٠ فدان من الأراضى الصحراوية ، التى تبدأ

(١) د/ محمود ابو زيد ، « مستقبل الرى فى الأراضى الغديمة : الإمكانات والمحددات » بحث مقدم لندوة : « أزمة مياه النيل وتحديات التسعينيات » ، ص ٦ .

من نهايات مياه الصرف الصحى بضواحى القاهرة من الشرق ، منطقة الجبل الأصفر ، وفى الغرب منطـقة «أبو رواش» ، وفى الجنوب منطقة «التبـين» بحلون ، وذلك إذا ما استخدمت طـريقة الرش . أما إذا استخدمت طـريقة الغمر . . فإنها تـكفى لاستزراع ١٢٠ ألف فدان ، ولكـن فى الوقت نفسـه فإن توالى الرى ، دون تحكـم فى درجات تنقية الميـاه أو أسلوب الرى بالطرق العلمـية ، قد يزيد - بنسب متفـاوتة - من بعض الأيونات الضارة مثل الكلوريدات والكربونات ؛ مما تسبب أضراراً بالنباتات[١] .

ولقد قامـت الهيئة العامة لـلمجارى والصرف الصـحى بمشروع تابع لأكاديميـة البحث العلمى لدراسة أنـسب الوسائل والأساليب والمعدلات ونوعيـات الزراعات ، التى يمكن اتباعها واختـبارها عند استغلال ميـاه المجارى فى استزراع الأراضى الرمليـة ، ممثلة فى منطقة «أبو رواش» بالجيزة[٢] .

٧ - ضرورة العمل عـلى تقليل كميـة مياه النيل المصروفـة إلى البحر ، عن طريق الـقناطر وضبـط وإحـكام توزيـع المياه حتى فـتحات الرى ، وإعادة الـنظر فى فتـحات الرى الحاليـة ، وتطهير مـجارى الرى ، وإبادة الحشـائش المائية ، والـعمل على اسـتخدام المواسير والمجارى المبطنة فى نقل المياه داخل الحقول لتقليل الفواقد .

٨ - ومما لاشك فيه أنه يجب أن يكون هناك دور للتـعاونيات الزراعية ، التى يبلغ عددها ٦ آلاف جمـعيـة تـعاونيـة فى قطاعـات الائتمان ، والإصـلاح الزراعى ، واستـصلاح الأراضى ، والتى تـضم فى عضويتـها ثلاثة ملايين فلاح تـعاونى ، يشكلـون مجموع القوى الزراعية المنتجة فى مصر ، يمكنها أن تقوم بدور أساسى فى ترشيد استخدام مياه الرى ، وذلك من خلال القيام بـحملة توعية شاملة ، يشارك فيهـا ممثلو الرى والزراعة لتعـمـيـق خطورة الإسراف فـى الرى ، وما يترتـب عليه مـن تدهور لتـربة الأراضى الزراعية ، وبروز مشكلة الصرف ، وهو ما نعانى منه الآن[٣] .

---

(١) محمد عبد المنعم عماوى : « استخدام مياه المجارى فى استصلاح ورى الأراضى الصحراوية » ، بحث مقدم إلى مؤتمر « ترشيد استخدام المياه » ، ص ٢٦٨ إلى ص ٢٦٩ .

(٢) عزت محـمد عبد النعيم ، «المحاصيل المناسبة للاستـزراع بالأراضى الصحراويـة واقتصادياتـها ، وباستخدام مياه المجارى والصرف الصحى » ، بحث مقدم إلى ندوة (ترشيد استخدامات المياه) ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩٥ .

(٣) محمد مهـدى شومان ، دور التعاونيات الزراعيـة فى ترشيد استخدامات ميـاه النيل ، بحث مقدم إلى ندوة مـؤتمر « ترشيد استخدامات المياه » ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨٧ .

٩ - ضرورة العمل على تخزين مياه السد الشتوية ، التى تذهب سدى إلى البحر ؛ لاستغلالها فى زراعات أخرى ، سواء فى بحيرات طبيعية أو صناعية ؛ فإذا كان السد العالى قد منع تدفق مياه الفيضان إلى البحر . . فقد تبين أن جزءًا غير يسير من مياه النيل العذبة مازال يهدر فى البحر المتوسط فى غير أوقات الفيضان ، وهناك أكثر من ستة مليارات من الأمتار المكعبة سنويًا قد أهدرت فى البحر ، وذلك من خلال فترة دراسة فى عام ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ، وجزءًا كبيرًا من هذه التصرفات كان يعطى لتغطية احتياجات إنتاج الطاقة الكهرومائية .

ولابد من دراسة إمكانية تعديل جدول السدة الشتوية للاستفادة المباشرة من جزء من المياه ، التى لابد من إطلاقها للوفاء باحتياجات الملاحة والطاقة والشرب والصناعة مع دراسة إمكانية استبدال فرع رشيد للملاحة بترعة النوبارية وفرع دمياط ، الذى يحتاج - لتحويله لمجرى ملاحى - نصف التصرف اللازم لفرع رشيد ، هذا إلى جانب الاستفادة بجزء من مياه السدة الشتوية فى زراعة محصولات شتوية ، ذات فترة نمو قصيرة ، أو فى زراعة المراعى على الشاطئ الشمالى أو سيناء ، ومن المهم أيضًا العمل على تخزين المياه فى أحد المواقع ، مثل : منخفض وادى الريان ، مع مراعاة أنه مستخدم حاليًا فى استيعاب جزء من مياه صرف محافظة الفيوم ، بالإضافة إلى أنه يحتاج إلى رفع كبير لانفصاله عن مجرى النيل أو منخفض وادى النطرون ، ويقع بالصحراء الغربية على بعد حوالى ١٠٠ كم شمال القاهرة ، ويحد من استعماله السبب نفسه بالنسبة لوادى الريان ، أو البحيرات الشمالية : المنزلة ، البرلس ، ادكو ، مريوط ، ويبدو أن البحيرات الشمالية هى أنسب أماكن التخزين للمياه العذبة ، بعمل جسور ، تحيط بشواطئ البحيرة لرفع منسوب المياه العذبة إلى منسوب حوالى ١,٠ متر ، وإعادة استخدام المياه العذبة فى استصلاح الأراضى ، التى تجفف على أطراف البحيرات والمقرر استصلاحها[1] .

(١) م/ وليم كامل شنودة : « الاستفادة من المياه المنصرفة للبحر من الرى » بحث مقدم إلى ندوة مؤتمر « ترشيد استخدامات المياه » ، م س ذ ، ص ١٩٧ .

ملاحق الدراسة

١ - اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان ، الموقعة فى ٨ نوفمبر عام ١٩٥٩ .

٢ - الاتفاقية الأردنية السورية لتوزيع مياه نهر اليرموك (٤ يوليو ١٩٥٣) .

٣ - مشاريع المياه :

أ - مشروع بينجر لتنمية وادى الأردن (١١ يوليو ١٩٥٢) .

ب - مشروع جوردن كلاب بشأن تنظيم منابع المياه فى الحولة والحصبانى (٣١ أغسطس ١٩٥٣) .

جـ - مشروع جونستون للمياه (نوفمبر ١٩٥٣) .

د - خريطة توضح مشروع الإنماء الموحد للمصادر المائية لوادى نهر الأردن ، مشروع (اريك جونستون) .

هـ - ملاحظات اللجنة الفنية العربية على مشروع جونستون (يناير سنة ١٩٥٤) .

و - المشروع العربى للمياه بشأن نهرى اليرموك والأردن (سنة ١٩٥٤) .

ز - تصريح وزير خارجية بريطانيا (إيدن) فى ٤ أبريل ١٩٥٥ ، بشأن التسوية بين العرب وإسرائيل .

ح - مشروع بيكر وهرزا (١٥ يوليو ١٩٥٥) .

٤ - نص خطاب الملك الحسن الثانى ، عاهل المغرب إلى المؤتمر الدولى السابع حول الموارد المائية (١٣/٥/١٩٩١) .

٥ - جدول يبين الموارد المائية الحالية فى الدول العربية ، موزعة حسب مصادرها (أمطار / أنهار / مياه جوفية) .

٦ - جدول يبين الأنهار الكبرى ، التى تمر فى العالم العربى : النيل / الفرات / ودجلة .

٧ - أحواض الأنهار الثلاثة الكبرى فى الوطن العربى (خريطة) .

٨ - الاحتياجات المائية الحالية والمستقبلية (جدول) .

الاتفاق بين الجمهورية العربية المتحدة وبين جمهورية السودان للانتفاع الكامل بمياه نهر النيل

محضر توقيع

إنه فى اليوم الثامن من شهر نوفمبر سنة ١٩٥٩ ، بمقر وزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة ، اجتمع كل من :

السيد / زكريا محيى الدين وزير الداخلية المركزى ، ورئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة

ومعالى السيد / اللواء محمد طلعت فريد عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة ووزير الاستعلامات والعمل ، ورئيس وفد جمهورية السودان

لتوقيع الاتفاق الخاص بالانتفاع الكامل بمياه نهر النيل ، بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان ، وبعد أن تبادلا وثائق التفويض الخاصة بهما ، والتى وجدت صحيحة ومستوفاة بتخويل كل منهما فى التوقيع نيابة عن حكومتيهما ،

وقام كل من المندوبين المفوضين بالتوقيع على الاتفاق المذكور .

وإشهادًا على ذلك .. حرر هذا المحضر من نسختين أصليتين باللغة العربية إقرارًا لما تقدم .

عن	عن
حكومة الجمهورية العربية المتحدة	حكومة جمهورية السودان
إمضاء	إمضاء
زكريا محيى الدين	اللواء طلعت فريد

* * *

نظرًا لأن نهر النيل فى حاجة إلى مشروعات لضبطه ضبطًا كاملاً ، ولزيادة إيراده للانتفاع التام بمياهه لصالح جمهورية السودان العربية المتحدة على غير النظم الفنية المعمول بها الآن ، ونظرًا لأن هذه الأعمال تحتاج فى إنشائها وإدارتها إلى اتفاق وتعاون كامل بين الجمهوريتين ؛ لتنظيم الإفادة منها ، واستخدام مياه النهر بما يضمن مطالبهما الحاضرة والمستقبلة ، ونظرًا لأن اتفاقية مياه النيل المعقودة فى سنة ١٩٢٩ قد نظمت بعض الاستفادة بمياه النيل، ولم يشمل مداها ضبطًا كاملاً لمياه النهر ، فقد اتفقت الجمهوريتان على مايأتى :

أولاً : الحقوق المكتسبة الحاضرة :

١ - يكون ما تستخدمه الجمهورية العربية المتحدة من مياه نهر النيل حتى توقيع هذا الاتفاق ، هو الحق المكتسب لها قبل الحصول على الفوائد ، التى ستحققها مشروعات ضبط النهر ، وزيادة إيراده المنوه عنها فى هذا الاتفاق ، ومقدار هذا الحق ٤٨ مليارًا من الأمتار المكعبة ، مقدرة عند أسوان سنويًا.

٢ - يكون ما تستخدمه جمهورية السودان فى الوقت الحاضر ، هو حقها المكتسب قبل الحصول على فائدة المشروعات المشار إليها ، ومقدار هذا الحق أربعة مليارات من الأمتار المكعبة ، مقدرة عند أسوان سنويًا .

ثانيًا : مشروعات ضبط النهر ، وتوزيع فوائدها بين الجمهوريتين :

١ - لضبط مياه النهر والتحكم فى منع انسياب مياهه إلى البحر ، توافق الجمهوريتان على أن تنشئ الجمهورية العربية المتحدة السد العالى عند أسوان ، كأول حلقة من سلسلة مشروعات التخزين المستمر على النيل .

٢ - ولتمكين السودان من استغلال نصيبه ، توافق الجمهوريتان على أن تنشئ جمهورية السودان خزان الروصيرص على النيل الأزرق ، وأى أعمال أخرى ، تراها جمهورية السودان لازمة لاستغلال نصيبها .

٣ - يحسب صافى الفائدة من السد العالى على أساس متوسط إيراد النهر الطبيعى ، عند أسوان على سنوات القرن الحالى ، المقدر بنحو ٨٤ مليارًا سنويًا من الأمتار المكعبة ، ويستبعد من هذه الكمية الحقوق المكتسبة للجمهوريتين ، وهى المشار إليها فى البند

(أول ١) مقدرة عند أسوان ، كما يستبعد منها متوسط فاقد التخزين المستمر فى السد العالى ؛ فينتج من ذلك صافى الفائدة التى توزع بين الجمهوريتين .

٤ - يوزع صافى فائدة السد العالى المنوه عنه فى البلد السابق ، بين الجمهوريتين ، بنسبة ١٤,٥ للسودان إلى ٧,٥ للجمهورية العربية المتحدة ، متى ظل متوسط الإيراد فى المستقبل فى حدود متوسط السنوات الماضية من القرن الحاضر المقدر بـ ٨٤ مليارًا ، وإذا ظلت فواقد التخزين المستمرة على تقديرها الحالى بعشرة مليارات . . فإن صافى فائدة السد العالى يصبح فى هذه الحالة ٢٢ مليارًا ، ويكون نصيب جمهورية السودان منها ١٤,٥ مليار ، ونصيب الجمهورية المتحدة ٧,٥ مليار . وبضم هذين النصيبين إلى حقهما المكتسب . . فإن نصيبهما من صافى إيراد النيل بعد تشغيل السد العالى الكامل يصبح ١٨,٥ مليار لجمهورية السودان ، و ٥٥,٥ مليارًا للجمهورية العربية المتحدة . فإذا زاد المتوسط . . فإن الزيادة فى صافى الفاقد الناتجة عن زيادة الإيراد تقسم مناصفة بين الجمهوريتين .

٥ - لما كان صافى فائدة السد العالى المنوه عنه ، فى الفقرة ٣ ، يستخرج من متوسط إيراد النهر الطبيعى عند أسوان فى سنوات القرن الحالى ، مستبعدًا من هذه الكمية الحقوق المكتسبة للبلدين وفواقد التخزين المستمر فى السد العالى . . فإنه من المسلم به أن هذه الكمية ستكون محل مراجعة الطرفين ، بعد فترات كافية ، يتفقان عليها من بدء تشغيل خزان السد العالى الكامل .

٦ - توافق حكومة الجمهورية العربية المتحدة على أن تدفع لحكومة جمهورية السودان مبلغ خمسة عشر مليونًا من الجنيهات المصرية ، تعويضًا شاملاً عن الأضرار ، التى تلحق بالممتلكات السودانية الحاضرة نتيجة التخزين فى السد العالى لمنسوب ١٨٢ (مساحة) ، ويجرى دفع هذا التعويض بالطريقة التى اتفق عليها الطرفان ، والملحقة بهذا الاتفاق .

٧ - تتعهد حكومة جمهورية السودان بأن تتخذ إجراءات ترحيل سكان حلفا ، وغيرهم من السكان السودانيين ، الذين ستغمر أراضيهم بمياه التخزين ؛ بحيث يتم نزوحهم عنها نهائيًا ، قبل يوليو سنة ١٩٦٣ .

٨ - من المسلم به أن تشغيل السد العالى الكامل للتخزين سوف ينتج عنه استغناء الجمهورية

العربية المتحدة عن التخزين فى جبل أولياء ، ويبحث الطرفان المتعاقدان ما يتصل بهذا الاستغناء فى الوقت المناسب .

ثالثاً : مشروعات استغلال المياه الضائعة فى حوض النيل :

نظرًا لأنه تضيع الآن كميات من مياه حوض النيل فى مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال ونهر السوباط ، ومن المحتم العمل على عدم ضياعها ؛ زيادة لإيراد النهر لصالح التوسع الزراعى فى البلدين . . فإن الجمهوريتين توافقان على ما يأتى :

١ - تتولى جمهورية السودان - بالاتفاق مع الجمهورية العربية المتحدة - إنشاء مشروعات زيادة إيراد النيل بمنع الضائع من مياه حوض النيل فى مستنقعات بحر الجبل ، وبحر الزراف ، وبحر غزال وفروعه ، ونهر السوباط وفروعه ، وحوض النيل الأبيض ، ويكون صافى فائدة هذه المشروعات من نصيب الجمهوريتين ؛ بحيث توزع بينهما مناصفة ، ويساهم كل منهما فى جملة التكاليف بهذه النسبة أيضًا .

وتتولى جمهورية السودان الإنفاق على المشروعات المنوه عنها من مالها ، وتدفع الجمهورية العربية المتحدة نصيبها فى التكاليف بنسبة النصف نفسها ، المقررة لها فى فائدة هذه المشروعات .

٢ - إذا دعت حاجة الجمهورية العربية المتحدة - بناء على تقدم برامج التوسع الزراعى الموضوعة - إلى البدء فى أحد مشروعات زيادة إيراد النيل المنوه عنها فى الفقرة السابقة ، بعد إقراره من الحكومتين فى وقت ، لا تكون حاجة جمهورية السودان قد دعت إلى ذلك . . فإن الجمهورية العربية المتحدة تخطر جمهورية السودان بالميعاد ، الذى يناسبها للبدء فى المشروع . وفى خلال سنتين من تاريخ هذا الإخطار . . يتقدم كل من الجمهوريتين ببرنامج ، للانتفاع بنصيبه فى المياه التى يدبرها المشروع فى التواريخ ، التى يحددها لهذا الانتفاع ، ويكون هذا البرنامج ملزمًا للطرفين . وعند انتهاء السنتين فإن الجمهورية العربية المتحدة تبدأ فى التنفيذ بتكاليف من عندها ، وعندما تتهيأ جمهورية السودان لاستغلال نصيبها طبقًا للبرنامج المتفق عليه . . فإنها تدفع للجمهورية العربية المتحدة نسبة من جملة التكاليف ، تتفق مع النسبة التى حصلت عليها من صافى فائدة المشروع ، على ألا تتجاوز حصة أى من الجمهوريتين نصف الفائدة الكاملة للمشروع .

رابعاً : التعاون الفنى بين الجمهوريتين :

١ - لتحقيق التعاون الفنى بين حكومتى الجمهوريتين ، وللسير فى البحوث والدراسات اللازمة لمشروعات ضبط النهر ، وزيادة إيراده ، وكذلك استمرار الأرصاد المائية على النهر فى أحباسه العليا . . توافق الجمهوريتان على أن تنشأ هيئة فنية دائمة من جمهورية السودان ، ومن الجمهورية العربية المتحدة ، بعدد متساوٍ من كل منهم ، يجرى تكوينها عقب توقيع هذا الاتفاق ، ويكون اختصاصها :

(أ) رسم الخطوط الرئيسية للمشروعات ، التى تهدف إلى زيادة إيراد النيل ، والإشراف على البحوث اللازمة لها لوضع المشروعات فى صورة كاملة ، تتقدم بها إلى حكومتى الجمهوريتين لإقرارها .

(ب) الإشراف على تنفيذ المشروعات التى تقرها الحكومتان .

(جـ) تضع الهيئة نظم تشغيل الأعمال التى تقام على النيل داخل حدود السودان ، كما تضع نظم التشغيل للأعمال التى تقام خارج حدود السودان ، بالاتفاق مع المختصين فى البلاد ، التى تقام فيها هذه المشروعات .

(د) تراقب الهيئة تنفيذ جميع نظم التشغيل المشار إليها فى الفقرة (جـ) بواسطة المهندسين ، الذين يناط بهم هذا العمل من موظفى الجمهوريتين ، فيما يتعلق بالأعمال المقامة داخل حدود السودان ، وكذلك خزان السد العالى وسد أسوان ، وطبقًا لما يبرم من اتفاقيات مع البلاد الأخرى عن مشروعات أعالى النيل المقامة داخل حدودها .

(هـ) لما كان من المحتمل أن تتوالى السنوات الشحيحة فى الإيراد ، ويتوالى انخفاض مناسيب التخزين بالسد العالى لدرجات ، قد لا تساعد على تمكين سحب احتياجات البلدين كاملة فى أية سنة من السنين فإنه يكون من عمل الهيئة أن تضع نظامًا لما ينبغى أن تتبعه الجمهوريتان لمواجهة مثل هذه الحالة فى السنوات الشحيحة بما لا يوقع ضررًا على أى منهما ، وتتقدم بتوصياتها فى هذا الشأن لتقرها الحكومتان .

٢ - لتمكين اللجنة من ممارسة اختصاصها المبين فى البند السابق ، ولاستمرار رصد مناسيب

النيل وتصرفاته فى كامل أحباسه العليا ، ينهض بهذا العمل تحت الإشراف الفنى للهيئة مهندسو جمهورية السودان والجمهورية العربية المتحدة وفى أوغندا .

٣ - تصدر الحكومتان قرارًا مشتركًا بتكوين الهيئة الفنية المشتركة ، وتدبير الميزانية اللازمة لها من اعتمادات البلدين ، وللهيئة أن تجتمع فى القاهرة أو الخرطوم حسب ظروف العمل ، وعليها أن تضع لائحة داخلية ، تقرها الحكومتان لتنظيم اجتماعاتها وأعمالها الفنية والإدارية والمالية .

خامسًا : أحكام عامة

١ - عندما تدعو الحاجة إلى إجراء أى بحث فى شئون مياه النيل ، مع أى بلد من البلاد الواقعة على النيل ، خارج حدود الجمهوريتين . . فإن حكومتى جمهورية السودان والجمهورية العربية المتحدة ، يتفقان على رأى موحد بشأنه بعد دراسته بمعرفة الهيئة الفنية المشار إليها ، ويكون هذا الرأى هو الذى تجرى الهيئة الاتصال بشأنه مع البلاد المشار إليها .

وإذا أسفر البحث عن الاتفاق على تنفيذ أعمال على النهر خارج حدود الجمهوريتين . . فإنه يكون من عمل الهيئة الفنية المشتركة أن تضع - بالاتصال بالمختصين فى حكومات البلاد ذات الشأن - كل التفاصيل الفنية الخاصة بالتنفيذ ، ونظم التشغيل ، وما يلزم لصيانة هذه الأعمال . وبعد إقرار هذه التفاصيل واعتمادها من الحكومات المختصة . يكون من عمل هذه الهيئة الإشراف على تنفيذ ما تنص عليه هذه الاتفاقات الفنية .

٢ - نظرًا لأن البلاد التى تقع على النيل غير الجمهوريتين المتعاقدتين ، تطالب بنصيب فى مياه النيل ، فقد اتفقت الجمهوريتان على أن يبحثا سويًا مطالب هذه البلاد ، ويتفقا على رأى موحد بشأنها ، وإذا أسفر البحث عن إمكان قبول أية كمية من إيراد النهر تخصص لبلد منها أو الآخر . . فإن هذا القدر محسوبًا عند أسوان ، يخصم مناصفة بينهما .

وتنظم الهيئة الفنية المشتركة المنوه عنها فى هذا الاتفاق ، مع المختصين فى البلاد الأخرى مراقبة عدم تجاوز هذه البلاد للكميات المتفق عليها .

سادساً : فترة الانتقال قبل الانتفاع من السد العالى الكامل :

نظراً لأن انتفاع الجمهوريتين بنصيبهما المحدد لهما فى صافى فائدة السد العالى ، لن يبدأ قبل بناء السد العالى الكامل والاستفادة منه . . فإن الطرفين يتفقان على نظام توسعهما الزراعى فى فترة الانتقال ، من الآن إلى قيام السد العالى الكامل ، بما لا يؤثر على مطالبهما المائية الحاضرة .

سابعاً : يسرى هذا الاتفاق بعد التصديق عليه من قبل الطرفين المتعاقدين ، على أن يخطر كل الطرفين الطرف الآخر بتاريخ التصديق ، بالطريق الدبلوماسى .

ثامناً : يعتبر الملحق رقم (١) والملحق رقم (٢) (١) ، (ب) المرفقان بهذا الاتفاق جزءاً لا يتجزأ منه . حرر بالقاهرة من نسختين أصليتين باللغة العربية ، بتاريخ ٧ جمادى الأول لسنة ١٣٧٩ هـ ، الموافق ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٩ .

عن	عن
الجمهورية العربية المتحدة	جمهورية السودان
زكريا محى الدين	اللواء طلعت فريد
(إمضاء)	(إمضاء)

الاتفاقية الأردنية السورية
لتوزيع مياه نهر اليرموك
٤ يونيه ١٩٥٣

تعترف الحكومتان أنه لأسباب طبيعية وفنية ، يجدر الحصول على المياه الإضافية ، التى يحتاج إليها الأردن ، وعلى القوى الكهربية التى تحتاج إليها الدولتان بصورة اقتصادية وعملية ، عن طريق إنشاء مشروع (اليرموك) .

وجاء فى المادة ٨ ما يلى :

أ - تحتفظ سورية بحقها فى مياه جميع الينابيع ، التى تنفجر فى أراضيها فى حوض اليرموك وروافده ، باستثناء المياه التى تنفجر قبل السد تحت المنسوب (٢٥٠) مترًا ، وتحتفظ بحق الانتفاع من المياه التى ترد من مجرى النهر وروافده ، فيما بعد السد ؛ لإرواء الأراضى السورية ، التى فى حوض اليرموك الأسفل ، والممتد شرق بحيرة طبرية ، أو لغيرها من المشروعات السورية .

ب - ويحق للأردن أن يتصرف فى المياه المنبثقة من الخزان ، ومركز التوليد المشترك فى المقارن لتوليد الطاقة الكهربية فى مركز العدسية ، ولإرواء الأراضى الأردنية ، وغيرها من المشروعات الأردنية ، كما يحق له أن يستعمل للغايات نفسها ضمن الأراضى الأردنية ، التى تفيض عن الحاجات السورية .

جـ - توزع الطاقة الكهربية التى يمكن توليدها فى مركز المقارن بين سورية والأردن بنسبة ٧٥٪ لسورية ، و ٢٥٪ للأردن على ألا تقل حصة سورية من هذه الطاقة عن ثلاثة آلاف كيلو وات، خلال المدة التى ما بين منتصف أبريل ومنتصف نوفمبر من كل سنة ، وإذا نقصت حصة سورية التى تنالها بموجب هذه الفقرة عن خمسة آلاف كيلو وات ، وكانت فى حاجة لقوة إضافية لمشروعاتها فيحق أن تأخذ - بموجب أسعار التكلفة من مركز توليد العسية أو المقارن على حسب حاجاتها - الطاقة الإضافية اللازمة لبلوغ الطاقة ، التى تنالها حتى خمسة آلاف كيلو وات .

وجاء فى المادة (٩) ما يلى :

أ - نفقات الدراسة :

يقدم الأردن الأموال اللازمة للقيام بالأبحاث ، والدراسات التمهيدية ، والنهائية اللازمة لمنشآت المقارن .

ب - نفقات الإنشاء :

تشترك سورية والأردن فى نفقات منشآت المقارن ، وتوزيع هذه النفقات بينهما بنسبة ٩٥ ٪ للأردن ، و ٥ ٪ لسورية .

جـ - تشترك سورية والأردن فى نفقات إدارة وصيانة منشآت المقارن ، وجاء أخيرًا فى المادة (١٠) ما يلى :

تشكل لجنة سورية أردنية من رعايا الدولتين ؛ لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية ، وتنظيم الحقوق والالتزامات التى اكتسبتها ، وقبلتها الحكومتان ، وممارسة هذه الحقوق والالتزامات ، والنظر فى جميع القضايا التى تنشأ عن تطبيقها ، وأعلنت وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين أنها خصصت للمشروع مبلغ ٤٠ مليون دولار ، وقررت منظمة الأمم المتحدة تخصيصها لتحسين أحوال اللاجئين الفلسطينيين .

مشاريع المياه
مشروع بنجر ١١ يوليه ١٩٥٢

يستوفى المشروع

اولا :

تنمية وادى الأردن إلى أقصى حد ممكن ، دون الدخول فى مفاوضات دولية ؛ لأن مثل هذه المفاوضات ربما لا تكون مجدية فى الوقت الحاضر .

ثانيا :

أعد المشروع بحيث يمكن فيما بعد إدماجه بأى مشروع لاحق ، يعتمد على استعمال بحيرة طبرية للخزن وجاء فى إيضاح المشروع أيضًا أن المشروعات السابقة كانت متأثرة

بافتراض ، يقول بعدم وجود مواقع ملائمة لتخـزين المياه فى نهر اليرموك نفسه ، وأنه لابد من خزن مياه اليرموك فى بحيرة طبرية إذا ما أريد استثمارها ، غير أن الأبحاث التى قام بها المهندس (بنـجر) أسفرت عن اكتشاف مواقع مـلائمة ؛ لإنشاء سد على نهـر اليرموك ، فى جوار محطة «مـقارن» ، ويمكن تخزين مياه اليـرموك كلها فى هذا الموقع . ومـن ثم يصبح النهر مـستقلاً عن أى ارتبـاط ببحيرة طبـرية ، وهذا الاكتشاف غـيَّر التفكير الـسابق حول الموضوع بأكمله ، وأسفر عن المقترحات الحاليـة لاستثمار مياه اليرموك على نطاق واسع فى التنمية الزراعية فى وادى الأردن .

وافترض المشـروع أن تصريف اليرموك السنوى يبلغ ٤٨٠ مليون متر مكعب من الماء ، خصص منها مقدار ٦٥ مليون متر مكعـب لسورية ، والباقى وقدره ٤١٥ مـليون متر مكعب خصص للأردن . واقترح المشروع أيضًا استثمار ١١٢ مليون متر مكعب من مياه نهر الأردن بالضخ ؛ فيكون مجموع كمية الميـاه التى خصصها للأردن ٢٥٧ مليون مـتراً مكعبًا ، تكفى رى ٤٣٥٠٠٠ دونم .

ويتألف المشروع من الأمور التالية :

١ - إنشاء سد عند محطة «مقارن» وذلك كما يلى :
- ارتفاع السد عن سطح البحر ١٧٨ متراً .
- ارتفاع السد فوق الأرض ١٣٠ متراً .
- ارتفاع سطح المياه فى الخزان عن سطح البحر ١٧٥ متراً .
- طول السد ٥٠٠ متر .
- سمك السد فى قاعدته ٤٦٠ متراً .
- سمك السد عند سطحه ١٢ متراً .
- يبنى السد من التراب والصخور .
- استيعاب الخزان ٥٠٠ مليون متر مكعب من الماء .
- مساحة الخزان السطحية ١٢ ك م .

٢ - إقامة محطة كهرباء تحت السد مباشرة ، تستطيع أن تولد طاقة كهربية ، لا تقل عن ٨ آلاف كيلو وات ساعة ، وتصل إلى الحد الأقصى ، عندما يكون للرى فى أعلى درجاته ؛ أى إلى ١٥ ألف كيلو وات ساعة .

٣ - إقامة قناة ونفق من محطة الكهرباء فى جوار قرية العدسية ، يتوقع أن تتولد منها طاقة كهربية لا تقل عن ٣٥ ألف كيلو وات .

٤ - إنشاء ناظم محول بعد محطة الكهرباء ، لتحويل المياه إلى قناة الغور الشرقية .

٥ - إنشاء قنوات رئيسية ، تتفرع من الناظم الذى عند العدسية إلى الجنوب حتى نقطة ، تبعد ثلاثين كم تقريبًا . وهنا تتفرع القناة إلى فرعين : أولهما استمرار لقناة الغور الشرقية ، التى تجرى المياه فيها بقوة الجاذبية حتى البحر الميت تقريبًا ، والآخر (سيفون) ينقل قسمًا من المياه إلى الضفة الغربية للأردن بمحطة للضخ ، تبنى عند نقطة التفرع .

٦ - إنشاء محطة الضخ المشار إليها فى الفقرة (٥) .

٧ - إنشاء قناة موازية على الضفة الغربية لتصريف المياه على الضفة حتى البحر الميت .

ونصَّ المشروع على إقامة سدود ومحطات كهربية على وديان الأردن ، التى فى جنوب اليرموك ، وعلى إنشاء سد صغير على نهر الأردن لضخ قسم من مياهه إلى وادى الأردن .

مشروع جوردن كلاب
رئيس لجنة وادى نهر تنيس
٣١ أغسطس ١٩٥٣

يقوم هذا المشروع على تنظيم ينابيع المياه فى الحولة والحصبانى ، ثم تخزينها فى بحيرة طبرية ؛ كى تستعمل فى رى المناطق الزراعية فى الأردن وسورية ولبنان وإسرائيل ، بغض النظر عن الحدود السياسية ، وقدرت تكاليف المشروع بنحو ١٣٠ مليون دولار ، وأخذت الولايات المتحدة الأمريكية على عاتقها مسئولية العمل على تنفيذ المشروع ، فأرصدت مبالغ من المال لهذا الغرض ، وأوفد رئيسها السابق مستر ايزنهاور فى أكتوبر عام ١٩٥٣ مندوبًا شخصيًا عنه ، هو مستر اريك جونستون ، لعرض المشروع على العرب واليهود ؛ ابتغاء الحصول على موافقة الطرفين عليه .

مشروع جونستون
نوفمبر ١٩٥٣

١ - إنشاء سد على الحصبانى العلوى؛ لتخزين فائض الإيراد الشتوى للنهر أمام هذا السد.

٢ - تحويل مياه نهر بانياس والدان والحصبانى فى ترعة ، تنشأ لحمل مياه هذه الأنهار لغرض رى الأراضى فى حوض الحولة الأعلى ، ومنطقة (هاشحار) ، وتلال الجليل ، ووادى يافنيل ، ووادى جزريل .

٣ - تحويل مياه نهر اليرموك إلى ترعة الغور الشرقية ، وإلى بحيرة طبرية ؛ حيث يفاد من المياه المتجمعة فى هذه البحيرة من نهر اليرموك ونهر الأردن ، فى رى الأراضى الزراعية فى منطقة الغور الممتدة من بحيرة طبرية والبحر الميت .

٤ - إنشاء ترعة رئيسية شرق نهر الأردن ، وترعة رئيسية أخرى غربه ، مع ما يلزم من قناطر توزيع على بحيرة طبرية لحمل مياه هاتين الترعتين بسهولة ؛ لرى الأراضى التى على ضفتى النهر ، وسيلتزم ذلك القيام بالأعمال اللازمة لرفع منسوب بحيرة طبرية بمقدار مترين .

٥ - تجفيف مستنقعات الحولة لزراعتها والإفادة من المياه ، التى كانت تضيع فيها بالبخر والترسب ، وذلك بتوجيهها إلى بحيرة طبرية لتخزينها .

٦ - إنشاء ما يلزم من الأعمال والترع للتحكم فى المياه الدائمة بالوديان ، التى جنوب بحيرة طبرية .

٧ - إنشاء الخزانات لحفظ مياه فيضانات الوديان على حسب ما تظهر الأبحاث التفصيلية .

٨ - استثمار مياه الآبار لأغراض الرى ، وذلك فى المناطق التى تتضح فيها صلاحية ذلك ، كما فى وادى الغور و (يافنيل) .

٩ - إنشاء قناة تأخذ مياهها من أمام سد الحصبانى ، وتقام عليها محطة لتوليد القوى الكهربية بالقرب من تل حى (داخل فلسطين المحتلة) .

١٠- استنباط القوى الكهربية من نهر اليرموك ، وذلك بإنشاء سد المقارن على النهر المذكور ثم إنشاء قناة ، تأخذ مياهها من أمامه ، وتقام عليها محطة لتوليد القوى الكهربية بالقرب من عدسية .

أهم أعمال مشروع جونستون :

١ - خزان نهر الحصبانى

اقترح المشروع سد هذا الخزان على نهر الحصبانى أمام التقائه بنهر الأردن ، بنحو عشرين كم ، على أن يكون إنشاؤه بارتفاع ٩٠ متراً لتخزين ١٦٥ مليون متر مكعب أمامه ، ونظراً لأن متوسط التصريف السنوى لنهر الحصبانى فى هذا الموقع (١٣٠) مليون متر مكعب . . فإنه اقترح تخزين مياه فيضان هذا النهر سنوياً أمام الخزان ؛ حتى يتم ملؤها بالسعة المذكورة ، ثم تعمل الموازنات عليه فى باقى شهور السنة ، حسب الاحتياجات ، مع ما يرد من تصريف نهرى بانياس ودان .

٢ - تحويل مياه بانياس والدان والحصبانى :

اقترح المشروع إنشاء سد للتحويل على نهر بانياس ؛ وذلك لغرض تحويل مياه هذا النهر إلى ترعة ، يجرى إنشاؤها ابتداء من موقع هذا السد ، ثم تتجه إلى الغرب ؛ حتى تلتقى بنهر الدان ، حيث تنشأ قنطرة على هذا النهر ؛ لغرض تحويل مياهه مع مياه «تل القاضى» إلى الترعة المذكورة ، التى تستمر فى جريانها بعد ذلك بمسافة نحو ثلاثة كيلو مترات ؛ حيث تصب فيها مياه نهر الحصبانى ، وتصب المياه المحولة بعد ذلك فى الترعة ، بعد نحو ٩,٧ من الكيلو متر ، بعد التقائها بنهر الحصبانى ، ويصبح تصريف الترعة فى هذا الموقع نحو ١٤ متراً مكعباً ، واقترح أن تمتد الترعة من هذا الموقع نحو ١٥٤ كيلو متراً إلى الجنوب ؛ لأن مجموع طولها من مبدئها عند نهر بانياس يبلغ نحو ١٢٠ كم .

وهذه الترعة ستمد منطقة «الحوله» بمياه الرى ، عند مرورها إلى شرقى المنطقة ، كما أنها عند نهايتها (تجاه مدينة طبرية ، وعلى بعد نحو خمسة كيلو مترات غرب هذه المدينة) يتفرع منها جملة فروع ، تخترق منطقة تلال الجليل (ووادى جزويل) لرى هذه المنطقة .

وستنشأ هذه الترعة فى بعض أجزائها فى الصخر ، وفى معظم طولها تمر فى التراب ، على أنه من المقترح تبطين هذه الترعة لتقليل الفاقد من الماء بفعل الترشيح .

٣ - تحويل مياه نهر اليرموك إلى بحيرة طبرية . وترعة الغور الشرقية الغربية :

اقترح إنشاء سد تحوباس على نهر اليرموك ، ومن المواد المجمعة أمام هذا السد . . تؤخذ ترعة الغور للرى ، كما تؤخذ تحويلة إلى بحيرة طبرية ، وستصب المياه الخارجة من محطة القوى الكهربية (بعدسيه) أمام السد المذكور .

ومن المقترح جعل التحويلة إلى بحيرة طبرية ؛ بحيث تكفى حمل جميع مياه نهر اليرموك ، التى لا تدخل فى ترعة الغور الشرقية ؛ مما يجعل تصريف هذا التحويلة يصل إلى نحو ٧٥٠ مليون متر مكعب فى الفيضان .

وستخصص ترعة الغور الشرقية لرى منطقة الغور الشرقية ، وسيكون تصريفها عند مبدئها حوالى ١٦ مليون متر مكعب ، وهى تستمد ماؤها من نهر اليرموك أمام السد التحويلى المنوه عنه ، أو من المخزون ببحيرة طبرية ، وذلك ببوصلة خاصة . وستمتد ترعة الغور الشرقية إلى الجنوب بطول حوالى ١٠٠ كيلو متر ؛ لتغذية جميع مشروع الرى التى تتفرع منها فى هذا الطول ؛ لرى منطقة الغور الشرقية .

أما ترعة الغور الغربية . . فستأخذ مياهها من المخزون ببحيرة طبرية ، وسيكون تصريفها عند مبدئها حوالى ١٣ مليون متر مكعب ، وستمتد هذه الترعة إلى الجنوب بطول حوالى ١٠٠ كيلو متر ؛ لتغذية جميع فروع الرى ، التى تتفرع عنها فى هذا الطول لرى منطقة الغور الغربية .

ومن المقترح أنه فى حالة تعذر تنفيذ الجزء الشمالى فى ترعة الغور الغربية (بسبب الظروف الطبوغرافية فى هذا الجزء) يحمل التصريف اللازم لمنطقة الغور الغربية من بحيرة طبرية عن طريق ترعة الغور الشرقية ؛ حتى وادى كفرنجه ؛ حيث يمر هذا التصريف فى قناة بطول حوالى ٤,٥ كيلو متراً عبر نهر الأردن إلى ترعة الغور الغربية .

وتمشيًا مع الأعمال المتقدمة . . فإنه يتحتم القيام بالأعمال اللازمة ؛ لضمان إمكان رفع منسوب المياه ، ببحيرة طبرية بمقدار مترين .

٤ - تجفيف مستنقعات الحوله :

اقترح تجفيف بحيرة «الحوله» بأراضى المستنقعات الممتدة شمالها ، وذلك لغرض

استصلاح هذه الأراضي وريها وزراعتها ، وفى الوقت نفسه تقليل ما يفقد من المياه فى المنطقة بالبخر ، مع منع انتشار الملاريا . وللوصول إلى أغراض التجفيف المذكور . . فإنه اقترح تخفيض وتوسيع مخرج بحيرة الحولة ، مع إنشاء ترعة يكفى قطاعها حمل مياه الفائض من فيضانات نهر بانياس ودان والحصبانى ؛ حيث قد يأتى فيضان هذه الأنهار وقت امتلاء خزان الحصبانى ؛ مما يحتم تجفيف مياه الفيضان المذكورة إلى نهر الأردن ، وقد تم بالفعل تجفيف بحيرة «الحوله» .

٥ - التحكم فى المياه الدائمة بالوديان :

اقترح أن يكون ذلك بإنشاء السدود والقناطر والترع ، حسب ما تظهر الأبحاث التفصيلية .

٦ - حفظ مياه فيضان الوديان :

• اقترح أن يكون ذلك بإنشاء السدود والخزانات والترع والقناطر ، ويقدر أقصى ما يمكن استغلاله سنويًا من مياه فيضان هذه والوديان بالأعمال المذكورة بنحو ٧٤ مليون متر مكعب.

٧ - استثمار مياه الآبار :

اقترح استثمار مياه الآبار لأغراض الرى ، حينما تتضح صلاحية ذلك بتكاليف معقولة ، ويمكن الاعتماد على بعض الآبار كلية فى مناطقها لأغراض الرى ، كما أنه يمكن استعمال بعضها للمساعدة فى ذلك بالمناطق ، التى لا تتمتع برى كامل ، وينتظر وجود الآبار التى تصلح لذلك فى كل من وادى الغور ووادى (يافنيل) .

٨ - محطة توليد كهربية بالقرب من تل حى :

اقترح إنشاء قناة فرعية من أمام سد الحصبانى ، تسير إلى الجنوب حتى تصب بالقرب من قرية «تل حى» فى الترعة الرئيسية المجمعة لمياه أنهار الحصبانى وبانياس ، بشأن انحدار قدره نحو ٢٨٩ مترًا ، ويفاد منها فى إنشاء محطة لتوليد القوى الكهربية بقوة قدرها نحو ٧٠,٠٠٠ كيلو وات .

٩ - سد المقارن على نهر اليرموك . ومحطة قوى عدسيه :

اقترح إنشاء سد المقارن على نهر اليرموك بارتفاع ٨٥ مترًا ، وسعة ٧٣ مليون متر مكعب من المياه ، يفاد منها فى أغراض الرى بحوالى ٢٤ مليون متر مكعب سنويًا ، على أن يرتفع هذا السد فى المستقبل إلى ارتفاع ٩٥ مترًا بسعة ١٩٥ مليون متر مكعب من المياه ، يفاد منها فى أغراض الرى بحوالى ٥٦ مليون متر مكعب سنويًا .

واقترح إنشاء تحويلة ، تبدأ من أمام هذا السد ، ثم تعود فتصب فى نهر اليرموك ، أمام سد التحويل (الذى تتغذى من أمامه الغور الشرقية ، والتحويلة المقترحة إلى بحيرة طبرية) ، على أن يقام على هذه التحويلة محطة قوى كهربية ، عند عدسيه بقوة قدرها (٢٣,٠٠٠) كيلو وات للسد بارتفاع (٥٨ مترًا) ، تزاد فى المستقبل إذا ارتفع السد (٩٥ مترًا) إلى (٣٨,٠٠٠) كيلو وات .

والجدول (ملحق ١-١) يبين كمية المياه المخصصة لكل بلد . على حسب مشروع جونستون .

المنطقة	المساحة المقررة بالمشروع (دونم)	المقدر بالمتر للدونم فى السنة	كمية المياه التى يحصل عليها		
			من أنهار مليون م٣ سنويًا	من الوديان مليون م٣ سنويًا	المجموع م٣ سنويًا
سوريا	٣٠,٠٠٠	١٥٠٠	٤٥	-	٤٥
الأردن	٤٩٠,٠٠٠	-	٤٩٧	٢٧٧	٧٧٤
إسرائيل	٤١٦,٠٠٠	-	٢٨٩	١٠٥	٣٩٤
المجموع	٩٣٦,٠٠٠	١٥٠٠	٨٣١	٣٨٢	١٢١٣

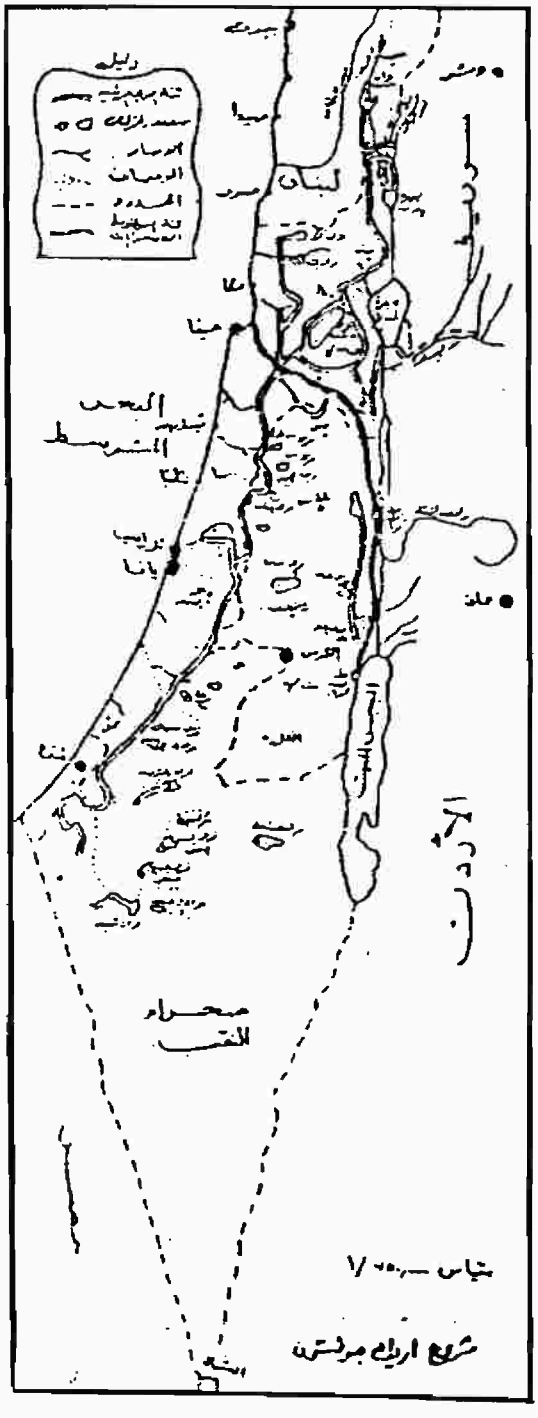
البحر
المتوسط
صحراء
النقب
مقياس ١/٢٥٠٠٠٠٠
مشروع ارباط هرتسفلد

ملاحظات اللجنة الفنية العربية على مشروع جونستون يناير سنة ١٩٥٤

١ - أهمل المشروع الحدود السياسية ، على الرغم من أهميتها .

٢ - لن يفيد لبنان من هذا المشروع شيئًا ، مع أن نهر الحصبانى فى أراضيه ، وقد شمل المشروع إنشاء سد على هذا النهر فى الأراضى اللبنانية ، على حين جعل المياه التى تخزن أمامه لمصلحة إسرائيل ، وفى الوقت الذى للبنان فى حوض النهر نفسه مساحة تصل إلى ٣٥ ألف دونم ، صالحة للزراعة ، ولا ينقصها سوى إعداد مياه الرى لها من الحصبانى .

٣ - معظم المياه التى قدرها المشروع للأردن ، تخزن فى بحيرة طبرية ، وهذه البحيرة جمعها مع شواطئها فى المنطقة المحتلة ، ولاشك أنه سينتج عن هذا الوضع أن الأردن سيكون تحت رحمة إسرائيل وحكومتها ، فيما يتعلق بخزن المياه ، وكذلك فيما يتعلق بتحويلها إلى قناتى الغور الشرقية والغربية .

٤ - يلاحظ أن ما خصص للعرب من المياه يبلغ ٨١٩ ألف متر مكعب مائى ، حين تتدفق المياه من ينابيع عربية فى لبنان والأردن وسورية ، ومن الينابيع الأخرى التى على ضفتى النهر ، وجميعها على وجه التقريب فى منطقة الأردن ، وهذه المياه تتدفق بالكميات التالية :

نهر الحصبانى ١٥٧ مليون متر مكعب، وينابيع الضفة الشرقية ١٢٣ مليون متر مكعب .

نهر بانياس ١٥٧ مليون متر مكعب ، وينابيع الضفة الغربية ١٤٥ مليون متر مكعب .

نهر اليرموك ٤٥٧ مليون متر مكعب .

٥ - ذكر مشروع جونستون أن مساحة الأراضى التى فى إسرائيل ، والتى تفيد من المشروع ٤١٦ ألف دونم ، مع أن فى منطقة الحولة العليا سبعة آلاف دونم ، و ١٥ ألف دونم فى مثلث اليرموك تفيد حاليًا من المياه ، أو بعبارة أخرى . فإن مجموع المساحة ٤٣٨ ألف دونم ، لا ٤١٦ ألف دونم .

٦ - فى حوض بانياس بسورية عشرون ألف دونم صالحة الزراعة ، ولا ينقصها سوى مشروع للرى من هذا النهر ، وقد أهملها مشروع جونستون ، بأكملها ، ويشمل المشروع تحويل جزء كبير من مياه نهر اليرموك إلى بحيرة طبرية وقناة الغور الشرقية لمصلحة إسرائيل ، على حين لا تفيد سورية من مشروع هذا النهر ، الذى ينبع من أراضيها إلا برى ٣٠ ألف دونم ، تحتاج إلى ٤٥ مليون متر مكعب من مياه النهر ، مع أن لسورية فى هذا الحوض ٦٨ ألف دونم ، تمتد إلى سهول جوران ، وتحتاج إلى المياه للرى ، وكل ذلك إلى جانب مساحة أخرى بين المقارن والعدسية .

٧ - لم يتضمن المشروع الموحد رى الأراضى السورية فى الربايحة شمال شرق بحيرة طبرية ؛ حيث نجد أراضٍ زراعية مساحتها ٤٠ ألف دونم ، يروى منها ١٥ ألف دونم من نهر الأردن حاليًا ، ويمكن ٣٠ ألف دونم أن تفيد من مياهه .

٨ - حدد المشروع الموحد مساحة الأراضى الأردنية ، التى ستروى من مياه حوض النهر ٤٩٠ ألف دونم ، على حين أن هناك مساحات أخرى قابلة للزراعة ، إذا توافرت لها المياه اللازمة .

وإلى جانب كل ذلك . . فإن ملوحة بحيرة طبرية تبلغ ٣٠٠ جزء من المليون ، على حين أن ملوحة اليرموك تبلغ ٨٨ جزءًا من المليون فقط ، فإذا حوِّل اليرموك إلى بحيرة طبرية . . فإن المياه التى ستوزع على الأراضى الأردنية تزداد ملوحتها بسبب ذلك .

أما بالنسبة للطاقة الكهربية . . فقد جعل مشروع جونستون الطاقة التى ستولد من سد الحصبانى لإسرائيل تقدر بـ ٢٧ ألف كيلو وات ساعة ، أو ما مجموعه ٨٤ مليون كيلو وات سنويًا . وتضمن المشروع فى الوقت نفسه توليد طاقة من نهر اليرموك ، تقدر ٢٣ ألف كيلو وات ساعة ، مع أن هذه القوى يمكن أن تكون ٣٨ ألف كيلو وات ساعة.

وأهم من كل ذلك أن مراحل التنفيذ ضمنت لإسرائيل نفعًا مبكرًا قبل الأردن ، الذى لن يفيد من المشروع إلا فى مراحله الثانوية ، فى حين أن الطاقة التى ستولد من سد المقارن لن تنشأ إلا فى المرحلة الرابعة ، أو بعد مدة طويلة من إنشاء المحطة الأولى لمصلحة إسرائيل .

المشروع العربى سنة ١٩٥٤

رأت اللجنة الفنية العربية أنه يستحيل عمليًا وضع مشروع لاستغلال موارد المياه بحوض نهر الأردن وروافده ، على أساس إغفال الحدود السياسية بين البلاد ، التى فى أحواض هذه الأنهار ، وأنه لذلك يجب أن يوضع مشروع استغلال مياه الأنهار المذكورة ؛ بحيث تؤخذ بعين الاعتبار الحدود القائمة بين هذه البلاد ، وبحيث يكفل المشروع لكل دولة ضمن حدودها الانتفاع برى الأراضى الصالحة للزراعة ، التى فى مناطق ينابيع وأحواض الأنهار فعلاً ، مع إفادة هذه المناطق ؛ مما يمكن توليد من القوى الكهربية فيها .

الخطوات الرئيسية للمشروع العربى :

وتمشيًا مع المبادئ المتقدمة . . رأت اللجنة الفنية العربية أن يشمل المشروع العربى ما يلى :

أ - استغلال مياه نهر اليرموك لأغراض الرى وتوليد القوى الكهربية .

ب - استغلال مياه نهر الأردن وروافده شمال بحيرة طبرية لأغراض الرى وتوليد الكهرباء .

جـ - استغلال مياه نهر الأردن وروافده جنوب بحيرة طبرية لأغراض الرى .

د - استغلال مياه الوديان والآبار .

استغلال مياه نهر اليرموك لاغراض الرى وتوليد القوى الكهربية :

ورأت اللجنة أن يكون استغلال مياه نهر اليرموك بتخزينها فى مجرى هذا النهر لأغراض الرى وتوليد القوى الكهربية لمصلحة الأردن وسورية ، وعلى حسب الاتفاقية المبرمة بينهما فى ٤ من يونيو سنة ١٩٥٣ .

ورأت اللجنة عدم اللجوء إلى تخزين مياه هذا النهر فى بحيرة طبرية ، وذلك للأسباب الآتية :

١ - أن كل شواطئ هذه البحيرة فى إسرائيل ، وسينتج عن استعمالها كخزان رئيسى لنهر اليرموك أن تكون الأردن تحت رحمة إسرائيل فيما يتعلق بخزان المياه ، الذى تحتاج إليه ، وكذلك فى تمويلها لترعتى الغور الشرقية والغربية .

٢ - أن متوسط الملوحة فى مياه نهر اليرموك نحو ٨٨ جزءاً فى المليون ، على حين يبلغ متوسط الملوحة فى مياه بحيرة طبرية نحو ٣٠٠ جزء من المليون ، وسينتج عن ذلك ضخامة زيادة ملوحة المياه التى يستعملها الأردن من نهر اليرموك ، فى حالة تخزين مياهه فى بحيرة طبرية .

٣ - إن استعمال بحيرة طبرية كخزان لمياه نهر اليرموك يؤدى إلى ضياع كميات كبيرة من مياه النهر بالبخر ، ومعلوم أن الفاقد من مياه هذه البحيرة فى الوقت الحاضر يبلغ نحو ٣٠٠ مليون م٣ سنويًا ، ويلاحظ أنه فى حالة تخزين مياه نهر اليرموك ، إحدى مناطق حوض هذا النهر نفسه (المقارن وادى خالد) .. فلن يزيد فاقد البخر عن ١٥ مليونًا من الأمتار المكعبة سنويًا .

٤ - بمراجعة تصريفات نهر اليرموك خلال عشرين سنة .. يتضح أنه إذا خزنت مياه هذا النهر فى بحيرة طبرية على أساس جعل سعة التخزين فيها ٨٣٠ مليونًا من الأمتار المكعبة على حسب تقدير مشروع جونستون .. فإن ذلك سيؤدى إلى ضياع كميات من المياه ، التى ستزود عن هذه السعة ، وقد وجد أن كميات المياه الضائعة فى النهر خلف البحيرة فى هذ الحالة تصل إلى ١٥٠ مليونًا ، من الأمتار المكعبة سنويًا ، وهذا الفاقد هو غير الفاقد بالبخر الذى سبق التنويه عنه .

٥ - سيؤدى التخزين فى بحيرة طبرية على حسب اقتراح جونستون إلى ارتفاع المياه فيها بمقدار مترين ؛ مما سيؤثر حتمًا على معالم الأماكن المقدسة المنتشرة على شواطئ هذه البحيرة .

وترى اللجنة ان يكون استغلال مياه نهر اليرموك لمصلحة سورية والاردن كما يلى :

١ - ينشأ سد تخزينى بحوض النهر عند المقارن أو وادى خالد ، بحسب ما تظهر الأبحاث أفضليته وتجعل سعة التخزين الكلية أمام هذه السد ٤٠٠ مليون م٣ ، منها ١٠٠ مليون م٣ كتخزين ثابت لأغراض توليد الكهرباء ، ولمقابلة رسوب الطمى بحوض الخزان ، وباقى سعة الخزان وقدرها ٣٠٠ مليون م٣ ، تتضمن سحبًا سنويًا من الخزان ، مقداره ٣٧٥ مليونًا من الأمتار المكعبة .

٢ - ينشأ سد تخزينى على نهر اليرموك بالقرب من العدسية ؛ لضمان سحب التصريف

المتوسط بين موقع الخزان على اليرموك ، عند المقارنة أو وادى خالد والعدسية ، وهو يبلغ نحو ٦٠ مليونًا من الأمتار المكعبة سنويًا .

وتقدر سعة الخزان المطلوبة لهذا الغرض ، والشاملة للتخزين الموسمى بنحو ١٠٠ مليون من الأمتار المكعبة .

٣ - وبذلك يكون مقدار ما يمكن سحبه سنويًا من الخزانين السالفى الذكر (٣٧٥ + ٦٠ = ٤٣٥) مليونًا من الأمتار المكعبة ؛ فإذا نقصنا من ذلك ١٥ مليونًا من الأمتار المكعبة ، نظير فاقد البخر بحوض الخزانين . . فإن بقية ما يمكن سحبه يصبح ٤٢٠ مليونًا من الأمتار ، وهو ما يمكن الانتفاع به على الوجه الآتى :

أ - فى سورية :

٩٠ مليونًا من الأمتار المكعبة سنويًا ، تؤخذ مما يمكن سحبه من الخزان ، وذلك لتأمين احتياجات الأراضى السورية الصالحة للزراعة ، أمام خزان المقارن أو وادى خالد ، والتى تعلو منسوب ٢٥٠ فى سهول حوران ، جهة مزيريب وتل شهاب ، وتبلغ مساحتها نحو ٦٨٠٠٠ دونم ، ثم استصلاح ورى ٢٢ ألف دونم ، منها فعلاً ١٠ ملايين من الأمتار المكعبة سنوياً لرى الأراضى الصالحة للزراعة فى وادى اليرموك ، بين موقع السد عند المقارن أو وادى خالد والعدسية .

ب - فى الأردن :

٣٣٠ مليونًا من الأمتار المكعبة سنويًا ، يجرى سحبها فى ترعة الغور الشرقية لأغراض الرى ؛ ليكون المجموع ٤٢٠ مليون م^3 سنويًا .

٤ - إنشاء محطة لتوليد القوى الكهربية عند موقع سد خزان اليرموك ، عند المقارن أو وادى خالد .

٥ - إنشاء قناة تأخذ مياهها من أمام سد خزان السيرموك (عند المقارن أو وادى خالد) ، وتتجه إلى الغرب حتى العدسية ؛ حيث تنشأ محطة أخرى لتوليد القوى الكهربية .

ويمكن استغلال محطتى توليد القوى الكهربية المتقدم ذكرها (عند موقع السد بالمقارنة أو وادى خالد ، وعند العدسية) لمصلحة الأردن وسورية ، حسب الاتفاقية المعقودة بين البلدين فى ٤ يونيه سنة ١٩٥٣ .

استغلال مياه نهر الاردن وروافده شمال بحيرة طبرية لاغراض الرى وتوليد القوى الكهربية :

رأت اللجنة الفنية العربية أن يكون استغلال مياه نهر الأردن وروافده شمال بحيرة طبرية ؛ بحيث يضمن رى المساحات الصالحة للزراعة بأحواض هذه الأنهار فى لبنان وسورية وإسرائيل .

جـ - فى لبنان :

إن مساحة قدرها ٣٥ ألف دونم بحوض نهر الحصبانى يحتاج فى ريها من مياه النهر إلى نحو ٣٥ ألف مليونًا من الأمتار المكعبة سنويًا .

ملاحظة :

١ - أسقط المشروع الأمريكى الموحد من حسابه رى أية أراضٍ سورية بحوض نهر بانياس ، مع أن هذا النهر يمر فى الأراضى السورية .

٢ - مساحة ٢٢٠٠٠ دونم فى منطقة البطيحة شمال شرق بحيرة طبرية ، يحتاج ريها من مياه النهر إلى نحو ٢٢ مليونًا من الأمتار المكعبة سنويًا .

ملاحظة :

تتمتع بالرى فعلاً من هذه المنطقة فى الوقت الحاضر ، مساحة تقدر بـ ١٥٠٠٠ دونم ، تروى من نهر الأردن . ومع ذلك أغفل المشروع الموحد إدراج أية مساحات فى هذه المنطقة ، ضمن المساحات المقرر انتفاعها منه

د - فى إسرائيل :

إن مساحة ٧٨٠٠ دونم بمنطقة الحولة ، يحتاج ريها من مياه النهر إلى نحو ٦٦ مليونًا من الأمتار المكعبة سنويًا .

ملاحظة :

١ - يدخل ضمن هذه المساحة نحو ٧٠٠٠ دونم ، تتمتع فعلاً بالرى فى الوقت الحاضر .

٢ - إن مساحة ٣٠٠٠٠ دونم بمنطقة (ايليت هاشاحار) يحتاج ريها من مياه النهر إلى نحو ٣٠ مليونًا من الأمتار المكعبة .

٣ - إن مساحة ٢٢٠٠٠ دونم بمنطقة وادى (انفيل) ، يمكن ريها من الآبار بها ، ولاتحتاج إلى شئ من مياه النهر .

استغلال الانحدار الكبير فى نهر الحصبانى لتوليد القوى الكهربية لمصلحة لبنان ؛ حيث ينبع ويمر هذا النهر :

وتنفيذاً للأغراض المنوه عنها فى الفقرتين (١، ٢) ، ترى اللجنة القيام بالأعمال الآتية :

(١) إنشاء سد تخزينى على نهر الحصبانى أمام موقع التقاء هذا النهر بنهر الأردن ، بنحو عشرين كم .

(٢) إنشاء قناة تأخذ من أمام سد الحصبانى لغرض رى الأراضى اللبنانية الصالحة للزراعة بحوض هذا النهر ، والتى سبق التنويه عنها ، والتى تبلغ نحو ٣٥ ألف دونم ، تحتاج لريها من مياه النهر إلى نحو ٣٥ مليونًا من الأمتار المكعبة سنويًا .

(٣) إنشاء محطة لتوليد القوى الكهربية ، الناتجة عن سقوط المياه من قناة الرى ، السالفة الذكر نهر الحصبانى .

(٤) إنشاء قناة تستمد مياهها من نهر بانياس ، خلف بلدة بانياس ؛ لغرض رى الأراضى السورية الصالحة للزراعة على يمين النهر ، وقدرها نحو ١٢ ألف دونم ، تحتاج لريها من مياه النهر إلى نحو ١٢ مليونًا من الأمتار المكعبة سنويًا ، وقد شرعت سوريا فعلاً فى إنشاء هذه القناة .

(٥) إنشاء قناة تستمد مياهها من نهر بانياس ، خلف بلدة بانياس ؛ لغرض رى الأراضى السورية الصالحة للزراعة ، على يسار نهر بانياس ، مقدارها نحو ٨٠٠٠ دونم ، تحتاج لريها من مياه النهر إلى نحو ٨ ملايين من الأمتار المكعبة سنويًا .

(٦) تجميع التصريفات الباقية فى نهر بانياس والدان والحصبانى ، بعد استقطاع احتياجات لبنان من نهر الحصبانى واحتياجات سورية من نهر بانياس ، كما نوهنا عن ذلك سابقًا فى قناة ، تسير شمالى منطقة الحوله «مبتدئة» من نهر بانياس ، ومتجهة نحو الغرب ، حتى تصب مياهها فى نهر الأردن ، بعد أن تؤخذ منها قنوات الرى اللازمة لرى أراضى إسرائيل بمنطقة الحوله ، وهى نحو (٧٨٠٠٠) دونم ، تحتاج لريها من مياه النهر إلى ٦٦ مليونًا من الأمتار المكعبة ، وبمنطقة ايليت هاشاحار (وهى نحو ٣٠,٠٠٠ دونم تحتاج لريها من مياه النهر إلى ٣٠ مليونًا من الأمتار المكعبة) . أما منطقة وادى بافينال ، ومساحتها نحو ٢٢ ألف دونم ، فيمكن ريها من الآبار التى بها .

استغلال مياه نهر الأردن وروافده لأغراض الرى . جنوب بحيرة طبرية :

يتضح مما سبق أن كميات المياه التى ستؤخذ من التصرفات الواردة إلى نهر الأردن وروافده ، شمال بحيرة طبرية كما يأتى :

٣٥ مليون م٣ لرى الأراضى اللبنانية بحوض نهر الحصبانى .

٢٠ مليون م٣ لرى الأراضى السورية بمنطقة البطيحة .

٢٢ مليون م٣ لرى الأراضى السورية بحوض نهر بانياس .

٦٦ مليون م٣ لرى الأراضى الإسرائيلية بمنطقة الحوله .

٣٠ ماليون م٣ لرى الأراضى بمنطقة ايليت هاشاحار .

المجموع	**١٧٣ مليون م٣**

أما باقى تصريف نهر الأردن وروافده ، شمال بحيرة طبرية ، فينساب إلى هذه البحيرة ، حيث يجرى باستمرار الاحتياجات اللازمة لرى المساحات الآتية :

فى إسرائيل :

١ - مساحة ٢٦٠٠٠ دونم بمنطقة المثلث ، وتحتاج من مياه النهر إلى ٤٥ مليون م٣ سنويًا .

٢ - مساحة ٨٧٠٠٠ بمنطقة الغور الغربية، وتحتاج من مياه النهر إلى ٣٩ مليون م٣ سنويًا.

المجموع	**٨٤ مليون م٣ سنويًا**

فى الأردن :

١ - استكمال أراضى الغور الشرقية ، وتقدر كميات المياه اللازمة - خلف بحيرة طبرية - لهذا الغرض كما يلى :

كمية المياه اللازم تدبيرها من النهر لرى أراضى الغور	٣٩٥ مليون م٣
كمية المياه التى يمكن سحبها من نهر اليرموك لرى أراضى الغور الشرقية	٣٣٠ مليون م٣
فيكون الباقى ، وهو ما يلزم سحبه من خزان بحيرة طبرية لاستكمال رى أراضى الغور الشرقية	٦٥ مليون م٣

٢ - رى أراضى الغور الغربية ، وتقدر كميات المياه اللازمة خلف بحيرة طبرية لهذا الغرض بـ ٣٠٥ ملايين م٣ سنويًا

المجموع	**٣٧٠ مليون م٣ سنويًا**

وعلى هذا الأساس . . تكون كميات المياه اللازم سحبها خلف خزان بحيرة طبرية :

لإسرائيل	٨٤ مليون م٣
الأردن	٣٧٠ مليون م٣
المجموع	**٤٥٤ مليون م٣ سنويًا**

استغلال مياه الوديان والآبار :

لقد شملت المياه التى اعتمد المشروع العربى فى استغلالها :

أ - التصريف المستمر فى الوديان

وهو مستعمل فعلاً للرى فى الوقت الحاضر ، ويقدر بـ ٢٦٨ مليون م٣ سنويًا

ب - تصريف الآبار ، ويقدر بـ ٤٠ مليون م٣ سنويًا

التحكم فى مياه فيضانات الوديان ، ويقدر بـ ٧٤ مليون م٣ سنويًا

المجموع	**٣٨٢ مليون م٣ سنويًا**

تصريح انتونى إيدن وزير خارجية بريطانيا
(٤ أبريل ١٩٥٥)

فى ٤ أبريل ١٩٥٥ جرت مناقشة فى مجلس العموم البريطانى ، تناول فيها وزير خارجية بريطانيا أنتونى إيدن العلاقات بين العرب وإسرائيل بالتصريح التالى :

ليس فى الإمكان إجراء تسوية بين العرب وإسرائيل ، إلا إذا شملت تلك التسوية :

أولاً : تسوية مشكلة اللاجئين .

ثانيًا : تسوية مشاكل الحدود .

ثالثًا : تسوية مشكلة مياه الأردن .

وأن الحكومة البريطانية على استعداد للدخول فى شكل جديد من الضمانات ؛ للوصول إلى تسوية تلك المشاكل الحيوية الثلاث فإذا توصلت تلك البلدان إلى تسوية بينها . . فإنها تكون على استعداد لمؤازرة تلك التسوية ، وإذا أمكن الوصول إلى تلك التسوية . . فإن ما قلته يعنى العمل على جلب السلام إلى ربوع تلك المنطقة ، بأن نقدم كل ما نملك من سلطة لتدعيم التسوية المنشودة ؛ إذا كانت معقولة ويكتنفها الإنصاف .

وفى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٥٥ ، ألقى المستر «جون فوستر دالاس» وزير خارجية الولايات المتحدة - فى ذلك الحين - خطابًا أمام مجلس الشئون الخارجية الأمريكية ، تناول بالبحث مشروع استثمار وادى الأردن ، ثم انتقل إلى مشكلة فلسطين الرئيسية ؛ فحصرها فى ثلاث نقاط ، وقال إنه مفوض من الرئيس إيزنهاور بمعالجتها ؛ فالمشكلة الأولى اقترح حلها بتوطين اللاجئين خارج بلادهم ، وبعوده قسم منهم إلى بلاده ، ضمن الحد الذى تسمح به الإمكانات ، وتدفع له التعويضات المستحقة على إسرائيل ، عن طريق عقد قرض دولى لإسرائيل ، وبتوفير الأراضى الصالحة للزراعة لهم باستثمار مياه الأردن .

والمشكلة الثانية إزالة الخوف المخيم فوق الشعبين العربى والإسرائيلى ، على السواء .

والمشكلة الثالثة إيجاد حدود دائمة بين الفريقين العرب واليهود ، ويمكن ذلك باتخاذ تدابير جماعية ، لها من القوة ما يردع العدوان أو أية محاولة من الجانبين ؛ لتعديل الحدود بين إسرائيل وجاراتها .

وتعرض لوضع مدينة القدس ، فقال إنه يمكن للولايات المتحدة إذا أمكن الوصول إلى حل المشكلات الأساسية أن تؤيد بحث الأمم المتحدة لهذه المشكلة من جديد ، وسنورد فيما يلى نص هذا الخطاب :

« . . . ومن أول الأمور التى قمت بها - كوزير للخارجية - زيارة الشرق الأوسط ؛ فقد كنت أتطلع إلى أن أرى بنفسى تلك المنطقة الغنية بثقافتها وتقاليدها القديمة ، وإن كانت تمزقها المحن المريرة فى الآونة الراهنة . ولقد قمت فى ربيع عام ١٩٥٣ بزيارة مصر وإسرائيل والأردن وسوريا ولبنان والعراق والسعودية ، وعندما قفلت راجعًا من رحلتى . . تحدثت عن الأثر الذى تركته تلك الزيارة فى نفسى ، وعن الآمال التى منيت النفس بها ؛ نتيجة للمحادثات التى دارت بينى وبين زعماء شعوب تلك المنطقة .

ولقد أوضحت بعض هذه الآمال حقيقة واقعة ؛ ففى ذلك الوقت كانت قاعدة قنال السويس ، بؤرة الخلاف ، وكان من الممكن أن يتحول هذا الخلاف إلى مشاحنات ، أما الآن فقد حلت مشكلة هذه القاعدة بفضل الجهود الصابرة ، التى اتسمت بروح التوفيق .

وثمة مشكلة أخرى كانت مثار اهتمام كثير من زعماء الشرق الأوسط ، هى كفالة الأمن لتلك المنطقة ؛ فقد كان من الواضح أن الدفاع الفعال يعتمد على التدابير الجماعية ، وأن هذه التدابير يجب أن تكون - حتى يمكن الاعتماد عليها - تقاربًا طبيعيًا بين أولئك ، الذين كانوا يحسون بالمصير المشترك فى وجه ما ، كان يمكن أن يكون خطرًا مشتركًا ، ولقد أحرزنا هنا أيضًا تقدمًا مشجعًا .

وثمة مشكلة ثالثة أثارت الانتباه ، هى الحاجة إلى المياه اللازمة لرى الأراضى ، ولقد ذكرت فى تقريرى أنه من الممكن استغلال الأنهار التى تجرى فى وادى الأردن ، فى إحالة هذا الوادى إلى مصدر للرزق ، لا للنزاع ، وعمد السفير مستر اريك جونستون ، منذ ذلك الوقت ، إلى إجراء مباحثات مع حكومات الدول ، التى يجرى نهر الأردن فى أراضيها ، وأبدت هذه الحكومات استعدادًا مشجعًا لقبول مبدأ الترتيبات المنسقة لاستغلال هذه المياه ، ولقد قطعت المشروعات التى وضعت لاستثمار وادى نهر الأردن شوطًا كبيرًا إلى الأمام ، كما أن السفير جونستون يقوم الآن بزيارته الرابعة للبلدن ، التى يهمها القيام بجهد فى سبيل إزالة الخلافات البسيطة ، التى مازالت قائمة .

ولقد تمت فعلاً - كما ترون - البداية بأن زحنا العقبات ، التى تقف فى طريق أمانى شعوب منطقة الشرق الأوسط ، وأملى - وهو الأمل الذى سأتحدث عنه الآن - أن يكون الوقت قد حان لأن نجد النفع فى التفكير ، فى منحى المزيد من الخطوات نحو الاستقرار والهدوء والتقدم فى الشرق الأوسط .

ما المشكلات الرئيسية والعرب ، وقبل أن أتعرض لهذه المشاكل على وجه التحديد ، أود أن اثنى ثناءً عاطراً على ما قامت به الأمم المتحدة ، فى سبيل المحافظة على الهدوء وخدمة الإنسانية فى تلك المنطقة ، وعلى الرغم من هذه الجهود التى لا غنى عنها لاتزال هناك ثلاث مشكلات تحتاج بشكل بارز إلى حل :

فالمشكلة الأولى هى مأساة التسعمائة ألف لاجئ ، الذين كانوا يعيشون من قبل فى الإقليم ، الذى تحتله الآن إسرائيل .

والمشكلة الثانية هى ذلك الشأر من الخوف ، الذى يخيم فوق الشعبين العربى والإسرائيلى على السواء ؛ فالدول العربية تخشى أن تسعى إسرائيل بوسائل العنف إلى التوسع على حسابها ، ويخشى الإسرائيليون أن يحشد العرب بالتدريج قوات متفوقة ، يستخدمونها لإلقائهم فى البحر ، كما أن الإسرائيليين يعانون الآن من التدابير الاقتصادية التى اتخذت ضدهم .

والمشكلة الثالثة هى عدم وجود حدود ثابتة دائمة بين إسرائيل وجاراتها من الدول العربية ، وهناك مشاكل أخرى مهمة ، ولكنه إذا أمكن معالجة هذه المشاكل الرئيسية الثلاث ، أصبح الطريق ممهداً لحل المشاكل الأخرى .

ويبدو أن هذه المشاكل الثلاث قابلة للحل ، ولا ريب فى أن الحاجة تدعو إلى ذلك . إن المصادمات التى تقع على الحدود ، تودى بالأرواح أسبوعيًا تقريبًا ، وتضرم بضراوة روحًا من البغضاء ، هى الآن خطيرة بالفعل . ولقد كادت الآلام التى يعانيها اللاجئون العرب تفوق حد الاحتمال ، وبالتالى تعرقل - إلى حد كبير - التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، كما أن الزعماء المسئولين يجدون من العسير عليهم أن يوجهوا كل اهتمامهم ونشاطهم إلى المهمة ، مهمة خلق طرف نمو سليم .

والموقف على خطورته الراهنة قد يتطور إلى الأسوأ ، إذا لم يطرأ عليه التحسن . . فإن

الشر يقود إلى شر آخر ، والسبب والنتيجة أمران من العسير التمييز بينهما ؛ فإذا ساء الجو أمكن أن يحجب الحكم السليم ؛ فيظهر فى مظهر الحسن مما ينطوى على الخطر .

والواقع أن كلا الفريقين يقاسى كثيرًا من الموقف الحالى ، كما أن كليهما يتلهف إلى ما يقدر أن يكون حلاً عادلاً منصفًا للمشكلة ، على أنه لم يكن فى استطاعة أى منهما الاهتداء إلى ذلك السبيل . وقد يمكن هذا الموقف أصدقاء الطرفين من أن يسهموا فى سبيل الصالح العام ، وواقع الأمر أن هذا حق بوجه خاص ؛ لأن المنطقة - فى حد ذاتها - قد لا تكون مالكة لكافة العناصر ، التى تحتاج إليها تهيئة ظرف كامل مبكر للأمن والرخاء .

ولقد أولت الولايات المتحدة - كصديقة لكل من العرب والإسرائيليين - الموقف تفكيرًا عميقًا متسمًا بالقلق . ولقد وصلت إلى بعض الاستنتاجات ، التى قد تساعد إذا ما خرجت إلى حيز التعبير ، الرجال ذوى النوايا الحميدة ، داخل المنطقة على القيام بجهد إنشائى جديدة ، وأنا أطرق هذا الأمر بتخويل من الرئيس ايزنهاور .

١ - إن وضع نهاية لمأساة اللاجئين ، الذين يبلغون تسعمائة ألف ، يتطلب تمكين هؤلاء القوم ، الذين لا حامى لهم من استئناف حياة كريمة محترمة ، وذلك عن طريق إعادة إسكانهم ، وإعادتهم إلى أوطانهم فى الحدود الممكنة عمليًا . ولتحقيق هذه الغاية ، هناك حاجة إلى تهيئة المزيد من الأرض القابلة للزراعة ؛ حيث يستطيع اللاجئون أن يجدوا المسكن الدائم ، وأن يكسبوا رزقهم عن طريق عملهم الخاص .

ومن حسن الطالع أن ثمة مشروعات عملية لاستثمار الحياة ، تستطيع أن تجعل هذا الأمر ممكنًا .

وتعويض إسرائيل للاجئين أمر واجب ، على أنه من الممكن أن تكون إسرائيل غير قادرة على أن تقدم التعويضات الكافية ، وإذا كان الأمر كذلك . . فقد يعقد قرض دولى ؛ لتمكينها من دفع التعويضات المستحقة لمثل هذا الغرض ؛ حيث تمكن كثير من اللاجئين من إيجاد طريقة حياة أفضل لأنفسهم . وفى هذا الحاله سيوصى الرئيس ايزنهاور بمساهمة الولايات المتحدة مساهمة كبيرة فى مثل هذا القرض ، كما أنه سيوصى بأن تسهم الولايات المتحدة فى تحقيق مشروعات الرى واستثمار الأموال الخليقة ، بان تسهل عن طريق مباشر ، أو غير مباشر إعادة توطين اللاجئين . وسوف تكون تلك

المشروعات بالطبع أكثر من مجرد معونة لإعادة توطين اللاجئين ، من شأنها أن تمكن شعوب هذه المنطقة من التمتع بحياة أفضل .

ثم إن حل مشكلة اللاجئين يساعد على القضاء على الحوادث المتكررة ، التى ابتليت ونكبت بها القرى الواقعة على جانبى الحدود .

٢ - أما المشكلة الأساسية الثانية ، التى أشرت إليها فهى مشكلة الفزع .. فإن هذا الفزع من الضخامة ؛ بحيث لا تستطيع دول المنطقة وحدها أن تحل محل هذا الفزع شعوراً بالاطمئنان ؛ فلا يمكن أن يتحقق الأمن فى هذه المنطقة ، شأنها فى ذلك شأن كثير من المناطق الأخرى ، إلا باتخاذ تدابير جماعية ، لها من القوة ما يردع العدوان .

لقد فوضنى الرئيس ايزنهاور أن أقول إنه إذا أتيحت حلول للمشاكل الأخرى المعلقة بالموضوع .. فإنه سيوصى عندئذ بأن تشترك الولايات المتحدة فى ارتباطات تعاهدية رسمية لمنع أو ردع أية محاولة من أى من الجانبين ، وأن يمد الحدود بين إسرائيل وجاراتها الدول العربية بالقوة ، وأملى أن تكون دول أخرى على استعداد الانضمام إلى مثل هذا الضمان للأمن ، وأن يكون هذا تحت رعاية الأمم المتحدة ؛ فبمثل تدابير الأمن الجماعية تلك ، تستطيع هذه المنطقة أن تستريح من تلك المخاوف الشديدة ، التى تساور كلا الجانبين ، وبذا تتخلص تلك الأسر التى تقيم حول الحدود من وطأة الاحساس بأن الموت قد يدهمها على حين غرة ، ولن تكون هناك حاجة لشعوب هذه المنطقة ، التى تعيش على مستوى منخفض جداً من المعيشة أن تتحمل عبء ما قد يصبح تسابقًا فى التسلح ، إذا لم ينقلب إلى حرب بالفعل ، كما أن الزعامة السياسية فى تلك المنطقة ، تستطيع أن تكرس جهودها للقيام بمهام إنشائية .

٣ - وإذا ما كان هناك ضمان للحدود .. فإنه من الطبيعى أن يسبق هذا الاتفاق على هذه الحدود ، وهذه هى المشكلة الكبرى الثالثة ؛ فالحدود الفاصلة الحالية بين إسرائيل والدول العربية قد رسمت ، بموجب اتفاقات الهدنة ، التى عقدت فى سنة ١٩٤٩ ، ولم تكن قد رسمت لتكون حدوداً دائمة فى كل حال من الأحوال ، ولكنها عكست بصورة جزئية حالة القتال فى تلك المنطقة ، ومن المسلم به أن مهمة تخطيط الحدود الدائمة مهمة شاقة ؛ فليس لدينا دليل واحد نسترشد به ، ونحن على ثقة منه .. فقد يبدو على ما يبديه كل من الفريقين من حجج متضاربة إن له وجهاته .

ومما يزيد الأمر صعوبة أنه حتى الأقاليم القاحلة اكتسبت أهمية عاطفية ، ولاشك أن كفة الفوائد الإجمالية هى الإجراءات التى أجملت هنا ، أرجح بكثير من تكلفة مساوئ التعديلات اللازمة لتحويل خطوط الهدنة المحفوفة بالخطر إلى حدود يسودها السلام . وعلى الرغم من الدعاوى والعواطف المتضاربة فإنى أعتقد أنه من المستطاع الوصول إلى سبيل للتوفيق بين المصالح الحيوية لكل الأطراف ، والولايات المتحدة مستعدة للمساعدة فى السعى فى سبيل حل ، إذا رغب فى ذلك أطراف النزاع .

٤ - وإذا أمكن الوصول إلى حلول للمشكلات الأساسية لمشكلة اللاجئين ، ومشكلة الخوف ومشكلة الحدود . . كان من المستطاع ايجاد حلول للمشاكل الأخرى ، وهى اقتصادية فى الأكثر تلك المشاكل ، التى تنشر الآن لهيب العداوة والتذمر . ولكان من المستطاع كذلك الوصول إلى اتفاق بشأن وضع القدس ، ولأمكن للولايات المتحدة أن تؤيد بحث الأمم المتحدة لهذه المشكلة من جديد . لم أحاول أن أعدد جميع المشكلات التى تدعو الحاجة إلى حلها ، ولم أحاول أن أفصل الصورة ، التى يمكن أن يكون عليها حل أى من هذه العناصر ، وأعتقد أنى أوضحت أن حكومة الولايات المتحدة مستعدة لتوسيع هذه الاحتمالات بمساهمة من عندها إذا رغب فى ذلك أولو الشأن .

إن لكل من طرفى هذا الصراع ماضيه الكريم وتراثه المنعم بما للمدنية من خدمات ، فكل منهما عزز تقدم العلوم والفنون ، وكل منهما يمثل دينًا من أعظم الأديان ، وكلاهما يريد أن يحقق حياة كريمة لشعبه ،وأن يساهم فى نهضة هذا القرن ، ويحمل نصيبه فيها .

ألا نستطيع أن نأمل فى هذا الوقت بذل الجهود العظيمة لتخفيف حدة التوتر ، الذى دام فترة طويلة بين العالمين السوفيتى والغربى ؟ ألا نستطيع أن نأمل أن تسود فى الشرق الأوسط روح مماثلة ؟ هذا ما نرجو فإن روح الوفاق وحسن الجوار أجدى على الشعوب والأمم ، إذا كان هذا ينطوى على بعض الأعباء . . فإنها أعباء ستشاطر فيها الولايات المتحدة ، كما تشاطر فى الارتياح الذى سيعم جميع الشعوب ، إذا ما استطاعت السعادة والرضاء وحسن النية ، أن تطرد البغضاء والبؤس من تلك الشعوب ، التى نكن لها الاحترام والتكريم .

وقد علقت الأمانة العامة فى ذلك الحين على خطاب مستر دالاس ، فى جملة ما علق به به بالعبارات التالية :

(١) أنه تخلى عن قرارات الأمم المتحدة ، الأمر الذى تدعو إليه إسرائيل ومن يناصرها.

(٢) تجاهل قرار مؤتمر باندونج ، الذى يطالب بتنفيذ هذه القرارات .

(٣) نقل قضية فلسطين من المجال الدولى الواسع ، الذى سمح لكثير من الأمم الصغيرة والمحايدة التفاهم ، إلى أيدى الولايات المتحدة وبريطانيا ، ومن يشايعهما فى سياستهما .

(٤) أنه سعى لإيجاد نوع من السيطرة على منطقة الشرق الأدنى ، دعاه إيدن شكلاً جديداً من الضمانات ، ودعاه دالاس ارتباطات تعاهدية رسمية لمنع الاعتداء .

أما رأى حكومة إسرائيل فى مقترحات دالاس . . فقد أبداه شاريت عندما كان رئيسًا للحكومة ، قال : إنه يرى أساسًا إيجابيًا فى الاستناد إلى مقترحات مستر دالاس ، فى أن يكون الوضع فى المستقبل بين إسرائيل والبلاد العربية قائمًا على قاعدة السلم ، رحَّب بإمكانة التوصل إلى ذلك دون أن يضحى أى من الفريقين بمصالحه الخاصة ، وأبدى السعى لتعزيز الأمن داخل المنطقة بوساطة جهاز من المعاهدات الدفاعية ، الرامية إلى تحرير المنطقة من سباق التسلح والحرب الداخلية .

مشروع بيكر وهرزا
١٥ يوليو ١٩٥٥

أعدت هذا المشروع الشركتان الأمريكيتان (مايكل بيكير) و (وهرزا) الهندسيتان ، بطلب من الحكومة الأردنية وبرنامج النقطة الرابعة الأمريكية ، وقدم التقرير إلى الحكومة الأردنية فى ١٥ من يوليه سنة ١٩٥٥ ، وفيه تصميمات مفصلة لاستثمار مياه اليرموك والأردن لرى القسم الأردنى من وادى الأردن ، ويقترح المشروع تصميمات لرى (٥٠٤,٠٠٠) دونم من الأرض فى الأردن ، وتوليد (١١٦,٨٧٤,٠٠٠) كيلو وات ساعة من الكهرباء، وتبلغ تكاليف المشروع كله ١٦٩,٦٩٣,٠٠٠ دولار ، منها ١١٦,٨٧٤,٠٠٠ للرى ، و ٥٣,١٩٩,٠٠٠ للكهرباء ، ويحتاج بناء الأجهزة والمنشآت إلى ١٢ سنة .

ويقترح المشروع تخزين القسم الأوفى من مياه اليرموك فى المقارن ، وذلك ببناء سد ارتفاعه التمهيدى ٦٨ مترًا عن سطح الأرض (٩١ مترًا عن سطح البحر) ؛ بحيث يستوعب بعد اتمامه ٤٦٠ مليون متر مكعب ، والسد المرتفع على هذا الشكل ضرورى لتوليد الكهرباء إلى أقصى حد ممكن (إن المشروع الموحد ذكر خطأ مقصودًا أن سدًا ارتفاعه ٩٥ مترًا يشكل أقصى توليد للكهرباء ، واقترح ألا يتجاوز الارتفاع بالمراحل الأولى ٥٨ مترًا) .

وبهذه النقطة اتفق المشروع مع مشروع بنجر والمشروع العربى ، غير أنه لما كان موقع «المقارن» لايؤمن بتخزين مياه النهر كلها فقد اقترح المشروع تخزين الفائض فى بحيرة طبرية ، بدلاً من تخزينه فى خزان ثان (فى وادى خالد) ، كما فى المشروع العربى المعدل .

أما المياه التى يخصصها المشروع للأردن فهى ٧٦٠ مليون م٣ من مياه الأردن ، منها ٦٠٥ ملايين تؤخذ من اليرموك والوديان ، والباقى - ومقداره ١٥٥ مليون متر مكعب - يؤخذ من المياه المخزونة فى بحيرة طبرية .

ولا تختلف مظاهر الرى الأخرى عن مشروع (بنجر) ، سوى تحويل الفائض من مياه النهر إلى بحيرة طبرية لتخزينه فيها . ولكنه يختلف عن مشروعى (بنجر) والمشروع الموجود

بأن اقترح إنشاء ست محطات لتوليد الكهرباء ، بدلاً من اثنتين مجموع إنتاجهما ٦٧ مليون كيلو وات ساعة ، وصمم المشروع ؛ بحيث يمكن تنفيذ نواحى الرى فيه ، دون نواحى الكهرباء .

وقدر أن المشروع يكفى استيعاب وإعالة ١٦٠,٠٠٠ نسمة بشكل رئيسى فى المزارع ، بما فى ذلك الميكانيكيين ، فإذا افترضنا أن نسبة الأعمال الرئيسية إلى الفرعية ٢,٥ : ١ ، فإن ٦٤,٠٠٠ شخص آخرين يمكن استيعابهم فى الأعمال الفرعية .

وهكذا فالمشروع كله يستوعب (٢٢٤,٠٠٠) فى وادى الأردن بزيادة ١٤٣,٠٠٠ شخص ، عن الذين كانوا أيضًا يرتزقون من الزراعة بوادى الأردن سنة ١٩٥٣ ، ويقدر المشروع أن قسمًا وافرًا من الزيادة سينجم عن زيادة إنتاج وحدة الأرض ، بنسبة تتردد بين ١٤٠ ٪ و ٣٠٠ ٪ تقريبًا .

جدول (ملحق ١-٢): الموارد المائية الحالية فى الدول العربية موزعة حسب مصادرها.

القطر	كمية الأمطار الهاطلة مليار م٣ / سنة	الموارد السطحية مليار م٣ / سنة	المياه الجوفية المساحة	مليار م٣ / سنة المستغلة
ليبيا	٤٨,٩٨٦	-	٢,٠٦	١,٧٣٥
تونس	٣٩١,٧٧٦	١,٦٧	١,٥٠	٠,٢٠٠
الجزائر	١٩٢,٤٧٦	٣,٥٠	٢,٠٠	١,٧٠٠
المغرب	٨٢,٣٥٢	١٦,٠٠	٧,٥٠	٢,٥
موريتانيا	١٥٧,٢٠٨	-	-	-
العراق	٩٩,٨٦٥	٤٢,٦٠	٢,٠٠	١,٢٠
سوريا	٥٢,٧٤٠	٩,٣٥	٣,٠٠	٢,٥٢٨
الأردن	٦,٧٢٦	٠,٧١٥	٠,٥٠	٠,٢٥٧
لبنان	٦,٨٣٥	٣,٨٠	١,٠٠	٠,٥٠٠
فلسطين	٨,٠٢١	-	-	-
مصر	١٥,٢٥٥	٥٥,٥٠	٣,٦٧٤	٠,٧٦٠
السودان	١٠٩٤,٣٥٨	١٨,٥٠	-	-
الصومال	١٩٠,٠٧	٨,٢٠	-	-
جيبوتى	٣,٩٩٧	-	-	-
السعودية	١٢٦,٧٨٦	-	-	-
الكويت	٢,٢٢٧	-	-	-
الإمارات	٢,٤٧٦	٢,٩٣٢	٤,٦٨٣	٣,٨٣٠
البحرين	٠,٠٠٦	-	-	-
قطر	١,٨٩٠	-	-	-
عمان	١٤,٦٦٦	-	-	-
اليمن الشعبية	٤٦,٠٨٥	-	-	-
اليمن الديمقراطية	٢١,٠٧٦	-	-	-
الإجمالى	٢٢١٣,٠٠٠	١٦٣,٧٦٨	٢٨,٩١٧	١٥,٢٨٣

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، برنامج الأمن الغذائى ، الجزء الثانى ، الخرطوم ، اغسطس / آب ، ١٩٨٧ .

• نقلاً عن : مجلة الوحدة، الصادرة عن المجلس القومى للثقافة العربية ، الرباط، المملكة المغربية ، العدد (٧٦) يناير ١٩٩١ ، ص ٢٧ .

جدول (ملحق ١-٣) : الأنهار الكبرى التى تمر بالعالم العربى : النيل والفرات ودجلة .

النهر	المنبع	دول الحوض	طول المجرى الرئيسى	مساحة النهر	التصريف
النيل	٨٠ ٪ من مياه النهر تنبع من أثيوبيا	مصر-السودان- أثيوبيا -زائير- أوغندا-رواندا -بوروندى- تنزانيا- كينيا	١٧١٨ كم	٢,٥٠٠,٠٠٠ كم مربع	٨٥,٥ مليار م٣ سنويًا (نصيب السودان ومصر)
الفرات	هضبة الأناضول جنوب شرق تركيا من جبال طوروس الشرقية	تركيا- سورية-العراق	٢٣٣٠ كم	٤٤٤,٠٠٠ كم مربع	٢٩ مليار م٣ / سنة
دجلة	هضبة تركيا وجبال زجروس فى إيران	تركيا-سورية-العراق وأجزاء بسيطة من إيران	١٧١٨ كم	٢٥٨,٠٠٠ كم مربع	٤٨,٧ مليار م٣/ سنة

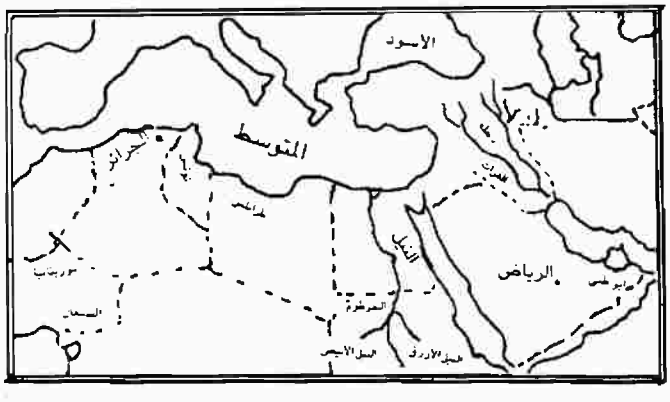

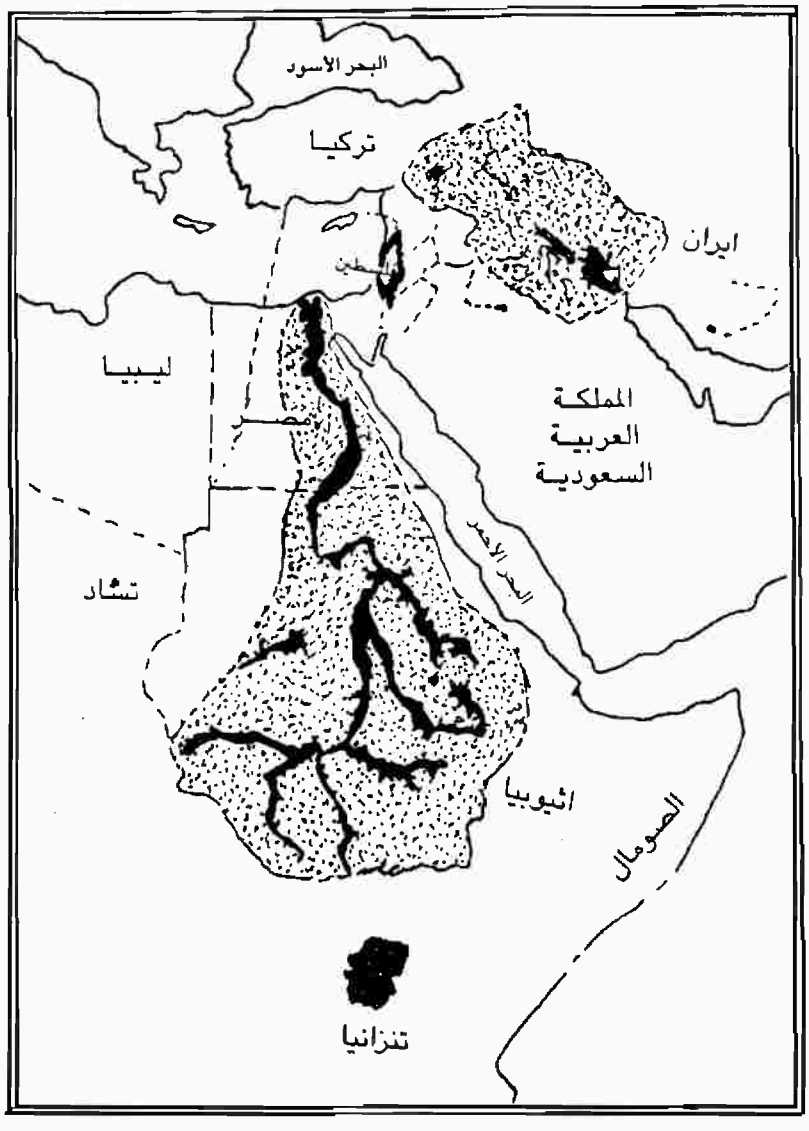

ملحق : أحواض الأنهار الثلاثة الكبرى فى الـوطن العربى : (حوض نهر النيل ، نهر الأردن ، نهر الفرات)

ملحق : كمية المياه المتاحة المحتملة فى الوطن العربى .

المياه السطحية المتاحة والممكن توفيرها (مليار متر مكعب)		
الدولة	المياه المتاحة	المياه المتاحة
مصر	٥٦	٦٥
السودان	١٨	٢٧
العراق	٢٧	٦٠
المغرب	١٠	١٦
سوريا	٦	١٧,٥
الجزائر	٣	٥,٠
السعودية	٠,٥	٠,٥
تونس	١,٧	٢,٠
الصومال	١,٥	٦,٥
ليبيا	٠,٧	٠,٨
اليمن الشمالية	٠,٧	١,٠
اليمن الجنوبية	٠,٥	٠,٨
لبنان	٠,٧	١,٣
الأردن	٠,٥	١,٣
سلطنة عمان	٠,٣	١,٣
موريتانيا	٠,٣	١,٥
الإمارات العربية	-	-
البحرين	٠,١٢	-
الكويت	-	-
الإجمالى	١٢٧,٥	٢٥٦,٠

المصدر : الأمن الغذائى فى الدول العربية ، الجزء الأول ، الموارد الأرضية والمائية فى الدول العربية ، جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، القاهرة ، يناير ١٩٨٦ ، ص ٨٨٤-٨٨٥ .

ملحق : الاحتياجات المائية الحالية والمستقبلية (بمليارات الأمتار المكعبة) .

السنة / الدولة	مصر	السودان	العراق
١٩٨٥	٥٩,٥	١٤	٤١
١٩٩٠	٦٤,٢	١٨	٤٣
٢٠٠٠	٧٢,٤	٢١,٥	٤٥
٢٠٣٠	١١٢,٨	٣٢,٥	٦٤,٢

المصدر : الموارد المائية فى العالم العربى (اخذ المتوسط بين سنة ١٩٨٥ ، ١٩٩٠) .

قائمة مراجع الرسالة

- تقرير مجلس الشعب عن أزمة المياه فى المنطقة العربية ، العدد ٤٨٩ ، ١٩٩٣ .
- جان الكسان ، الثروة المائية ، مجلة الوحدة ، العدد ٧٦ ، يناير ١٩٩١ .
- الشرق الأوسط ١٨/ ٢/ ١٩٩٠ .
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، برنامج الأمن الغذائى ، الجزء الثانى ، الخرطوم ١٩٨٧ .
- مشكلة مياه النيل ، إيراد منخفض وسوء استخدام ، أفريقيا ، كتاب غير دورى يعنى بالقضايا الأفريقية ، اللجنة المصرية لتضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية ، العدد الثانى ، (يوليو ١٩٨٨) .
- د. م / عبد العظيم أبو العطا ، مصر والنيل بعد السد العالى ، القاهرة / وزارة الرى واستصلاح الأراضى ، يناير ١٩٨٧ .
- د. حمدى الطاهرى ، مستقبل المياه فى العالم العربى ، القاهرة : دون بيانات أخرى للنشر ١٩٨٨ .
- العميد م / محمود المنزلاوى «نهر النيل ، دراسة فى المكان» ، رؤية ، (القاهرة : مركز الفالوجا للدراسات والنشر ، العدد ٣ سبتمبر ١٩٩١) .
- د/ علاء الحديدى ، السياسة الخارجية المصرية تجاه نهر النيل ، بحث مقدم إلى ندوة «أزمة مياه النيل وتحديات التسعينيات» ، والتى عقدت بكلية الزراعة ، جامعة القاهرة ، خلال الفترة من ٢٤-٢٥ مارس ١٩٩٠ .
- تقرير المجالس القومية للإنتاج والشئون الاقتصادية ، الدورة ١٦ سبتمبر ١٩٨٩ ، يونيو ١٩٩٠ ، بعنوان «استراتيجية مواجهة مشكلة المياه النيلية» .
- المجالس القومية المتخصصة ، الدورة الثالثة ، سبتمبر - يوليو ١٩٧٦ - ١٩٧٧ .
- المجالس القومية المتخصصة ، الدورة السابعة ، سبتمبر - يوليو ١٩٨٠ .

- عبد التواب عبد الحى ، النيل .. والمستقبل ، القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٨٨ .

- د. محمود محمد عاشور ، العوامل المؤثرة على شدة السيول فى مصر ، بحث مقدم إلى ندوة المياه فى الوطن العربى ، والتى نظمتها الجمعية الجغرافية المصرية ، ومركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس ، القاهرة ، ٢٦-٢٨ نوفمبر ١٩٩٤ .

- د/ نبيل السمان ، حرب المياه من الفرات إلى النيل ، دون بيانات أخرى للنشر ١٩٩٣ .

- مشكلة المياه فى الشرق الأوسط وانعكاساتها على الأمن القومى المصرى ، دراسة غير منشورة ، القاهرة : أغسطس ١٩٩٥ .

- نبيل فارس ، حرب المياه فى الصراع العربى الإسرائيلى ، القاهرة ، دار الاعتصام ١٩٩٣ .

- جمال الدين الديناصورى، موارد المياه فى الوطن العربى، دراسة هيدروغرافية واقتصادية، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٩ .

- حسن العبد الله ، الأمن المائى العربى (بيروت) مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، ١٩٩٢ .

- الحياة ، العدد ٩٩٤٢ ، ١/ ٤/ ١٩٩٠ .

- د/ محمد عمر البشير ، «السودان بين التجمعات الإقليمية وتجمع دول حوض النيل» ، بحث مقدم إلى ندوة علاقات السودان الخارجية ، والتى نظمها معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية ، الخرطوم ، خلال الفترة من ١٠-١٢ مارس ١٩٩٠ .

- د/ محمد على القرا ، «مشكلة إنتاج الغذاء فى الوطن العربى» ، سلسلة عالم المعرفة (الكويت - المجلس الوطنى) ١٩٧٦ .

- مجلة الوحدة ، العدد ٧٦ ، يناير ١٩٩١ .

- د/ محمد إبراهيم حسن ، مصادر المياه بإقليم الجبل الأخضر الشمالى الليبى ، بحث مقدم إلى ندوة المياه فى الوطن العربى.

- د/ حلمى عـبد القادر محمـود ، الموازنة المائية فى الجـزائر ، مجلة البـحوث والدراسات العربية ، عدد ٨ ، ابريل ١٩٧٧ .

- د/ أحمد يوسف أحمد (محرر) «ندوة المشكلات المائية فى الوطن العربى» ، والتى نظمها مركز البحوث والدراسات العـربية بالقاهرة ، خلال الفترة من ٢٩-٣١ أكتوبر ١٩٩٤ ، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٩٤) .

- مجلة الوطن العربى ، العدد ١١٦ ، ٢/٦/١٩٨٩ .

- د/ إبراهيم أحمد سعيد ، « الأمن المائى واستراتيجية الاكتفاء الذاتى من الغذاء فى الوطن العربى» ، مجلة شئون عربية ، العدد ٧١ ، سبتمبر ١٩٩٢ .

- د/ محمد على عمر الفرا، «مشكلة المياه فى الكويت» مجلة البحوث والدراسات العربية ، عدد (٨) ، ابريل ١٩٧٧ .

- محمـد أحمد حسـن عبد الله ، «مـصادر المياه فـى البحرين» ، مـجلة دراسات الخـليج والجزيرة العربية ، العدد ١٠ ، إبريل ١٩٧٧ .

- مؤتمر «الموارد المائية للـدول العربية ، وأهميتها الاستراتيجية»، والـذى عقد فى الفترة من ٢-٤/ ٤/ ١٩٩٠ ، الجامعة الأردنية .

- الندوة العـلمية ، «مشكلـة المياه فى الشرق الأوسط ، وانعـكاساتها على الأمـن القومى المصرى والعربى ، دراسة غير منشورة ، القاهرة ، أغسطس ١٩٩٥ .

- مجلة « كل العرب » ، العدد ٢٠٣ ، ١٦/٧/١٩٨٦ .

- « السفير اللبنانية » ، العدد ٤٠٣٧٠٢ ، سبتمبر ١٩٨٤ .

- د/ كمال حمدان ، «المـوارد المائية والمتغيرات الـدولية» ، فى محاضرات الموسـم الثقافى العاشر لعام ١٩٩٤ (أبو ظبى ، المجمع الثقافى ١٩٩٤) .

- العميد أ ح/ عبد الله سويلم ، «المطامع التوسعية الإسرائيلية فى المياه العربية» ، أكاديمية ناصر العسـكرية العليا ، كلية الحرب العليا ١٩٨٤ .

- بان بنسلين ، «تعيين الحدود الشمالية لفلسطين فى الأعوام ١٩١٨-١٩٤٠» ، مجلة شئون فلسطين ، العدد ٥٢ ، بيروت ١٩٧٥ .

- الوطن العربى ، العدد ١٥١ ، ٦٧٧ ، ٢/ ٢/ ١٩٩٠
- القبس ، العدد ٦٣٤٢ ، ٤/ ١/ ١٩٩٠
- د/ رفعت سيد أحمد ، المياه فى المخططات الصهيونية .
- على محمد على ، «نهر الأردن والمؤامرة الصهيونية» ، سلسلة كتب قومية د. ت .
- مردخاى يعقوب قوقيتش، ترجمة : قاسم محمد قاسم ، «مشاكل المياه فى إسرائيل» ، المعرفة ، العدد ٣ سبتمبر ١٩٩١ .
- د/ غازى إسماعيل ، «سياسة إسرائيل المائية فى الضفة الغربية وشئون عربية» ، العدد ٥٢٤ ، ١٩٨٧ .
- القبس : العدد ٦٢٩٤ ، ١٦/ ١١/ ١٩٨٩ .
- الخليج : ٢٦/ ٨/ ١٩٩١ .
- الفرسان : العدد ٧١٣ ، أكتوبر ١٩٩١ .
- الإهرام : العدد ٧٨٣٢ ، ٢٠/ ٥/ ١٩٩٠ .
- أمين إسكندر ، «أبجديات الصراع حول المياه ، فى الشرق الأوسط» ، رؤية العدد ٣ سبتمبر ١٩٩١ .
- اللواء أ ح د/ جمال مظلوم ، «مستقبل العلاقات الاقتصادية المصرية الإسرائيلية» ، أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطنى ، الدورة التاسعة ، ١٩٨١ .
- السياسة الكويتية : ٢٩/ ٣/ ١٩٩٠ .
- الأهرام : ١٠/ ١/ ١٩٩٠ .
- د/ جمال مظلوم ، «المياه والصراع فى الشرق الأوسط» ، الباحث العربى ، العدد ٢٢ ، يناير - مارس ١٩٩٠ .
- د/ محمد سلامه النحال ، «قناة البحرين المتوسط والميت ، مشروع نهر الطاقة الإسرائيلى» ، بيروت ، منشورات فلسطين المحتلة ١٩٨٢ .
- القبس ، العدد ٦٣٤٩ ، ١١/ ١/ ١٩٩٠ .

- الأهرام ، ١٩٩١/٧/٧ .
- القبس ، العدد ٦٣٤١ ، ١٩٩٠/١/٣ .
- تقرير السيد بنحاتى أوتكان ، رئيس الوفد التركى ، فى ندوة المياه لدجلة والفرات ، المنشورة فى مجلة الباحث العربى ، عدد ابريل ١٩٩٠ .
- د/ حسن بكر «المنظور المائى للصراع العربى الإسرائيلى» ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٤ ، إبريل ١٩٩١ .
- مجلة اليوم السابع ، ١٩٨٨/١٠/٢٤ .
- الأهرام ، ١٩٩٠/٤/١٧ .
- أحمد حسن السيد ، «تجمع دول حوض النيل - اندوجو -» ، بحث منشور مقدم إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، مارس ١٩٨٩ .
- د/ سلوى محمد لبيب ، السياسة الخارجية المصرية تجاه أثيوبيا فى التسعينيات ، بحث مقدم إلى المؤتمر الثانى للبحوث السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٨ .
- الاتحاد ، ١٩٨٨/٩/٢٤ .
- الاتحاد ، ١٩٩٠/١/٢٦ .
- البيان ١٩٩٠/١/١٥ .
- البيان ١٩٩٠/١/٢٦ .
- السياسة ١٩٩٠/٣/٢٩ .
- الأهرام ١٩٩٠/١/١٠ .
- أحمد فخرى ، «دراسات فى تاريخ الشرق القديم» ، (القاهرة - الأنجلو المصرية ١٩٨٥).
- عبد العزيز صالح ، الشرق الأدنى القديم / مصر والعراق ، (القاهرة - الأنجلو المصرية ١٩٧٣) .
- عبد المنعم ماجد ، «التاريخ السياسى والدينى والثقافى والاجتماعى» (القاهرة - الأنجلو المصرية) جـ ١ ، ط ٤ ١٩٦٧ .

- عميـد أ ح/ أحمد شوقـى أبو الغيط ، «الأمـن القومى المـصرى ، دراسة فى الـثوابت والمتـغيرات فى ظـل العصر الحـديث» ، ١٨٠٥-١٩٦٧ رسالة دكتـوراه غير منـشورة ، أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطنى ١٩٨٦ .

- مصطفى محمود منجود ، «مفهوم الأمن فى الإسلام» ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد .

- حسن إبراهيم حسن ، «تاريخ الإسلام السياسـى والدينى والثقافى والاجتماعى» جـ ١ ، ط ٨ (القاهرة - النهضة المصرية ١٩٧٤) .

- محمد فؤاد عبد الباقى ، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، القاهرة ، دار الحديث ، ١٩٩١ .

- د/ عطا مـحمد صالح زهـره ، «الأمن القومى الـعربى» ، بنـغازى : منشورات جـامعة قاريونس ، ط ١ ، ١٩٩١ .

- على الـصاوى ، «الأبعـاد الداخلـية لمـفهوم الأمـن القومـى من ٧٤ : ١٩٨١» رسـالة ماجستير، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٨ .

- روبرت ماكنمارا ، «جوهر الأمن»، ترجمة يونس شاهين (القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر) ١٩٧٠ .

- لواء أ ح/ مـحمود محـمد محمـود خليل ، «الأمـن القومى الـعربى والمصـرى وحرب أكتوبر»، دراسة نظرية تطـبيقية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، أكاديميـة ناصر العسكرية العليا ، ١٩٨٥ .

- د/ عبد المنعم المشاط وآخرون ،«الأبعاد الإقليمية والدولية للقضية الفلـسطينية»، القاهرة : دار المستقبل العربى ١٩٨٣ .

- على الـدين هلال وجميل مـطر : «النظام الإقلـيمى العربـى» ، القاهرة ، دار المسـتقبل العربى ، ١٩٨٣ .

- لواء أ ح/ محـمود محمـد محمود خـليل ، «رسالـة دكتوراه فى الاسـتراتيجـية والأمن القومى»، أكاديمية ناصر العسكرية ، كلية الدفاع الوطنى .

- أحمد التهامى أحمد ، «مـفهوم استراتيجية الردع فى الثمانينيـات» ، السياسية الدولية ، العدد ٧٥ ، يناير ١٩٨٤ .

- أحمد يوسـف أحمد، «الدور المـصرى فى اليـمن» (١٩٦٢ - ١٩٦٧) القـاهرة، الهيـئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١ .

- على الدين هلال ، «الأمن القومى العربـى ، دراسة فن الأصول» ، مجلة شئون عربية ، العدد ٣٥ ، يناير ١٩٨٤ .

- لواء أ ح متقاعـد / أحمد عبد الحليم ، «تحديـات الأمن القومى فى التسعـينيات» ، فى أعمال المؤتمر السنوى الـثالث للبحوث السياسية ، مركز البحـوث والدراسات الـسياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩١ .

- محمد محمود الدين ، «الجغرافيا السياسية» ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٧٤ .

- د/ على الـدين هلال (محـرر) «العرب والعـالم» ، بيروت : مـركز الدراسات الـوحدة العربية ، ١٩٨٨ .

- د/ أحمد الرشيدى، «مياه النيل فى سياسة مصر الخارجية، دراسة فى التاريخ المعاصر» ، فى احمد يـوسف (محرر) ، «سياسـة مصر الخارجية فى عـالم متغير» ، أعـمال المؤتمر الثانى للبحوث السياسية ، جامعة القاهرة والدراسات الـسياسية ١٩٩٠ .

- ياسر هاشـم : «آفاق الدور التركى» ، مجـلة أوراق الشرق الأوسط ، القـاهرة ، المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط العدد ٣ يوليو ١٩٩١ .

- عمر شافعى : «آفاق الدور الإيرانى» ، مجلة أوراق الشرق الأوسط ، عدد ١٣١ .

- طه المجدوب : «المعضلة الـقومية للأمن القومى، الدور الإسرائيلى والإيـرانى فى التفتت العربى» ، الأهـرام ، ٣/ ٧/ ١٩٩٤ .

- د/ علاء نوار ، «التغيرات فى حوض البحر المتـوسط ، ومـستقبل دول جنوب المنطقة» ، مجلة أوراق الشرق الأوسط ، (القاهرة : المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط ، عدد (٦) يوليو ١٩٩٢ .

- ندوة «باب المندب والأمن القومى العربى : نظرة مستقبلية» ، والتى عقدت فى عمان بالأردن فى الفترة من ٢١ - ٢٢/ ١٠/ ١٩٨٦ م.
- عماد جاد، «إسرائيل فى حوض البحر الأحمر»، مجلة أوراق الشرق الأوسط، القاهرة : مركز دراسات الشرق الأوسط ، العدد ٨ ، ١٩٩٣ .
- د/ يحيى على حلمى رجب ، «الخليج العربى والصراع الدولى المعاصر» (الكويت : مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع ط ١ ، ١٩٨٩ .
- د/ إجلال محمود رأفت ، «الصومال والأمن القومى العربى ، سيناريوهات المستقبل» ، مجلة أوراق الشرق ، عدد ٨ .
- طه المجدوب، «المعضلة القومية للأمن العربى: العلاقات العربية تضل الطريق»، الأهرام، ١٧/ ٧/ ١٩٩٤ .
- جريدة مايو ، ٢٨ أكتوبر ١٩٩١ .
- أحمد العربى ، «المياه العربية ثقب الأمن الواسع» ، جريدة البيان ، ٢٣/ ٦/ ١٩٩١ .
- د. محمد أبو منذور ، «المياه والسياسة والغذاء ، ثلاثية تقويض الأمن القومى العربى» ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات القانونية باتحاد المحامين العرب د ث .
- «السياسيات الزراعية العربية ، التغير الشامل»، المنظمة العربية للتنمية الزراعية الخرطوم ، الجزء الأول ، نوفمبر ١٩٨٢ .
- مصطفى محمد عبد الحميد ، «مشكلات نقص المياه فى الوطن العربى وتحدياتها المستقبلية» ، بحث غير منشور ، د. ن، د. ث.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، «برامج الأمن القومى الغذائى» ، الموارد الطبيعية ، الخرطوم ، ١٩٨٠ .
- التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٨٧ .
- التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٨٦ .
- د. منصور الراوى ، «الصناعات الغذائية والأمن الغذائى فى الوطن العربى» ، مجلة شئون عربية ، عدد مارس ١٩٨٩ .

- د. مصطفى العبدالـله : «الأمن الغذائى فى الوطن العربى» ، مجلـة شئون عربية ، عدد يونيه ١٩٩١ .

- د. إبراهيم أحمد سعيد : «نظرة جغرافية على مشكلة الأمن الغذائى فى الوطن العربى»، مجلة شئون عربية ، عدد يونيه ١٩٩١ .

- نص إعلان المبادئ ، جريدة الجمهورية ١٤/٩/١٩٩٣ .

- الأهرام ١٥/٩/١٩٩٣ .

- الأهرام ٢٦/٧/١٩٩٤ .

- الأخبار ٢٧/٩/١٩٩٤ .

- الوفد ١٨/ ١٠/ ١٩٩٤ .

- الأهرام ١٨/ ١٠/ ١٩٩٤ .

- الأخبار ١٩/ ١٠/ ١٩٩٤ .

- الأهرام ٢٠/ ١٠/ ١٩٩٤ .

- الأهرام ١٣/ ٥/ ١٩٩١ .

- أيمن السيد عبد الـوهاب : «المسار السورى ، الإسرائيلى ، ومعوقات الصـفقة الكاملة» ، السياسة الدولية ، عدد ١٢٠ ، أبريل ١٩٩٥ .

- عصـام كمال خـليـفه ، «أزمة المـياه ، وقضـية السـلام فى الـشرق الأوسط» ، الحـياة ٢٧/١/١٩٩٤ .

- عميد أ ح/ نور أحمد عبد المنعم نور ، «مشاكل المياه فى الدول المؤثرة على الأمن القومى المصرى» ، رسالة دكتـوراه غير منشورة ، أكاديمية ناصـر العسكرية العليا ، كـلية الدفاع المدنى ، ١٩٩٤ ، ندوة ترشيد استخدامات المياه .

- فتحى عـلى حسين ، «الموارد المائـية والعلاقات الإقليـمية فى الشـرق الأوسط» ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤ .

- تحرير ، أ د / محـمد صفى الدين أبو العـز ، أ د/ محمود محمد عاشـور ، د/ محمد

رمضان مصطفى ، بحوث «ندوة المياه فى الوطن العربى» ، الجمعية الجغرافية المصرية ، القاهرة (٢٦-٢٨ نوفمبر ١٩٩٤) (المجلد الأول والثانى) .

- د/ محمد أبو العلا ، «مشكلات المياه فى الشرق الأوسط» ، مطبعة الجبلاوى ، القاهرة ١٩٩٤ .

- مجلة صامد الاقتصادى ، «مشكلات المياه فى الشرق الأوسط ، البعد العربى والإقليمى» ١٩٩٢ العدد (٨٩) .

- مجلة صامد الاقتصادى (البعد الفلسطينى) العدد (٨٨) .

- اليشع كالى ، «المياه والسلام» ، (وجهة نظر إسرائيلية) مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١ .

- د/ سامر مخيمر ، خالد حجازى ، «أزمة المياه فى المنطقة العربية ، الحقائق والبدائل الممكنة» ، عالم المعرفة ، العدد (٢٠٩) ، مايو ١٩٩٦ .

- أحمد يوسف أحمد (محرر) ، «ندوة المشكلات المائية فى الوطن العربى» ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ٢٩-٣١ أكتوبر ١٩٩٤ .

- «مشكلة المياه فى الشرق الأوسط وانعكاساتها على الأمن القومى العربى» ، وزارة الدفاع ، أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، كلية الحرب العليا ، الدورة ١٩ حرب عليا ، أغسطس ١٩٩٥ .

- «موارد المياه فى الوطن العربى» (الجوانب السياسية والقانونية والفنية) جامعة الدول العربية / الأمانة العامة ، لجنة الموارد المائية فى الوطن العربى ، المشكلة بقرار مجلس الجامعة رقم ٥٢٣٣ سنة ١٩٩٣ .

- Ian Murray "The mightly cradle of civilization is drying up", Times, 5 November 1987.
- "The Resource Base for industiralization in the member state of coporation council of Arab states of the Gulf Secretariat, Riyad, 1985.
- Natf and Matson,"Water in the Middle East", Jave Canter 1985.
- Joyce R. Statl, "Water Wars", Foreign Policy, Spring, 1991. N 82.
- Nems pot Turkish Digest" (Ankara : the General ditectorte of press and information, G D P I, year 10, No 5-90, Febuary, 1990 b. 2.
- Teamen Fehim, ed., Turkey 1988 (Ankara : G D P I 1988).
- Turkish Daily News, T D N (Ankara : T D N year 28, no 5283, Junuary 15, 1990) section B.
- Sevinc Turker (water products capacity in Turkey and the contribution of G. A. P.) turkish Rerien (Ankara : G. D. P. T, vol : 3, No 14, winter 1988).
- Guf Demit : Turkey's Role in the middle east T.D.N (year 28, No 5090, june 2, 1989).
- T. D. N (year 28, No. 51 68, September 1989) section B.
- Natalie Warren - Gireen, (Euphrates water Dispute) T. D. N (year 26, No 4600, October 31, November, 1987.
- H. spencer. "Ethiopia at Bay : Apersonal Account" - At The Hauile selassie, u., s, 1984.
- Margina Attaway, "Ethiopia - sudanese relations and the conflict in the Horn of African", Symposium on the African Horn, institute of studies, Cairo uni., Cairo, 1985.

- "International Encyclopedia of the social Sciences" (New York, the Macmillan Company and The free press) vol : 11.
- "Encyclopedia of the Amercian foreign policy", vol 11 New York, Alexander de Conde, 1978.
- Abed Monem El Mashat, "The Security Dilemma Who Gets What From The International system".
- Fredrik H. Hartman, "The Relation of Nations", 4 th Edition, (New York, The Macmillan company) 1973.
- Kenneth I. Twitchett, Neville Brawn, Alan James and Peter Nailar, "International Security" (London : Oxford university press, 1971).
- Al Mashat, A. M. "Considerations in the Analysis of national security in The third world", The deegre of PH.D, The Faculty of the University of North Carolina at Chapel Hill, Chapel Hill) 1982.
- Theodor w. Baure and Eston T. White, National Security Management, National Security Policy Formulation, Washington Defence University, 1979.